مجلة العمل العربي

العدد (107) سبتمبر/ أيلول 2015

مجلة فصلية تصدر عن منظمة العمل العربية
وتعنى بقضايا العمل والعمال وأصحاب الأعمال
فى الوطن العربى

- رئيس مجلس الإدارة
  فايز على المطيرى
- رئيس التحرير
  إيمان أحمد عبد المقصود
- نائب رئيس التحرير
  إلهام غسال
- هيئة التحرير
  د. حسين عثمان
  حمدى أحمد
  رضا قيسومه
  بهلول اشتيوي
- سكرتير المجلة
  شيرين صباح

منظمة العمل العربية

المقالات والدراسات تعبر عن رأي أصحابها .

المراسلات :

ترسل الأبحاث والمقالات باسم رئيس التحرير على:
العنوان التالى:
7 ميدان المساحة - الدقى - ص.ب.814 القاهرة
الرمز البريدى 11511 - جمهورية مصر العربية
فاكس:00202-37484902
هاتف :00202- 33362719/721/731
موقع المنظمة على شبكة الإنترنت: www.alolabor.org

التجهيزات الفنية والطباعة

مطابع الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع (جمهورية مصر العربية)

المحتويات

- **الافتتاحية** — 4-3
  بقلم سعادة الأستاذ/ فايز المطيرى - المدير العام لمنظمة العمل العربية
- **مؤتمر العمل العربى:** — 29-4
  الدورة «42» لمؤتمر العمل العربى .. عمل وإنجاز
- **مؤتمر العمل الدولى:** — 37-30
  لأول مرة المجموعة العربية تتفق على تقديم كلمة موحدة فى مؤتمر العمل الدولى بجنيف
- **أخبار المدير العام:** — 43-39
  فايز المطيري يؤدى اليمين الدستورية
  تطوير موقع منظمة العمل العربية
  رئيس وزراء الكويت: يستقبل مدير عام منظمة العمل العربية بعد انتخابه
  الاتحاد العام لعمال الكويت يكرم المدير العام لمنظمة العمل العربية
  وفد نقابة العاملين بوزارة التربية بدولة الكويت: يهنىء فايز المطيري بتوليه منصب المدير العام لمنظمة العمل العربية
  المطيري: يهنئ أطراف العمل بيوم العمال العالمى
  المطيري: يناقش مع المسؤولين اللبنانيين تفعيل التعاون بين الحكومة وأرباب العمل
  المطيري: يؤكد على ضرورة تكاتف المجتمع الدولى للقضاء على كافة أشكال الإرهاب بالمنطقة
  المطيرى: العمل الإجرامى يتنافى مع مبادئ الدين الإسلامى وكافة الشرائع السماوية
- **فعاليات منظمة العمل العربية:** — 49-44
  الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.. تدعو الحكومات لتوفير إطار مؤسسى للصناعات منخفضة الكربون
  الحماية الاجتماعية للعاملين فى القطاع الخاص تؤكد دعوة أطراف الإنتاج لتطبيق الحماية الاجتماعية على العاملين بالقطاع غير المنظم
  الخبراء يناقشون التقرير العربى الخامس حول التشغيل والبطالة فى الدول العربية
  فى حلقة نقاشية بالرياض: التصنيف المهنى المعيارى العربى.. يسهم فى مواجهة البطالة
  المعهد العربى للصحة والسلامة المهنية ينظم دورة تدريبية عن إدارة مخاطر بيئة العمل
- **أخبار فى عالم العمل:** — 61-50
  بيان بمناسبة الذكرى 48 لاحتلال مدينة القدس
  مقال للدكتور/ نضال قطامين - وزير العمل بالمملكة الأردنية الهاشمية: التحول الملموس نحو إعلام العمل وعمل الإعلام
  السعودية: 5 محاور أساسية لمعالجة تحديات ومعوقات سوق العمل
  البطالة تتراجع فى مصر بـ 12.7%
  وفد نقابى بريطانى يزور الاتحاد العام لعمال فلسطين
  وزارة العمل بالإمارات: توقع مذكرة تفاهم مع معهد التدريب والدراسات القضائية لتبادل المعلومات
  المنتدى العربى للتنمية المستدامة يصدر وثيقة البحرين بـ17 توصية
  وزير العمل بالعراق: متطلبات الصحة والسلامة المهنية.. حق من حقوق العمال
  محمد الغازى – وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعى فى الجزائر: بطاقة وطنية حول التشغيل فى الجزائر
  فى المملكة العربية السعودية: 314 ألف جامعى يتقدمون للعمل عبر «هدف»
  منظمة العمل الدولية: الأم والطفل بحاجة إلى حماية اجتماعية أكبر وليست أقل
- **أنشطة وفعاليات قادمة** — 65-64
- **خلال شهر سبتمبر:**
  ورشة العمل التدريبية لمسئولى التفتيش فى الصحة والسلامة المهنية
- **خلال شهر أكتوبر:**
  الدورة «83» لمجلس إدارة منظمة العمل العربية
  دورة تدريبية مكثفة لصالح أطراف الإنتاج الثلاثة
  الندوة القومية حول أنظمة التأمينات الاجتماعية
  الندوة القومية حول تنمية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز ثقافة العمل الحر
  الدورة القطرية حول المفاوضة الجماعية.
- **خلال شهر نوفمبر:**
  الندوة القومية حول آليات تطوير منظومة القطاع التعاونى
  ورشة العمل القومية حول التصنيف العربى المعيارى للمهن 2008 استخداماته
  الندوة القومية حول الاستراتيجية العربية للإعلام والاتصال فى مجال التنمية الاقتصادية وقضايا العمل
  الندوة القومية حول النساء ذوات الإعاقة :بين الحماية والمساواة
- **دراسات متخصصة:** — 120-66
  المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على أصحاب العمل والعمال
  متطلبات التوسع فى اقتصاد المعرفة والأنماط الجديدة فى البلدان العربية

الافتتاحية

بقلم:
فايز على المطيري
المدير العام لمنظمة العمل العربية

أود أن أعرب عن خالص تقديرى للقارئ الكريم لمجلة العمل العربى حيث يعد هذا العدد هو الأول الذى أشارك فيه بعد أن توليت منصب المدير العام لمنظمة العمل العربية فى الدورة «42» لمؤتمر العمل العربى إبريل/نيسان 2015 الذى عقد بدولة الكويت تحت الرعاية الكريمة لصاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الصباح - أمير البلاد حفظه الله ورعاه، وأغتنم هذه المناسبة لأعرب عن كامل تقديرى واعتزازي لروح التضامن والتوحد التى سادت أجواء هذه الدورة تعزيزاً لتوحيد الصف العربى، مما أعطانى حافزاً بأن أعمل بكل جهد وإخلاص لإكمال المسيرة الناجحة لمنظمة العمل العربية عبر خمسين عاماً من العطاء والإنجاز . خمسون عاماً قضتها فى تحقيق العدالة الاجتماعية سعياً وراء إيجاد ظروف معيشية ومهنية أفضل للطبقة العاملة العربية تؤدى إلى إرساء قواعد الأمن الاجتماعى وبناء مستقبل أفضل لشعوبنا العربية.

وأود أن أشير هنا أن إرساء قواعد الأمن الاجتماعى يقودنا إلى الارتباط الوثيق والمتلازم بين الاستقرار والسلم الاجتماعى وبين التنمية فى منطقتنا العربية، حيث شهدت الفترة الماضية ظروفًا ومستجدات تعيشها بعض البلدان العربية من توترات وصراعات واحتقانات محفوفة بالعديد من المخاطر، جعلت قضية استقرار الدول العربية وشعورها بالأمن والأمان هو الهاجس الأكبر الذى يشغلنا. أن الاستقرار والسلم الاجتماعى جزء لا يتجزأ من التركيبة المجتمعية لأى دولة، الأمر الذى يؤكد على العلاقة المتبادلة بين الجانبين ويؤثر كل عنصر منهما فى الأخر، فتأخر وتردى الأوضاع التنموية وعجز السياسات عن توفير الاحتياجات الأساسية للمواطن يترتب عليها خلل ملحوظ فى الاستقرار والأمان الداخلى والعكس بالعكس صحيح، كما ينجم عنها العديد من النتائج السلبية مثل زيادة معدلات البطالة وندرة فرص العمل والتهميش والإقصاء، وكذلك تفشى معدلات الفقر.

لذا نأمل أن تشهد الفترات المقبلة تعزيزاً للاستقرار والسلم الاجتماعى وانعكاساته الإيجابية على الدفع بالسياسات التنموية فى الدول العربية لصالح شعوبها وطبقتها العاملة، وذلك من خلال التأكيد على التحالف العربى العربى وتعميق أوجه التعاون والتكامل العربي، وعلى أن تواصل منظمة العمل العربية استكمال مسيرتها نحو الدفع بجهود التنمية والعمل على زيادة معدلات التشغيل والحد من البطالة إلى جانب توسيع مظلة الحماية الاجتماعية لتحقيق قدر أفضل من العدالة الاجتماعية بما يسمح بمواصلة التنمية المستدامة لصالح أجيال المستقبل .

الدورة «42» لمؤتمر العمل العربى .. عمل وإنجاز

جلسات الحوار شهدت حضور 18 وزيراً و 314 عضواً يمثلون أطراف الإنتاج لفيف من رؤساء المجالس الاقتصادية والاجتماعية والشخصيات الفاعلة شاركت فى المناقشات

جانب من الحضور فى افتتاح الدورة 42 لمؤتمر العمل العربى

الشيخ/ صباح الخالد الصباح
ومعالى/ صقر غباش ومعالى/ أحمد لقمان

تحت رعاية صاحب السمو/ الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح - حفظه الله أمير دولة الكويت، افتتحت أعمال الدورة الثانية والأربعين لمؤتمر العمل العربى فى الفترة من 18 - 25 إبريل، بحضور الشيخ/ صباح الخالد الصباح رئيس مجلس الوزراء بالإنابة ووزير الخارجية، ممثلاً لراعى المؤتمر .

حضر الافتتاح 314 عضواً يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة (حكومات وأصحاب أعمال وعمال) بمشاركة 18 وزيراً و(2) رئيس وفد و(156) أعضاء حكوميون و(66) أصحاب أعمال و(92) عمال، بالإضافة إلى (6) رؤساء مجالس اقتصادية واجتماعية، ولفيف من الشخصيات العمالية الفاعلة فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

(هيئة رئاسة المؤتمر)

شكل المؤتمر هيئة رئاسته باختيار معالى السيدة/ هند صبيح باراك الصبيح وزيرة الشئون الاجتماعية والعمل بدولة الكويت رئيساً للمؤتمر ومعالى الدكتورة/ ناهد حسن عشرى - وزيرة القوى العاملة والهجرة بجمهورية مصر العربية نائباً للرئيس عن فريق الحكومات، والشيخ/ سعيد حماده - نائب الرئيس عن فريق أصحاب الأعمال، والسيد/ جبالى محمد جبالى نائب الرئيس عن فريق العمال .

ترأس فريق الحكومات معالى الشيخ/ عبدالله بن ناصر بن عبدالله البكرى - وزير القوى العاملة سلطنة عمان/ رئيساً، ومعالى السيد محمد الغازى نائباً للرئيس، والسيد/ إبراهيم سعودى مقرراً، وترأس فريق أصحاب الأعمال السيد/ خليفة خميس مطر الكعبى رئيساً، والسيد/ سمير حسن علام نائباً للرئيس والسيد/ إسلام سناء مقرراً، وترأس السيد/ غسان غصن فريق العمال، والسيد/ حسن العباسى نائباً للرئيس، والدكتور أبو بكر الصديق بابكر مقرراً .

ألقت معالى/ هند صبيح كلمة فى الجلسة الافتتاحية **نيابة عن راعى المؤتمر حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت قائد العمل الإنسانى الشيخ/ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه**، والتى عقدت بحضور معالى **الشيخ/ صباح الخالد الأحمد الصباح - رئيس مجلس الوزراء بالإنابة ووزير الخارجية**، حيث رحبت بجميع الحضور فى رحاب دولة الكويت وأشارت فى كلمتها إلى اهتمام دولة الكويت بدعم مسيرة العمل العربى المشترك والمنظمات العربية والإقليمية والدولية التى تستهدف تحقيق التطلعات والطموحات المشروعة لشعوبنا التى تنشد الاستقرار والسلام، مشيدة بالإنجازات المميزة لمنظمة العمل العربية عبر هذه المسيرة فى البرامج والنشاطات والفعاليات على المستويين العربى والدولى والتى انعكست نتائجها الإيجابية على أسواق العمل العربية، من خلال محاور الحماية الاجتماعية والتنمية البشرية والتشغيل، والعلاقات العربية وما يتصل بتفعيل حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة، وآفاق تشغيل المرأة العربية ودورها فى تحقيق التنمية المتوازنة ووضع الاستراتيجيات الوطنية اللازمة لحماية حقوقها وضمان مشاركتها الفاعلة فى جميع المجالات،

معالى السيدة/ هند صبيح براك الصبيح والسيد/ أحمد محمد لقمان

معالى الوزيرة/ هند صبيح براك الصبيح
أثناء إلقاء كلمة الإفتتاح

وتوفير وسائل الإرشاد والتدريب فى مجالات الصحة والسلامة المهنية، وتقديم رؤية تطويرية لاتفاقيات ومعايير العمل العربية فى مجال التأمينات الاجتماعية، وتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها فى التنمية والتشغيل، وتقديم آفاق جديدة للتشغيل والإرشاد والتوجيه المهنى ودوره فى تنمية التشغيل بالإضافة إلى المشاركة فى اجتماعات كل من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة، ودعم الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل.

أكد معالى السيد/ صقر غباش - رئيس مجلس إدارة منظمة العمل العربية فى كلمته على أن مجلس الإدارة بأعضائه الممثلين عن الحكومات وأصحاب العمل والعمال يقدم تحية التقدير وواجب الاحترام لصاحب السمو الشيخ/ صباح الأحمد الصباح لرعايته الكريمة لأعمال الدورة الثانية والأربعين لمؤتمر العمل العربى، يقدمها باسم جميع المشاركين وباسم جميع أطراف الإنتاج العربية، مؤمناً بأن هذه الرعاية من مقام صاحب السمو، إنما تجسد رؤية منهجية وبعداً متميزاً فى الاهتمام بالعمل وشؤونه ومنعكساته كأحد أهم عناصر الإنتاج، وتؤكد أولوية الاهتمام بالمورد البشرى مهما كانت شريحته عاملاً أو صاحب عمل كعنصر أساسى فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقدم التحية لمنظمة العمل العربية ومديرها العام، وجميع العاملين بالمنظمة بمناسبة مرور خمسين عاماً على إنشائها، خمسين عاماً من العطاء والإنجاز فى مختلف مجالات العمل لتصبح خلالها منظمة العمل العربية قوية لها دور ريادى فى وضع التصورات والرؤى المستقبلية للتعامل مع المتغيرات والتحديات الكبيرة التى تواجهها منطقتنا العربية والحفاظ على مصالح شعوبها وتوفير مقومات نموها وتقدمها .

وتحدث معالى السيد/ أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية فى الجلسة الافتتاحية، معرباً عن سعادته بانعقاد مؤتمر العمل العربى فى دولة الكويت التى تمتلك رصيداً زاخراً حافلاً فى دعم القضايا محل الاهتمام، حيث شهدت أرض الكويت قمة يناير الاقتصادية 2009 بقيادة راعى المؤتمر صاحب السمو الشيخ/ الصباح الأحمد الجابر الصباح - أمير دولة الكويت ناقشت مواضيع تخص الإنسان العربى وتناولت بوضوح قضايا التشغيل والتنمية، مشيراً إلى مبادرة سمو الأمير آنذاك بتأسيس صندوق لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أجل خلق المزيد من فرص العمل للشباب العربى، مؤكداً فى كلمته على أن مشكلة البطالة من أخطر التحديات المطلوب مواجهتها، حيث بلغ معدلها 17 % 2014 ثلاثة أضعاف متوسط معدل البطالة فى العالم، مشيراً إلى أن خطورة البطالة ليس فى معدلاتها فى تمركزها فى صفوف الشباب من المتعلمين وخريجى الجامعات ذكوراً وإناثاً.

معالى السيد/ صقر غباش رئيس مجلس إدارة منظمة العمل العربية أثناء كلمته فى الافتتاح

تطرق لقمان إلى موضوع تقريره المقدم لهذه الدوره حول «الحوار الاجتماعى ... تجسيداً للتحالف العربى» الذى هدف من خلاله إلى تقديم دعوة صادقة للتقدم بالحوار الثلاثى كمنهجية توافقية لتجنب تصدع علاقات العمل وحفظ المصالح المشتركة لكل طرف بما يخدم المصالح الوطنية والقومية ويعمل على تقوية الروابط الاجتماعية فى ضوء التحديات التى تعيشها دولنا .

معالى السيد/ أحمد محمد لقمان أثناء كلمة الافتتاح

وفى هذا السياق عدد المرجعيات المهمة التى وضعتها المنظمة للدول العربية من معايير عمل واستراتيجيات وإعلانات صدرت عن المنتديات والمؤتمرات النوعية التى عقدت بالإضافة إلى القرارات والتوصيات التى أقرتها مؤتمرات العمل العربية .

واختتم كلمته موضحاً أن لهذه الدورة نكهة خاصة، حيث ستشهد أول تكريم من نوعه فى تاريخ المنظمة بمناسبة الاحتفاء باليوبيل الذهبى، حيث أثرت إدارة المنظمة وأعضاء ورئيس مجلس الإدارة تكريم الدول الأعضاء التى دعمت وساندت وآزرت تلك المبادئ النبيلة التى قامت من أجلها والتى أسهمت فى تطوير الرؤية حول قضايا العمل.

وفى كلمة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، حذّر الدكتور/ محمد بن إبراهيم التويجرى - الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية، من الظروف الحساسة التى تمر بها الأمة العربية اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً والتى تلقى أثراً سلبياً على قضايا العمل والعمال والبطالة مطالباً على تخصيص جلسة عمل خاصة فى المؤتمر لبحث تلك الآثار وسبل مواجهتها، وتطرق فى كلمته إلى جملة قرارات أقرتها القمم العربية التى تتعلق بمزيد من تحسين مستويات الاستثمار فى التنمية البشرية ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة فى المنطقة العربية، مشيراً إلى مبادرة صاحب السمو أمير دولة الكويت الخاصة بإنشاء صندوق لدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى الوطن العربى وما تمثله هذه المبادرة من قيمة مضافة للاقتصاديات العربية يمكن أن تسهم فى توفير فرص العمل للشباب وخفض معدلات الفقر ومستويات البطالة، مشيراً إلى أن التجارة والاستثمار عاملان حاسمان فى خلق فرص العمل والحد من الفقر وسهما خلال العقود الثلاثة السابقة فى إحراز تقدم كبير فى مجال الحد من الفقر على مستوى العالم، حيث عملت جامعة الدول العربية منذ إنشائها على تعزيز التعاون الاقتصادى بين الدول الأعضاء لزيادة التجارة والاستثمار وإقامة العديد من الشركات التنموية والمؤسسات المالية العربية لتحقيق الأهداف المنشودة، وتوجت تلك الجهود بقرار القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية والتى عقدت بالرياض مطلع 2013 والخاص باعتماد الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال بالدول العربية لتتواءم مع المتغيرات الجديدة على الساحتين الدولية والإقليمية .

فيما أكد جاى رايدر - المدير العام لمنظمة العمل الدولية خلال كلمته التى ألقاها فى الافتتاح باعتزازه بأنه يلقى كلمته أمام الجلسة التاريخية لمؤتمر العمل العربى مقدماً أحر التحيات والتقدير لدولة الكويت حكومة وشعباً لكرم الاستقبال والضيافة مقدماً التهنئة لمنظمة العمل العربية بمناسبة مرور خمسين عاماً على تأسيسها، ثم تطرق فى كلمته على أن تحسين آليات الحوار الاجتماعى فى المنطقة العربية يعد أداة مهمة لمعالجة تحديات العمالة، وتحقيق مبادئ الحقوق الأساسية فى العمل ، وخلق فرص عمل لائقة، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية،

السيد/ محمد إبراهيم التويجرى أثناء إلقاء كلمته فى الافتتاح

وأن منظمة العمل الدولية تعمل على تعزيز الحوار الاجتماعى فى الدول العربية للمساعدة فى تحديث تشريعات العمل الوطنية ورفع قدرات إدارة العمل، وتعزيز منظمات العمال وأصحاب العمل والمساواة بين الجنسين. مضيفاً فى كلمته، أن منظمتى العمل العربية والدولية يجمعهما تاريخ طويل من التعاون فى المنطقة العربية يعود إلى نحو أربعة عقود وأنه تم توقيع على مذكرة تفاهم بينهما فى عام 2007.

السيد/ جاى رايدر أثناء إلقاء كلمته فى الافتتاح

رئيس مجلس الوزراء بالإنابة ووزير الخارجية - الشيخ صباح الخالد الصباح ممثلاً لأمير الكويت
ومعالى الوزيرة - هند صبيح براك الصبيح والسيد / أحمد محمد لقمان

بحضور الشيخ/ صباح الخالد الصباح ممثلاً لأمير دولة الكويت
فايز المطيرى بالإجماع
مديراً عاماً لمنظمة العمل العربية لمدة 4 سنوات

شهدت اجتماعات الدورة الثانية والأربعين لمؤتمر العمل العربى انتخاب المدير العام لمنظمة العمل العربية لمدة أربع سنوات، تنافس على المنصب خمس مرشحين هم: السيد / عدنان أبو الراغب عضو غرفة الصناعة والتجارة الأردن مرشح المملكة الأردنية الهاشمية والسيد / رشيد الجمال ممثل أصحاب أعمال - مرشح حكومة الجمهورية اللبنانية والدكتور/ أحمد البرعى وزير التضامن الاجتماعى السابق مرشح الحكومة المصرية، وسعادة السيد / فايز على المطيري رئيس اتحاد عمال الكويت مرشح دولة الكويت، ومعالى/ جمال أغمانى وزير العمل السابق - مرشح حكومة المملكة المغربية، بعد تنازل مرشحى الجمهورية العراقية، ودولة فلسطين قبل انعقاد المؤتمر، وخلال انعقاد فعاليات المؤتمر تم تنازل المملكة المغربية عن المنصب، كما أعلنت معالى الوزيرة/ ناهد عشرى وزيرة القوى العاملة والهجرة، عن تنازل مرشح حكومة جمهورية مصر العربية لصالح مرشح دولة الكويت، ثم أعلن معالى السيد / سجعان قزى وزير العمل بالجمهورية اللبنانية انسحاب مرشح لبنان وتمنى الخروج بمرشح واحد هو المرشح القادر على الفوز، موضحاً انسحاب مرشح لبنان يعود لتوحيد الصف العربى، وجاء إعلان وزير العمل فى المملكة الأردنية الهاشمية، الدكتور نضال قطامين أمام الجلسة العامة للمؤتمر بانسحاب السيد / عدنان أبو الراغب مؤكداً فى كلمته بأن العروبة تقضى أن نُمد جسومنا جسراً ليعبر الرفاق، وبهذا التوافق العربي وانسحاب جميع المرشحين، ووفقاً لضوابط الترشيحات التى أقرها المؤتمر للمناصب القيادية فى منظمة العمل العربية.

السيد/ فايز المطيرى
أثناء كلمته بعد فوزه بمنصب المدير العام

سعادة/ عدنان أبو الراغب وسعادة/ فايز المطيرى

معالى الوزيرة/ هند صبيح براك الصبيح والسيد/ أحمد لقمان مع السيد/ فايز المطيرى بعد انتخابه مديراً عاماً للمنظمة

معالى/ أحمد محمد لقمان وسعادة/ فايز المطيرى

أقر المؤتمر بأطرافه الثلاثة فوز سعادة السيد / فايز المطيرى بالإجماع بمنصب المدير العام لمنظمة العمل العربية، لمدة أربع سنوات «2015 - 2019». بعد إعلان الفوز ألقى سعادة السيد / فايز المطيري كلمة أمام المؤتمر قال فيها « **أتعهد أمام الله ثم أمامكم بالعمل بكل جهد وإخلاص بكل ما أوتيت من قوة فى سبيل إكمال المسيرة الناجحة للمنظمة**»

مضيفًا منذ بداية التحضير لمؤتمر العمل العربى المنعقدة بدولة الكويت، وضعنا أمامنا هدفاً مسبقاً بأن نخرج متحدين متضامنين متفقين على رأى واحد، هدفاً حققناه جميعاً بنجاح» .وتوجهه بالشكر للأخوة اللذين سحبوا ترشيحاتهم توحيداً للصف العربى المشترك .

أضاف: «خمسون عاماً قضتها منظمة العمل العربية فى السعى الدؤوب لتحقيق العدالة الاجتماعية وهى واحدة من الأسس التى قام عليها بنيان المنظمة منذ إنشائها ولا تزال تلتزم بها وتعمل على تطويرها سعياً وراء إيجاد ظروف معيشية ومهنية أفضل لكافة أنحاء عالمنا العربى مما يؤدى إلى إرساء قواعد الأمن الاجتماعى الشامل والكامل وبناء مجتمع إنسانى ومستقبل أفضل لشعوبنا وبلداننا العربية ونحن نؤمن بأن الحوار الاجتماعى بين فرقاء الإنتاج، وبناء جسور المودة والتفاهم والتعاون والعمل المشترك هو الأساس الأمتن والوسيلة الأفضل للتوصل إلى سياسات التنمية المستدامة فى بلداننا العربية، وتأمين الحماية الاجتماعية لجميع الفئات الشعبية التى تحتاج لهذه الحماية من أجل إتاحة ظروف الاستقرار فى العمل والإنتاج وفتح الأبواب أمام مجالات التقدم الاقتصادى والاجتماعى ببلدنا أولاً، ومن ثم أمام الرقى والازدهار وارتفاع مستوى المعيشة لشعوبنا والفئات الشعبية الأضعف فيها» .

سعادة/ فايز المطيري
أثناء تهنئة الوفود الثلاثة له بعد الفوز

راعي المؤتمر - حضرة صاحب السمو الشيخ/ صباح الأحمد الجابر الصباح وولى العهد يهنئان المطيرى

بعث حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ/ صباح الأحمد الجابر الصباح- حفظه الله ورعاه، ببرقية تهنئة إلى فايز المطيرى عبر فيها سموه حفظه الله عن خالص تهانيه بمناسبة فوزه بالتزكية بمنصب مدير عام منظمة العمل العربية مؤكداً سموه أن حصول أحد أبناء الوطن على هذه الثقة الكبيرة بتولى هذا المنصب الرفيع هو مبعث فخر واعتزاز للجميع، كما أنه يجسد المكانة العالية التى تحظى بها دولة الكويت ودورها الرائد فى مختلف المحافل والمنظمات العربية الإقليمية والدولية متمنياً سموه للمدير العام الجديد ولكافة إخوانه العاملين فى منظمة العمل العربية موفور الصحة والعافية ودوام التوفيق والنجاح فى تحقيق الرسالة النبيلة والمنشودة للمنظمة .

كما بعث سمو ولى العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ببرقية تهنئة إلى المطيرى عبر فيها سموه عن خالص تهانيه بمناسبة فوزه بالإجماع بمنصب مدير عام منظمة العمل العربية متمنياً له كل التوفيق والسداد فى أداء مهام منصبه الرفيع .

هذا وقد بعث عدد من الوزراء وأصحاب الأعمال والعمال ببرقيات تهنئة بمناسبة توليه منصب المدير العام لمنظمة العمل العربية مع تمنياتهم له بالتوفيق فى أداء مهام عمله.

فى اليوبيل الذهبى لمنظمة العمل العربية

الدرع الذهبى لصاحب السمو الشيخ/ صباح الأحمد الجابر الصباح تكريم الدول الأعضاء .. وافتتاح معرضين للصور والمطبوعات الوثائقية

شهد الإحتفال الذى نظمته منظمة العمل العربية بمناسبة الإحتفال باليوبيل الذهبى لها (1965-2015) أثناء انعقاد الدورة الثانية والأربعين لمؤتمر العمل العربى بدولة الكويت، بحضور رئيس مجلس الوزراء بالإنابة ووزير الخارجية - الشيخ صباح الخالد الصباح- حفظه الله ممثلاً لأمير الكويت صاحب السمو الشيخ/ صباح الأحمد الجابر الصباح، وبحضور السيدة - هند صبيح براك الصبيح وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للتخطيط والمتابعة ورئيس المؤتمر، وأحمد محمد لقمان - المدير العام لمنظمة العمل العربية - عدداً من الفعاليات المهمة منها عرض فيلم توثيقى عن المنظمة عبر مسيرتها فى 50 عاماً، وتسليم الدرع الذهبى إلى صاحب السمو الشيخ/ صباح الأحمد الجابر الصباح «راعى المؤتمر» فضلاً عن تسليم الدرع الرئاسى من المؤتمر إلى المدير العام لمنظمة العمل العربية - أحمد محمد لقمان بمناسبة انتهاء ولايته التى استمرت لدورتين كل منهما أربع سنوات، وتكريم الدول الأعضاء بأطراف الإنتاج الثلاثة لأول مرة تقديراً وعرفاناً من منظمة العمل العربية للدول الأعضاء لحرصهم على دعم قضايا العمل والإنتاج وتفعيل دور المنظمة لخدمة أطراف الإنتاج منذ إنشائها، وأن تكريم أطراف الإنتاج يأتى أيضاً لدعمهم ورعايتهم فى تنفيذ أهداف وميثاق العمل العربى وتم تكريم الدول حسب القواعد التى أقرها مجلس إدارة منظمة العمل العربية.

عقب الاحتفال تم افتتاح معرض للصور التذكارية للمنظمة ومعرض للمطبوعات انقسم إلى قسمين، الأول: وشمل وثائق تاريخية منذ عام 1973، أما الثانى فشمل أهم إصدارات المنظمة الحديثة، ومن أهم هذه الإصدارات كان كتاب بإسم خمسون عاماً من العطاء (1965 - 2015) يضم فى محاوره مسيرة المنظمة على مدى خمسة عقود سعت بها لتحقيق أهدافها عبر العديد من الأنشطة والفعاليات فى مجالات اختصاصها المختلفة من ندوات قومية ودورات قطرية وورش عمل فنية وإصدار العديد من الوثائق الفنية سواء فى شكل استراتيجيات عربية كانت بمثابة ركائز أساسية لأطراف الإنتاج الثلاثة للاسترشاد بها وتضمينها ضمن سياساتها وبرامجها الوطنية أو إصدار تقارير فنية خاصة بالتشغيل والهجرة وإحصاءات العمل، كان الهدف منها التنبيه والتحذير من المعوقات التى تعانى منها الأمة العربية والتى تأتى فى مقدمتها قضية البطالة .

الجمهورية التونسية

الجمهورية الجزائرية

دولة ليبيا

جمهورية مصر العربية

المملكة الأردنية

المملكة العربية السعودية

جمهورية السودان

الجمهورية اللبنانية

المملكة المغربية

مملكة البحرين

جمهورية العراق

الجمهورية اليمنية

دولة الكويت

جمهورية الصومال

جمهورية جيبوتي

دولة الإمارات

سلطنة عمان

الجمهورية الموريتانية

دولة قطر

دولة فلسطين

احتفالية تكريم لقمان ..

فرصة للحديث عن مسيرة إنجازات وبصمات مضيئة

تقديراً للدور المتميز الذى قام به معالى السيد/ أحمد محمد لقمان فى تطوير أداء منظمة العمل العربية والارتقاء بأساليب عملها لخدمة أطراف الإنتاج الثلاثة فى الدول العربية تم تخصيص جلسة مسائية بمؤتمر العمل العربى لتكريم معاليه .**تضمن الحفل كلمة السيد/ حيدر أبشر - المدير العام المساعد لمنظمة العمل العربية؛** حيث أشاد سعادته بالإنجازات التى شهدتها المنظمة فى مجالات التشغيل والتدريب وقضايا الحريات النقابية والتشريعات العربية فى مجال العمل وقامت على أسس من التفاهم والاحترام المتبادل بين المنظمة وأطراف الإنتاج الثلاثة (حكومات أصحاب أعمال، وعمال) الذين لم يدخروا جهداً فى تقديم الدعم والمساندة للمنظمة لتحقيق أهدافها المنشودة فى الميثاق والدستور.

وأضاف واصفاً لقمان بالفارس المحارب، الذى ترك بصمات مضيئة، مطمئناً على سفينة منظمة العمل العربية التى أبحرت لا تبالى بالرياح وإنها لا محالة بالغة مقاصدها، نافذة إلى أهدافها وإن طال المسير والإبحار .

تم عرض فيلم تسجيلى لإنجازات المنظمة أثناء فترة ولايته، وبعد ذلك ألقى رؤساء الفرق الثلاثة بالمؤتمر كلمات فى حفل تكريم السيد أحمد محمد لقمان، جاء فيها على لسان **السيد/ غسان غصن – رئيس فريق العمال** حيث بدأ الإشادة بالإنجازات التى تحققت فى فترة ولاية لقمان للمنظمة، قال: «لقد عرفناه على مدى سنوات مناضلاً حقيقياً من أجل رفعة الإنتاج والانتصار لقضايا العمل خدمة لمصلحة عليا هى النمو، فكان إلى جانب فريق العمال يستوى مع فريق أصحاب العمل، ويرعى مصالح الوطن، لا بل مصالح الأمة، من خلال تكامل بين الدولة وأصحاب العمل والعمال».

وجاءت كلمة سعادة السيد/ خليفة خميس مطر - رئيس فريق أصحاب الأعمال تؤكد على أن لقمان تجسدت به روح التحدى فى ظروف بالغة التعقيد والتمسك بالقيم الأصيلة والمبادئ السامية النبيلة، مستعرضاً ذاكرة ثماني سنوات من حياة منظمة العمل العربية عاشت خلالها فى ظل قيادة لقمان فى ظروف بالغة التعقيد والتشابك؛ حيث

صورة جماعية فى حفل تكريم معالى السيد/ أحمد لقمان

سعى بكل همة إلى تعزيز علاقات المنظمة بشركاء العمل أطراف الإنتاج الثلاثة (وزارات العمل، وأصحاب العمل، ونقابات العمال)، وكذلك إعادة علاقات المنظمة مع المنظمات الإقليمية والدولية، بدءاً من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وقيادتها، والمنظمات الدولية وفى مقدمتها منظمة العمل الدولية، والهجرة، حيث واجه التحديات وهو متمسك بالقيم الأصيلة والمبادئ السامية النبيلة التى قامت على أساسها منظمة العمل العربية، فحظى بالمصداقية والاحترام من الجميع، سواء ممن أختلفت آراؤهم ووجهات نظرهم معه أو ممن اتفقوا معه، فالكل أجمع على احترامه وتقديره.

وأشاد معالى الشيخ/ عبدالله بن ناصر البكرى - وزير القوى العاملة بسلطنة عمان - رئيس فريق الحكومات بالجهود التى تحققت فى فترة لقمان للمنظمة حيث شهدت خلالها نقلة نوعية متفردة على مستوى الأنشطة، وانطلاق المنظمة إلى أعلى درجات النجاح بل تعداه إلى التأثير فى المحيط المصاحب لها، حيث أعطى كل جهده وأولويات عمله لأكبر تحد تعانى منها بلداننا العربية ألا وهى «مشكلة البطالة».وعلى الرغم من المتغيرات والمستجدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى طرأت على عالمنا العربى وانعكاسات ذلك على التنمية والتشغيل، لم يغفل أهمية الحماية الاجتماعية إحدى سبل معالجة مشكلة البطالة والتشغيل بمختلف أبعادها واضعاً كل اهتماماته فى ترسيخ ثقافة الحوار الاجتماعى بين أطراف الإنتاج الثلاثة للوصول إلى إيجاد التوافق المنشود بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين حول قضايا التنمية والتشغيل والتى كانت تأتى فى مقدمة اهتماماته على مدى فترتى إدارته للمنظمة.

ثم كانت كلمة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية التى ألقاها **سعادة الدكتور/ محمد بن إبراهيم التويجرى** بمثابة وسام لمعالى السيد/ أحمد محمد لقمان على الجهود التى بذلها خلال فترة قيادته لمنظمة العمل العربية مشيداً بالمكانة التى تبوأتها المنظمة والنقلة النوعية التى شهدتها فى عهده من خلال الأنشطة المتميزة التى نفذها

وأفكاره ومبادرته التى كان يطرحها فى إطار اجتماعات مؤسسات العمل العربى المشترك .

وجاءت كلمة **معالى السيد صقر غباش - رئيس مجلس إدارة منظمة العمل العربية** عن مكانة لقمان الشخصية فى نفوس جميع من عمل معه؛ حيث استهل كلمته بأنه «يودع اليوم شخصية عزيزة بذل عصارة جهده وفكره على مدى ثمانى سنوات من العمر الذهبى الذى شهدت المنظمة خلالها نقلة نوعية فى مستوى الأداء جعلتها تتبوأ مكانتها الرفيعة. ورغم الظروف بالغة التعقيد تمكنت المنظمة من تحقيق أهدافها وبلورة موقف عربى موحد تجاه الكثير من القضايا المعنية؛ حيث استطاع الربط بين التنمية والتشغيل باعتبارهما المدخل الأساسى والحقيقى لمواجهة خطر البطالة، وتوسيع دائرة الحوار لتشمل وزارات: الاقتصاد والتربية والتعليم ومؤسسات التدريب بجانب التكوين الثلاثى للمنظمة، ودوره البارز فى إنشاء الجمعية العربية للضمان الاجتماعى والجمعية العربية للتدريب المهنى والتعليم الفنى، والمبادرة فى إشراك مؤسسات المجتمع المدنى فى الحوار واتخاذ القرار، والمساهمة المؤثرة فى تأسيس رابطة المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية، كل هذا يأتى من عطاء متميز اتسم به.

وتحدثت **معالى السيدة / هند صبيح براك الصبيح – وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل – ووزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية ورئيس المؤتمر** عن أبرز إنجازات المنظمة فى محاور عديدة، منها: الحماية الاجتماعية، والتنمية البشرية والتشغيل والعلاقات العربية والدولية، وهى إنجازات كان لمعالى السيد أحمد محمد لقمان فضل التخطيط لإدارتها على النحو الذى حقق لها النجاحات فى تحقيق أهدافها.

وجاءت كلمة **معالى السيد أحمد محمد لقمان فى نهاية الحفل** ليفصح عن مكنونات المشاعر الفياضة التى شعر بها من كوكبة مميزة من الحضور، فيهم من الخصال والانتماء ما يفتح آفاقاً واسعة للنجاح الذى تكلل بجهود أطراف الإنتاج الثلاثة، وما لهم من دور أساسى وبارز .

أشاد معالى السادة الوزراء ورؤساء الوفود والمنظمات المدعوة فى الدورة «42» لمؤتمر العمل العربى بجهود المدير العام خلال فترة ولايته، وتوجهوا بالشكر والعرفان له على جهوده فى تطوير أداء المنظمة متمنين له مزيداً من التوفيق والنجاح والعطاء فى مجالات جديدة هو جدير لها .

قام عدد من الوزراء ورؤساء الوفود وعدد من المنظمات بمنح السيد أحمد لقمان دروعاً وأوسمة تقديراً لجهوده خلال فترة ولايته للمنظمة وإدارته الحكيمة التى أحدثت تناغمًا بين الشركاء بالوطن العربى، مؤكدين على أن مسيرة لقمان سوف تستمر لتشكل رصيداً جديداً لعطائه.

قرارات حاسمة.. فى المؤتمر

التصديق على قرار مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها لحين التزامها بالقانون

اعتماد الاستراتيجية العربية للإعلام والاتصال فى مجال التنمية الاقتصادية

دعوة أطراف الإنتاج ومطالبة الحكومات باعتماد وتفعيل آليات الحوار ليشمل قضايا الإنتاج والحد من البطالة

المؤتمر يكلف منظمة العمل العربية بمتابعة إنجاز العقد العربى للتشغيل

بحث مؤتمر العمل العربى فى دورته «42» عدداً من الموضوعات المهمة، يأتى على رأسها تقرير المدير العام لمكتب العمل العربى، تحت عنوان «**الحوار الاجتماعى.. تجسيداً للتحالف من أجل التنمية والتشغيل**»؛ حيث تناول دور منظمة العمل العربية فى إرساء ثقافة الحوار الاجتماعى على المستويين الوطنى والقومى باعتباره المدخل الرئيسى للتحالف العربى من أجل التنمية والتشغيل. يعتبر التقرير من موضوعات الساعة والتي أصبحت أكثر إلحاحًا لمعالجة مشكلات الفقر والبطالة في البلدان العربية في ضوء التغيرات الدولية والتطورات العلمية والتكنولوجية والتغيرات المتسارعة في وسائل وأساليب الإنتاج: تميز التقرير بتقديم عرض واقعي وتحليل شامل وتوجهات بناءة أبرزت الأهمية الحتمية لاعتماد الحوار الاجتماعي كآلية فعالة ومتميزة للتوافق حول نماذج ومخططات مسيرة التنمية تماشياً مع خصوصيات وواقع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي وقد دعا المؤتمر في قراره الصادر أطراف الإنتاج الثلاثة إلى اعتماد مبدأ الحوار الاجتماعي الثلاثي وتطوير

أسيد/ غسان غصن وأسيد/ حمدى أحمد فريق العمال

آلياته وتوسيع مجالاته، وتكريسه عملياً كأداة للحوكمة الاقتصادية والاجتماعية الرشيدة، وكذلك العمل على وضع التشريعات والتراتيب المنظّمة والآليات الكفيلة بجعل هذا الحوار متواصلاً وشاملاً لمختلف قضايا التّنمية والإنتاج والتّشغيل والحماية الاجتماعية والحدّ من البطالة، كما دعا الأطراف أيضاً من خلال المسار التوافقي إلى بناء نمط تنموي اقتصادي واجتماعي حديث حسب وضع وخصوصية كل دولة لتحقيق أعلى معدلات النمو في إطار التنمية المستدامة ودعوة الحكومات إلى مأسسة أو تفعيل الحوار الاجتماعي وتوفير مستلزماته على كلّ مستويات الحوار، بما يضمن الاستقرار الاقتصادي وسلامة مناخ الأعمال والتّماسك الاجتماعي في إطار تضامن فعّال من أجل التّنمية والتّشغيل.

التقرير السنوي لمتابعة إنجاز العقد العربي للتشغيل:

من التقارير الدورية التى تعرض على المؤتمر سنوياً تقرير حول متابعة إنجاز العقد العربي للتشغيل؛ حيث قرر المؤتمر دعم جهود منظمة العمل العربية للترويج للعقد العربي للتشغيل والإستراتيجية العربية للتدريب والتعليم المهني والتقني، بما يساعد في عمليات توطين الوظائف وتسهيل التنقل المنظم للأيدي العاملة العربية بين الدول العربية وتضييق الفجوة بين

جانب من فريق العمال

مخرجات التدريب والتعليم التقني والمهني واحتياجات سوق العمل .

وقد وجه المؤتمر الشكر للدول التى وافت مكتب العمل العربي بردودها حول متطلبات إنجاز العقد، وهى (مملكة البحرين المملكة العربية السعودية - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية - جمهورية مصر العربية - غرفة تجارة وصناعة البحرين)، ووجه الشكر إلى الدول التى اعتمدت التصنيف العربي المعياري للمهن وهى: (المملكة الأردنية الهاشمية - مملكة البحرين المملكة العربية السعودية - سلطنة عمان - دولة فلسطين - جمهورية مصر العربية - غرفة تجارة وصناعة البحرين - غرفة تجارة وصناعة عُمان) .

بالإضافة إلى الدول التى اعتمدت الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني وهى (المملكة الأردنية الهاشمية - المملكة العربية السعودية - سلطنة عمان - دولة فلسطين - الجمهورية اليمنية) .

فيما يتعلق بأعمال الدورة (34) للجنة الحريات النقابية

تم توجيه الشكر للجنة على جهودها فى إنجاز عملها وجه المؤتمر الشكر للجنة الحريات النقابية عن تقريرها فى الدورة (34) على جهودها فى إنجاز عملها.

تقرير حول الجمعية العربية للضمان الاجتماعي:

اطلعت الوفود الثلاثية المشاركة بالمؤتمر على تقرير حول اجتماع الجمعية العربية للضمان الاجتماعي الذي عقد ببيروت في ديسمبر 2014، حيث أشاد بالجهود التي تبذلها الجمعية في مجال تعزيز ومد مظلة الحماية الاجتماعية وتفعيل دور مؤسسات الضمان الاجتماعي في الدول العربية .

وذلك بالإضافة إلى تسمية ممثلي أطراف الإنتاج الثلاثة في المكتب التنفيذي للجمعية وهم: السيد/ أحمد الطوبى عن فريق الحكومات/ المغرب، والسيد/ ثابت الورعن فريق أصحاب الأعمال/ الأردن والدكتور محمد بطى ثانى الشامسى عن فريق العمال/ الإمارات.

تقرير لجنة شئون عمل المرأة العربية:

استعرض المؤتمر نتائج أعمال الدورة (13) للجنة شئون عمل المرأة العربية، حيث تم اعتماده والإشادة بالجهود والأنشطة التى حققتها اللجنة .

تقرير حول الاستراتيجية العربية والاتصال فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى قضايا العمل.

اعتمد مؤتمر العمل العربى فى دورته «42» بدولة الكويت الاستراتيجة العربية للإعلام والاتصال فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى قضايا العمل، وأكد على دور الإعلام التنموى فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية وقضايا العمل باعتباره حجر الزاوية فى دعم تنفيذ الخطط والبرامج الاقتصادية والاجتماعية التى ترسخها الدول فى ظل الظروف الراهنة وانعكاسها على قضايا العمل التى تشهدها المجتمعات العربية، ودعا المؤتمر الدول العربية للتعاون والتنسيق مع منظمة العمل العربية وشركائها ذوى العلاقة من أجل تنفيذ الخطة الاسترشادية للبرامج والأنشطة التنفيذية للاستراتيجية وفق الإمكانات المتاحة خلال الإطار الزمنى المحدد لها والتنسيق مع الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإعلام العرب بشأن الاستراتيجية العربية للإعلام والاتصال فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقضايا العمل .

المسائل المالية :

فيما يتعلق بالموقف المالى من حيث المساهمات والمتأخرات على الدول الأعضاء، فقد قدم المؤتمر شكره وتقديره للدول التى سددت مساهمتها فى موازنة المنظمة لعام 2015 والدول التى سددت المساهمات المتأخرة للسنوات السابقة، كما ناشد الدول الأعضاء التى لم تسدد مساهمتها فى موازنة المنظمة لعام 2015 لسداد مساهماتها.

اللجـــــــــــان الفنيـــــــة

لجنة تطبيق الاتفاقيات:

عقـدت لجنـة تطبيـق الاتفاقيات وتوصيات العمـل العربية اجتماعها، وشـارك فى أعمـال اللجنـة (54) عضـواً من أطـراف الإنتـاج الثلاثة برئاسة الدكتـور/ أحمد خيرى إمام عمال/ جمهورية مصر العربية.

حضر اجتماع اللجنة الدكتور محمد عثمان خلف الله رئيس لجنة الخبراء القانونييـن استمـرارًا للتواصـل بين لجنـة الخبـــراء القانونييـن ولجنة الاتفاقيـات لدعـم وتعزيـز الحـوار بينهمـا من أجـل النهوض بالنشاط المعيارى العربى .

عقـدت اللجنـة جلستـى عمـل لمناقشة البند المعروض على جدول أعمـال المؤتمـر والخاص بتطبيـق اتفاقيات العمـل العربيـة. وأسفرت مناقشة اللجنة على مناشدة حكومات الدول الأعضـاء التى لم تواف مكتب العمـل العربـى بتقاريرهـا السنوية حـول الاتفاقيـة العربية رقـم (3)، بإرسالها إلى المكتب كخطوة إيجابية لتنفيذ التزاماتها المنصـوص عليها فـى المـادة الثانية عشـرة من نظام اتفاقيات وتوصيـات العمل العربية . كمـا أخذت اللجنة علمًـا بما توصلت إليه لجنة الخبـراء القانونيين بشأن وجهة النظر القانونية حول التعددية النقابية من خلال معايير العمل .

ولاحظـت اللجنـة أن العديـد مـن الـدول الأعضـاء أشـارت فـى تقاريرها إلى أن عدم التصديق على الاتفاقيـات يعود إما إلـى اختلافات بيـن تشريعاتهـا الوطنيـة والمعايير الـواردة فـى الاتفاقيـات، أو أن هذه المعاييـر لا تتفـق مـع التوجهـات والسياسـة الوطنيـة ذات الصلـة بمضمـون المعايير . وترى اللجنة أن المبـررات المشار إليهـا على الرغم من أهميتها يجب ألا تكون عائقًا دون قيام الدول الأعضاء بالتصديق على الاتفاقيـات الذى يـؤدى إلـى تعديل قوانينهـا بمـا يتفـق مـع المعاييـر، وهـذا بـدوره يسهم فـى تحقيق أحد الأهـداف التى تسعـى منظمة العمل العربيـة إلى الوصول إليها وهو وجود مستويـات متماثلـة فـى تشريعـات العمل العربية مؤكدة اللجنة على ما سبـق أن أشارت إليـه فى العديد من التقاريـر السابقة مـن أن المقصود بما ورد فى المادة العاشرة من نظام اتفاقيـات وتوصيـات العمـل العربية بعرض الاتفاقيـة علـى السلطـات المختصة لاتخاذ ما تراه مناسبًا لها من تصديق أو غيره، هو عرضها على السلطـة التى تملـك صلاحية اتخاذ مثـل هذا القـرار كما هـو منصوص عليـه فى دستورها، وهـذا العرض لا يعتبـر متحققًـا إلا بعرض الاتفاقية على السلطة التى تختص بالتصديق علـى الاتفاقيـات فى الدولـة، بغض النظر على تسميتها .

وأكـدت لجنـة تطبيـق الاتفاقيات والتوصيـات دعمهـا للملاحظـات الصـادرة عـن لجنـة الخبـراء القانونييـن، وأوصـت بدعـوة الدول العربيـة للنظـر فـي إنشـاء لجنـة ثلاثية للمعايير وفقا لقاعدة التمثيل الثلاثـي وتضـم خبـراء فـى شئـون العمل وما يتصل بما تختص بتقديم المشـورة للوزيـر بشـأن المصادقة علـى معايير العمـل العربيـة والذى يقـوم بـدوره بالتوصيـة بذلـك على الجهـة المختصـة بالتصديـق وفقاً لتشريعـات كل دولـة، ودعـت اللجنة مكتب العمل العربى إلى تعزيز نشاطه الخاص بتدريـب الكـوادر المكلفـة بإعداد التقاريـر المتعلقة بالمعايير من خـلال تكثيف البرامـج الخاصة بالحلقات الدراسية والندوات وورش العمل القوميـة والقطرية، بالإضافة إلـى تنظيم مؤتمـر للحـوار النقابى لدراسة المتغيرات والمستجدات في مجال علاقات العمل والعمل النقابى على المسـتوى القومـى والقطـرى، وتحضيـر بنـود جـدول أعمالـه في اجتماع مشترك بيـن لجنة الحريات النقابيـة ولجنة الخبـراء القانونيين بمنظمة العمل العربية .

لـجـنـة دور الـحـوار الاجتماعي في تعزيز الحماية الاجتماعية:

ومن أبرز الموضوعات التى ناقشها المؤتمـر موضـوع فنـى حـول «دور الحـوار الاجتماعي في تعزيز الحماية الاجتماعيـة»، والذي يبحـث الغايات والمقاصد من تطبيق مبادئ الحماية الاجتماعيـة، والتـزام الحكومـات بتفعيل وتعزيز مختلف تدابير الحماية الاجتماعيـة من خـلال لجنة تضمنت (69) عضـواً برئاسـة الأستـاذة/ رقيـة إبراهيـم محمـد حكومـات/ جمهوريـة مصـر العربيـة؛ حيـث تم التأكيـد على ضـرورة تطويـر الحوار الاجتماعى للتوافق حول حل المشاكل والمنازعات ودعوة البلـدان العربيـة إلـى تحفيـز الخدمـات الاجتماعيـة التعليميـة والصحيـة وتفعيـل النظم التأمينيـة الإجبارية لتوفير المعاشات وتعويضات التعطل للحد من انعكاسات البطالة وشدة الفقر مع تعظيم قدرات العامليـن علـى التكسـب والتأهيـل لمجـالات التشغيل المتطورة. كما دعا المؤتمر البلـدان العربيـة إلى تطوير البيئة التشريعية لتفعيل ونشر أساليب التشاور والتعـاون بين أطراف الإنتاج باعتبارهـا سبيلاً للحـوار الاجتماعى الثلاثـى فى كافة الأحـوال واستهدافا لتعزيز الحمايـة الاجتماعية والتنمية المستدامـة ودعم الاستقـرار وإرساء أسس العدالـة الاجتماعية مع التأكيد علـى أهميـة تفعيـل دور المجالـس الاقتصاديـة والاجتماعيـة حتى تكون منبـرًا للحـوار الاجتماعـى المؤثـر فـى اعتمـاد السياسـات الاقتصادية والاجتماعيـة ونمـاذج التنميـة، بالإضافة إلـى توفير البيئة التشريعية لتعزيز مجالات المفاوضات الجماعية نحو إبرام اتفاقيـات العمل الجماعية وتعزيـز التشـاور المستمـر لتوسيـع نطاقهـا وتجديدها الأرضيـات الدنيا للحماية الاجتماعية .

لجنة سياسات وآليات تسوية المنازعات العمالية ودورها فى استقرار علاقات العمل:

حظيت هذه اللجنة بأهمية خاصة حيـث شـارك فيهـا (72) عضـواً مـن الأطـراف الثلاثـة بالمؤتمـر نظـراً لأهميتهـا ليـس فقـط بسبب الآثـار السلبيـة لهـذه المنازعـات علـى طرفـي الإنتـاج مـن أصحاب عمـل وعمال بـل لتكلفتهـا الباهظة وانعكاساتهـا الوخيمـة على مختلف عناصـر التنمية وبالأخـص الإنتاج والإنتاجيـة والاستثمـار والتشغيـل والاستقـرار الاجتماعـي للبـلاد وبمناقشـة اللجنـة لهـذا الموضوع المهـم صـدر عنهـا عـدة توصيات تهتـم بالتوجيهات العامة، منها على سبيـل المثـال وليس الحصـر نشر ثقافة احترام القانون لدى الشركاء الاجتماعييـن وإيـلاء المزيـد مـن الاهتمـام بالثقافـة العمالية والعمل علـى تدريـب المفاوضيـن وتنميـة معارفهـم وقدراتهـم، خاصـة فـى مجـال تشريعات العمل لدى أطراف الإنتـاج، وكذلك التأكيد على تعزيز الحريات النقابيـة والعمل النقابي، بمـا يساعـد علـى فض نزاعـات العمل، هـذا وقد أقرت اللجنة بعض التوصيـات الإجرائية منهـا إكساب العقوبـات عـن المخالفـات لقانون العمـل الصيغـة الردعيـة وإعـادة النظر بصفـة منتظمة فى العقوبات الماليـة التـى تفقـد قيمتهـا بمرور الزمـن والتسريع فـى تنفيذها حتى تحقق الهدف منها .

وقـد أكـدت اللجنـة علـى إيـلاء موضـوع حمايـة الأجـور وتحسينهـا الاهتمـام الـلازم وليـس فقـط على المسـتوى التشريـع بل علـى مستوى الممارسة أيضاً .

ودعـــت إلى المزيد مـن تبسـيط وتسـريع إجـراءات التسـوية الـودية للمنازعـات بالنسبة لكل مـن آليات التسوية (المفاوضـة المباشـرة، التوفيـق، الوسـاطـة، التحكيـم، القضـــاء) علـى مسـتوي التشريـع وأيضـاً الممارسـة، بالإضافـة إلـى تحديد آجـال معقولة لكل مرحلة من مراحـل تسوية النزاعـات بما يسهم فى سرعة فض هذه المنازعات . ولم تغفـل اللجنة الدعـوة لإنشاء محاكم عماليـة مختصـة فى الـدول التي لا توجد بها مع ضمان وسرعة ومجانية التقاضي .

كما دعت الدول الأعضاء لتشجيع اللجوء الاختياري والطوعي لآليات التوفيق والوساطة والتحكيم من قبل الأطراف المتنازعة كقاعدة عامة وإعطاء أكبر قدر ممكن من الحرية لهذه الأطراف في اختيار الموفقين أو الوسطاء أو المحكمين (هيئات تحكيم رديفة وداعمة بتمويل عمومى) على أن يكونوا من ذوى الكفاءة والخبرة فى المجال .والتأكيد على نشر ثقافة احترام القانون على أوسع نطاق لدى الشركاء الاجتماعيين ووجوب أن تعمل منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمّال على توعية منظوريها بهذا الشأن، بالإضافة إلى إيلاء المزيد من الاهتمام بالثقافة العمالية وبتدريب المفاوضين وتنمية معارفهم وقدراتهم، بالأخص في مجال تشريعات العمل وأساليب الحوار وتقنيات التفاوض الجماعي.

الدورة (104) لمؤتمر العمل الدولي:

استعرض المؤتمر مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربى حول الدورة 104 لمؤتمر العمل الدولى جنيف، يونيو 2015، وتم اعتماد مشروع جدول أعمال الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية المشاركة فى أعمال الدورة وتكليف مكتب العمل العربي بإضافة ما يراه مناسباً فى ضوء أية مستجدات أو تطورات .

كما كلف مكتب العمل العربي بتعميم الدعوة على أطراف الإنتاج الثلاثة لحضور الاجتماع التنسيقى الأول للمجموعة العربية واتخاذ الإجراءات اللوجستية والتنظيمية وإعداد الوثائق المناسبة لعقد وإنجاح الاجتماع، وذلك فى وقت مبكر مما يساعد على تفعيل مشاركة الوفود العربية فى أعمال مؤتمر العمل الدولى وتكليفه أيضاً باتخاذ الإجراءات المناسبة بشأن دعم الترشيحات العربية (محل التوافق) لشغل أحد المناصب المنبثقة عن المؤتمر . وكلف المؤتمر المدير العام لمكتب العمل العربى بتقديم تقرير تحليلى بشأن تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية عن نتائج زيارة بعثة مكتب العمل الدولى لمتابعة أوضاع العمال العرب فى فلسطين والأراضى العربية المحتلة الأخرى وعرض الملاحظات على لجنة الصياغة المنبثقة عن الاجتماع التنسيقى الأول للمجموعة العربية وتقرير سنوى بشأن المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية السلبية على أوضاع أصحاب الأعمال والعمال فى فلسطين والجولان السورى وجنوب لبنان وترجمة التقرير إلى اللغات الفرنسية والإنجليزية والإسبانية، واتخاذ الإجراءات اللوجستية والترتيبات التنظيمية المناسبة لعقد الملتقى الدولى للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضى العربية المحتلة الأخرى على هامش أعمال الدورة (104) لمؤتمر العمل الدولى لعام 2015، وتوفير التسهيلات والسبل اللازمة لإنجاح وتحقيق الأهداف المرجوة منه، وذلك بالتنسيق والتعاون مع الجهات والأطراف ذات العلاقة، دعم جهود المدير العام لمكتب العمل العربي الهادفة إلى تعزيز علاقات التعاون بين المجموعة العربية ومنظمة العمل الدولية من أجل تحقيق المزيد من المكاسب للمنطقة العربية وفق تطلعاتها واحتياجاتها المستقبلية فى مجالات العمل والعمال والتنمية المستدامة .

مؤتمر العمل العربى يوافق على دعم الحملة العالمية لمقاطعة إسرائيل

صدّق مؤتمر العمل العربى على قرار مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها، بناءً على رسالة رسمية وجّهها وزير العمل الفلسطينى - معالى السيد / مأمون أبو شهلا إلى المدير العام لمنظمة العمل العربية ، فى هذا الشأن؛ حيث وافق المؤتمر بدعم وإسناد الحملة العالمية لمقاطعة إسرائيل، وسحب الاستثمارات منها، وفرض العقوبات عليها إلى حين التزامها الكامل بالقانون الدولى، وتوجيه الشكر والتقدير لكافة الجهات الرسمية والشعبية والنقابية والأكاديمية والثقافية العالمية المشاركة في الحملة العالمية، وتكليف مكتب العمل العربى بالتنسيق مع مكتب المقاطعة العربية في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - بنقل رؤى أطراف الإنتاج الثلاثة بشأن دعم وإسناد الحملة العالمية لمقاطعة إسرائيل، وذلك بسبب احتلالها للأراضى الفلسطينية ومصادرة الأراضى وبناء المستوطنات وسياسات الاعتقال الممنهج التى تُمارَس ضد الشعب الفلسطينى .

المطيري: كلمة شكر لكل من أسهم فى إنجاح المؤتمر

ألقى سعادة السيد/ فايز المطيرى - المدير العام المنتخب- كلمة فى نهاية أعمال الدورة 42 لمؤتمر العمل العربى عبّر فيها عن شكره العميق لكل من أسهم فى تحقيق النتائج وإنجاح أعمال المؤتمر، وخص بالشكر دولة الكويت وسمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله - راعى مسيرتها وقائد الإنسانية، على رعايته لمؤتمر العمل فى دورته الثانية والأربعين، ومعالى الشيخ/ صباح الخالد الصباح - رئيس مجلس الوزراء بالإنابة ووزير الخارجية لحضوره المؤتمر ممثلاً لسمو الأمير راعى المؤتمر، وكذلك معالى الوزيرة هند الصبيح براك الصبيح وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير التخطيط والتنمية - رئيس المؤتمر لما قامت به من دور كبير فى إدارة أعمال المؤتمر. كما وجّه سيادته الشكر لجميع الكوادر وموظفى وزارتى الخارجية والشئون الاجتماعية والعمل والهيئة العامة للقوى العاملة، وكل من شارك فى إنجاح أعمال المؤتمر من الموظفين والعاملين فى حكومة الكويت.

سعادة/ فايز المطيرى
أثناء كلمته فى الجلسة الختامية

ووجّه فى كلمته الشكر والثناء لمعالى السيد/ أحمد محمد لقمان واصفاً إياه « بالشخص المميز والربان القدير الذى قاد السفينة على مدى ثمانى سنوات، حتى وصل بها إلى بر الأمان» كما هنأه على التكريم المستحق الذى أسبغه عليه مؤتمر العمل العربى لجهوده التى بذلها طوال فترة ولايته على رأس المنظمة العريقة، فى سبيل إرساء قواعد الحوار الاجتماعى وعلاقات العمل المثلى بين أطراف الإنتاج الثلاثة.

هذا ولم يغفل سعادته تقديم الشكر لموظفى منظمة العمل العربية على كافة المستويات، (خبراء، وفنيين، وسكرتارية) عملوا على مدى أشهر عديدة فى الإعداد والتحضير. كما وجه فى كلمته الشكر والتقدير لأطراف الإنتاج الثلاثة (حكومات، أصحاب الأعمال، وعمال) على مشاركتهم فى أعمال مؤتمر العمل العربى؛ مما أسهم فى إنجاحه والوصول به إلى أفضل النتائج، متمنياً لهم أن يكونوا قد شعروا بالراحة والاطمئنان فى ربوع دولة الكويت مركز الإنسانية لؤلؤة الخليج.

فعاليات على هامش الدورة «42» لمؤتمر العمل العربى

عقد على هامش الدورة 42 لمؤتمر العمل العربى الاجتماع التنسيقى الدورى لمجلس وزراء العمل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث تم بحث الموضوعات المدرجة على جدول أعمال المؤتمر؛ بهدف توحيد المواقف الخليجية تجاه تلك المسائل، إلى جانب بحث برامج ومشروعات العمل العربى المشترك فى المجالات العمالية، وسبل زيادة فرص الاستفادة منها فى تعزيز تجارب وخبرات دول مجلس التعاون فى كل المجالات الفنية والعمالية .

اجتمع سعادة الدكتور/ عبد الله بن صالح الخليفى وزير العمل والشئون الاجتماعية بدولة قطر مع كل من السيد عبد السلام الصديقى وزير التشغيل والشئون الاجتماعية بالمملكة المغربية، وسعادة السيد/ محمد الغازى - وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعى بالجمهورية الجزائرية، وسعادة السيد/ عبد الولى إبراهيم شيخ مودى - وزير العمل والشئون الاجتماعية بجمهورية الصومال، كل على حدة؛ حيث بحث خلال الاجتماعات أوجه التعاون وسبل تطوير العلاقات المشتركة بين دولة قطر والمغرب والجزائر والصومال .

اجتمعت معالى الوزيرة/ ناهد عشرى – وزيرة القوى العاملة والهجرة بجمهورية مصر العربية – مع معالى السيد صقر غباش – وزير العمل بدولة الإمارات العربية المتحدة؛ حيث استعرضا أوضاع العمالة المصرية فى الإمارات، وفرص العمل المستقبلية لها، والعمل على إزالة أية معوقات قد تعوقها وتتعلق بالأحكام النهائية لبعض العمال ضد كفلائهم، وبحث الجانبان التعاون المشترك فى مجالات العمل وتبادل الخبرات .

التقت معالى الوزيرة/ هند صبيح براك الصبيح – وزيرة الشئون الاجتماعية والعمل بدولة الكويت مع معالى السيد أحمد عمار الينباعى – وزير الشئون الاجتماعية بالجمهورية التونسية وناقشا سبل تعزيز التعاون على جميع الأصعدة لا سيما المجال الاجتماعى والحرص على دفعها وتطويرها لما فيه صالح البلدين والشعبين الشقيقين .

التقى معالى السيد/ أحمد عمار الينباعى – وزير الشئون الاجتماعية بالجمهورية التونسية – مع معالى السيد/ عبد السلام صديقى – وزير التشغيل والشئون الاجتماعية بالمملكة المغربية تباحث خلالها الجانبان سبل تطوير علاقات التعاون بين البلدين الشقيقين فى المجال الاجتماعى لا سيما الضمان الاجتماعى والصحة والسلامة المهنية والشغل والعلاقات المهنية .

بحثت الدكتورة/ ناهد العشرى – وزيرة القوى العاملة والهجرة، مع معالى السيدة/ هند صبيح – وزيرة الشئون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة لشئون التخطيط والتنمية، بعض الموضوعات التى تهم العمالة المصرية فى الكويت، وفى مقدمتها منظومة الربط الإلكترونى التى ستسهم فى توفير قاعدة بيانات باحتياجات الكويت من العمالة المصرية .

لأول مرة المجموعة العربية تتفق على تقديم كلمة موحدة بمؤتمر العمل الدولى فى جنيف

الاقتراح طرحته معالى هند الصبيح .. وأقره رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة

فايز المطيري : الاجتماع فرصة لتشكيل تكتل دولى يواجه المشكلات المتفاقمة كالبطالة والعمل غير المنظم والهجرة

فى سابقة تعد الأولى من نوعها: توافقت المجموعة العربية المشاركة فى الدورة «104» لمؤتمر العمل الدولى بجنيف بالإجماع، على مقترح معالى السيدة/ هند الصبيح براك الصبيح - وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة لشئون التخطيط والتنمية بدولة الكويت، وقررت إلقاء كلمة موحدة باسم أعضاء المجموعة العربية فى الجلسة العامة للمؤتمر، وذلك تعزيزاً لروح التضامن العربى وتوحيد المواقف تجاه القضايا المطروحة على المؤتمر . جاء ذلك خلال الاجتماع التنسيقى الأول للمجموعة العربية المشاركة، الذى أفتتحه سعادة فايز المطيرى المدير العام لمنظمة العمل العربية قائلاً: إن حضور المجموعة العربية لمؤتمر العمل الدولى فرصة ذهبية لكى تثبت على أرض الواقع أنها قادرة وبشكل منظم على المشاركة بفعالية ونقل التحديات التى تواجه العرب والعالم فى قطاع العمل أمام العالم من أجل تشكيل تكتل دولى لمواجهة المشكلات المتفاقمة مثل البطالة والعمل غير المنظم والهجرة وسبل دعم التنمية المستدامة، وتقديم الحلول والمقترحات، ومشدداً على أهمية الحضور والمشاركة المكثفة من الوفود العربية فى مختلف اللجان المنبثقة عن المؤتمر فى إطار من التوافق .

استعرض المدير العام فى كلمته جدول أعمال المجموعة العربية مؤكداً على تنفيذ قرارى مؤتمر العمل الدولى لعامى 1974-1980، بشأن الأوضاع المأساوية للعمال العرب فى فلسطين والأراضى العربية المحتلة من جانب الكيان الإسرائيلى ومشيراً إلى تعزيز دور الأعضاء العرب فى المنظمة الدولية، وإقرار البرنامج التضامنى مع عمال وشعب فلسطين الذى سيعقد على هامش الدورة وتحدد له يوم 5 يونيو/ حزيران 2015.

ومن جانبها رحبت معالى الوزيرة هند صبيح - رئيسة المجموعة العربية للدورة الحالية بالجمع العربى الكبير والروح التى تتسم بالرغبة فى العمل الجماعى، من أجل إعطاء صورة حضارية ولائقة بالمنطقة العربية، مؤكدة أن دولة الكويت ستظل دائماً سنداً قوياً لأطراف العمل العربى المشترك .

اتسم الاجتماع بروح الوحدة وشارك فيه 200 شخص من رؤساء وأعضاء الوفود العربية، وتم تزويدهم بالوثائق التي أعدتها منظمة العمل العربية في إطار الإعداد والتحضير للدورة 104 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015 وهي:

تقرير يتكون من جزأين: يتناول الجزء الأول اجتماعات وأنشطة المجموعة العربية والموضوعات التي تدخل ضمن اهتماماتها، ويتضمن الجزء الثاني معلومات أساسية عن سير أعمال الدورة "104" لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015 وملخصًا للتقارير المطروحة للنقاش ضمن جدول أعمال المؤتمر، وتقرير المدير العام لمكتب العمل العربي بشأن المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على أصحاب الأعمال والعمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى في الجولان السوري وفي جنوب لبنان (باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية والإسبانية) ومشروع ملاحظات المجموعة العربية حول تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي للمؤتمر بشأن وضع العمال في الأراضي العربية المحتلة .

شهد هذا الاجتماع سلسلة من المداخلات التي دارت في إطار التفاهم والعمل المشترك وروح الوحدة والتضامن العربي .

ومن خلال المناقشة للموضوعات المطروحة تقرر

التعبير عن ارتياح المجموعة العربية على اختيار سعادة السيد فايز المطيري لقيادة منظمة العمل العربية في المرحلة المقبلة وأن أطراف الإنتاج الثلاثة على استعداد لدعم توجهاته لمواصلة مسيرة المنظمة ورفع أدائها للارتقاء بقضايا العمل والعمال في المحافل العربية والدولية على حد سواء والتوافق والتكامل من أجل تحقيق أهداف التنمية الشاملة من الإنجازات الملموسة في الوطن العربي

ومن بين القرارات التى تم اتخاذها :

- التأكيد على ضرورة استمرار المطالبة بزيادة حصة التوظيف العربية في منظمة العمل الدولية وبوجه خاص الإسراع في إيجاد التوافق المطلوب لتعيين شخصية عربية متميزة لمنصب المدير الإقليمي لمكتب منظمة العمل الدولية ببيروت والتمسك بهذا المنصب.

- التأكيد على أهمية مشاركة الوفود العربية بشكل مكثف وفعال في مختلف اللجان المنبثقة عن الدورة 104 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015 لحماية المصالح العربية.

حث الدول العربية التي لم تصادق بعد على التعديل 1986 على دستور منظمة العمل الدولية على الإسراع في اتخاذ التدابير المناسبة للتصديق عليه من أجل توسيع التمثيل العربي والإفريقي في مجلس إدارة مكتب العمل الدولي مع التأكيد على أهمية التنسيق مع المجموعات الإقليمية الأخرى في هذا الشأن.

وفى نهاية الاجتماع ثمن المشاركون جهود منظمة العمل العربية في إعداد الوثائق الخاصة باجتماعات وأنشطة المجموعة العربية وما تم اتخاذه من ترتيبات وإجراءات فنية ولوجستية لتسهيل وتفعيل مشاركة الوفود في اجتماعات مؤتمر العمل الدولي والدفاع عن المطالب والمصالح العربية، والشكر أيضًا على الترتيبات والإجراءات التنظيمية واللوجستية التي اتخذتها المنظمة بالتنسيق مع الجانب الفلسطيني لعقد الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى والمعرض المصاحب له لمجموعة من المنتجات الحرفية والتقليدية من التراث الفلسطيني مع توفير جميع مقومات إنجاح هذا الملتقى وتحقيق الأهداف المرجوة منه.

المطيري: يؤكد على أهمية اللقاء السنوى مع السفراء العرب

المطيري:

حريصون على هذا اللقاء السنوى لدعم التنسيق والتشاور وتوحيد المواقف العربية

على هامش أعمال الدورة "104" لمؤتمر العمل الدولى بجنيف،عقد معالى السيد/ فايز المطيرى – المدير العام لمنظمة العمل العربية اجتماعاً مع السفراء العرب المعتمدين فى جنيف . اكتسب الاجتماع أهمية خاصة لدعم التنسيق والتشاور، حيث وضع معاليه السفراء العرب فى الصورة من الدور الذى تقوم به منظمة العمل العربية فى توحيد الرؤى والمواقف العربية فى المحافل الدولية إزاء التحديات التى تواجه المنطقة العربية. استعرض السيد المدير العام فى الاجتماع نتائج أعمال الدورة الثانية والأربعين لمؤتمر العمل العربى التى انعقدت بدولة الكويت خلال إبريل الماضى والتى وصفها بالتاريخية حيث تجلت روح التضامن العربى التى سادت أجواء المؤتمر وتزامنها مع الاحتفاء بمرور خمسين عاماً على تأسيسها، بالإضافة إلى مناقشة مجموعة من الملفات المهمة مثل الحوار الاجتماعى والعقد العربى للتشغيل والحماية الاجتماعية.

تخلل الاجتماع استعراضًا لتفاصيل اجتماع المجموعة العربية الذى تم الاتفاق فيه على إلقاء معالى الوزيرة/ هند الصبيح براك الصبيح – رئيسة المجموعة العربية كلمة موحدة باسم الدول العربية المشاركة فى أعمال الدورة "104" ، وأشار فى اجتماعه أيضاً لتفاصيل عقد الملتقى العالمى للتضامن مع عمال وشعب فلسطين الذى تعقده المنظمة سنوياً .

أعرب معالى/ المدير العام فايز المطيرى عن تقديره للسيد/ غاى رايدر – المدير العام لمنظمة العمل الدولية وثقته فى سياساته الداعمة للمنطقة العربية، كما أكد على أن الفترة المقبلة سوف تشهد المزيد من تعزيز التعاون المشترك مع المنظمة الدولية فى المجالات ذات الاهتمام.

واختتم حديثه بتأكيده على أهمية هذا اللقاء السنوى وتعهده بأن يكون محايداً وغير منحاز لطرف على آخر مع احترامه للشخصية الاعتبارية للدول العربية كافة.

لاقى الاجتماع اهتماماً واستجابة من الحضور، حيث أعرب الجميع عن اهتمامهم بحضور الجلسة التى ستلقى فيها الكلمات، وخاصة كلمة معالى الوزيرة/ هند صبيح – رئيسة المجموعة العربية بالإضافة إلى تأكيدهم على مواصلة الاجتماعات التنسيقية مع مجلس السفراء العرب وعدم توقفها عند هذا الاجتماع .

الأرقام لا تكذب ... ولا تتجمل !!!

الملتقى الدولى بجنيف للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضى المحتلة .. كشف الحقيقة

فايز المطيرى : غياب الردع يساعد على استمرار سياسة البطش والتنكيل

هند صبيح : نطالب بمواقف جادة لوقف الانتهاكات الإسرائيلية

مأمون أبو شهلا : الوضع الاقتصادى والإنسانى فى غزة .. مأسوى

غاى رايدر : معدل النمو تراجع بـ 2 % والبطالة 72 % وبين الشباب بلغت 40 %

افتتح سعادة/ فايز المطيرى – المدير العام لمنظمة العمل العربية الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى بمبنى قصر الأمم بجنيف، وذلك على هامش أعمال الدورة (104) لمؤتمر العمل الدولي. حضر الملتقى المجموعات الإقليمية المشاركة في المؤتمر بما في ذلك وزراء العمل والسفراء ورؤساء الوفود العربية والأجنبية من حكومات، أصحاب أعمال وعمال وممثلو المنظمات العربية والدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدنى وجمعيات حقوق الانسان، توجه فايز المطيري – بالشكر والتقدير بشكل خاص إلى غاى رايدر المدير العام لمكتب العمل الدولى على حضوره، قائلاً إن ذلك يؤكد على إدراكه التام لأبعاد القضية الفلسطينية وإيمانه الراسخ بالقيم والمبادئ النبيلة وأهداف منظمة العمل الدولية وسعيه المتواصل لتحقيق العدالة الاجتماعية ومناصرة كل حق مشروع لجميع الشعوب على امتداد الكرة الأرضية، وعلى ما يبذله من جهود للمساعدة في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية المأساوية التى يعيشها إخواننا فى فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى، كما دعى إلى ضرورة التزام المجتمع الدولى بجميع أطيافه ومكوناته بما أقره على نفسه من قوانين وإعلانات ومواثيق شرعية دولية لضمان الحقوق الطبيعية للإنسان فى الحياة الكريمة الآمنة.

وأعرب في كلمته عن استيائه من مضى قوات الاحتلال الإسرائيلي قدمًا في فرض القيود على تنقل الأفراد والسلع والبضائع وهدم المنازل ومصادرة الأراضي وانتهاكاتها للحق في العمل والتعليم ومواصلة الاعتقالات التعسفية وسوء معاملة الأسرى .

وصف الوضع الذي يعيشه الشعب الفلسطيني بالحالة التاريخية الفريدة من نوعها التي لم تعرفها البشرية من قبل، حيث لم يعد لدينا أية مفاهيم يمكن أن تطلق على استمرارية السلطات الإسرائيلية

فـى البطش والتنكيـل وارتكاب أبشع الجرائم فى حق الشعب الفلسطيني، حيـث ساعـد علـى استمراريـة هذه الممارسات غياب شبه كامل لعناصر الردع والإفلات من العقاب.

وتحدثت السيدة/ هند صبيح بـراك الصبيح وزيـرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيـرة الـدولـة لـشـؤون التخطيط والتنمية بدولة الكويت - رئيسة المجموعة العربية مشيرة إلى ما يتعرض له عمال وشعب فلسطين من ممارسات تمييزية تمت الإشارة إليها بشئ من التفصيل في ملحق تقرير المديـر العـام المتعلق بأوضاع العمال في الأراضي العربية المحتلـة.

وأوضحـت على ان مـا يحدث في فلسطين علـى مـدى الستين سنة الماضية يتعدى الحاجة إلى بيانات الشجب والتنديد، كون الوضع القائم حاليا ما هو إلا بمثابة دليل قاطع على انتهاكـات إسرائيل الصارخـة لكافة مبادئ وأحكام منظمة العمل الدولية، ويتطلـب الأمـر مـن جميـع الـدول الأعضاء في المنظمة اتخاذ مواقف

جـادة وعملية تجاه تلك الانتهاكات الإسرائيلية.

وأشـار معالي السيـد/ مأمون أبو شهـلا - وزير العمـل بدولة فلسطيـن إلـى أن الوضـع الاقتصادي والإنساني في قطاع غزة وحدها تدهور كثيرًا وأصبح مأساويا، خاصة بعد العدوان الإسرائيلي، حيث إن هنـاك حوالـي 200 الف عاطل عـن العمـل، و73 % مـن الشبـاب ضمـن الفئـة العمريـة 16-29 لا يعملون ودون دخل يذكر.وعلى المرء

أن يتخيـل مدى ونـوع التأثير السلبي علـى المجتمـع، خاصة وأنـه مجتمع فتـي، يمثـل الشبـاب فيه مـا نسبته 55 %. وقـال ان هناك 12 مليون فلسطينـي، 5 ملاييـن منهـم فقط يعيشـون على أرض الوطن وهذا فى حد ذاته كارثة كبرى يجب ألا يصمت أمامها العالم، داعيًا المجتمع الدولي ومنظمة العمـل الدولية بالضغط من أجل إيقاف إسرائيل عن مخططاتها الرجعيـة المستمرة فى إبادة الشعب الفلسطيني الأعزل.

أما السيد/ غاي رايدر المدير العـام لمنظمة العمـل الدولية فقـد أكـد علـى أن منظمتـه تهـدف دائمًا إلى إرساء العدالة الاجتماعية، موضحًـا أن تقريـره هـذا العـام عن الأوضاع فى فلسطين غير سار، حيث إن الأوضـاع فـي فلسطيـن استمرت في التدهور مقارنـة بالسنة الماضية وأصبحت متفجرة وخطيرة وأن معدل نمـو الاقتصاد الفلسطيني تراجع إلى 2 % والبطالـة زادت حتـى وصلـت إلى 27 % ووضـع الشباب مأساوي حيـث بلغت نسبـة البطالة بينهم 40 % . وأوضح أن منظمة العمل الدولية ترى أن الوسيلة الوحيدة لإزالة معاناة الشعب الفلسطيني هو إنهاء الاحتلال كمـا أعرب عن التـزام منظمة العمل الدوليـة بتقديـم الدعـم لتعزيـز التعـاون بيـن الشـركاء الاجتماعيين

فـي فلسطين ودعم سياسات التشغيل وتوفيـر الحمايـة معربًا عـن أمله في أن تتحقـق أحلامنـا جميعًا في وجود دولـة فلسطينيـة مستقلـة لنستقبلها في منظمتنـا ضمن الـدول المستقلة مشيـراً إلى أنه لا يريـد أن يأتي العام القادم وهناك احتلال.

وتحدث سعادة السفير/ يان كونوتسـون سفير السويد - عن فريـق الحكومـات عـن المخاطر التـى جاءت فى تقريـر المدير العام لمنظمة العمل الدولية،خاصة الوضع فى قطاع غـزة، موضحًا أن الحروب الاخيـرة عليهـا تسببـت فـى تدمير المصانع والشركات وأن 70 % من الفلسطينييـن دون سـن الثلاثييـن عاطلـون عـن العمـل، وأن نصـف النساء يعانـون البطالة، وأن مستوى المعيشـة انخفـض الـى النصـف .

دعا سفير السويـد الى تكاتف العالم والمجتمع الدولي والمنظمات المعنية من أجل وقف الاحتلال والمستوطنات التى وصلت إلى 500 ألف مستوطنة، والدفـع بعمليـة التنميـة المستدامة موضحًا أن بلاده دفعت 100 مليون دولار لدولة فلسطين لدعمها.

وقـال السـيـد/ يـورغـون رونيست رئيس فريق أصحاب الأعـمـال أن الوضع الاقتصادي فـى الأراضـي المحتلة لا يبشر بالخير، مما يتطلب التدخل الدولي فـى الجانـب الاقتصـادي، ودعم المشاريع والتنمية المستدامة لخلق فرص عمـل، وحث منظمة العمل

الدولية على زيـادة المشاريع التي تتعلق بالتدريب والعمل اللائق داخل الأراضي المحتلة.

أمـا السيـد/ لـوك كورتيبيـك رئيـس فريق العمال فقـد دعا الى دفـع عجلة عملية السلام وعدم توقفها ورصد الحالة المأساويـة التى يعيشها العمال فى فلسطين من ضيق فى العيش والتنقـل ونقـص فرص العمـل اللائق مؤكـدًا أنه لا حل سـوى إنهاء الاحتلال وبناء اقتصاد قوى فى فلسطين.

وفـى نهايـة الملتقـى تحدثـت السيـدة/ اورسولا كولكي من المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية للدول العربيـة واستعرضـت فكـرة إنشـاء مؤسسـة ضمـان اجتماعـي مستقلة لادارة نظـام الضمـان والحمايـة الاجتماعيـة فـى فلسطيـن بتكلفـة مـا يقرب مـن أربعـة ملاييـن دولار أمريكي.

على هامش الملتقى التضامنى

تـم تنظيم معرض للمنتوجـات الحرفية والتقليديـة مـن التـراث الفلسطينـي، كمـا أقامت منظمـة العمـل العربية حفل استقبال على شرف المشاركين في الملتقى التضامنى.

لقاءات للمدير العام على هامش أعمال الدورة " 104"

التقى سعادة السيد / فايز المطيري - المدير العام لمنظمة العمل العربية مع السيد / غاي رايدر- المدير العام لمنظمة العمل الدولية لتحقيق مزيد من الإنجازات لصالح المنطقة العربية ودعم التنسيق بين المنظمتين فى مختلف المجالات، وتقرر بحث كيفية زيادة حصة التوظيف العربية في منظمة العمل الدولية، ودعم التعاون البناء القائم بينها وبين منظمة العمل العربية والمساهمة الفاعلة في مواجهة التحديات التنموية التي تواجهها المنطقة العربية وأن الاتفاقية الموقعة بين المنظمتين عام 2007 ستكون الأساس لمواصلة التعاون.

والتقى سعادة السيد / فايز المطيري- المدير العام لمنظمة العمل العربية مع السيد / وليام سوينغ - المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة وتم بحث سبل التعاون لتوفير مزيد من المعلومات والإحصائيات عن الهجرة وأوضاع المهاجرين، وذلك بالتنسيق والتعاون مع منظمة العمل العربية، وضرورة

إعطاء دفعة جديدة ومزيد من الدعم لتعزيز التعاون البناء بين المنظمتين وتوفير التمويل اللازم لإعداد وإصدار العدد الثاني من التقرير الدوري حول الهجرة والتنقل في المنطقة العربية بالتعاون المشترك وبالتنسيق مع المكتب الإقليمي بالقاهرة إضافة إلى إمكانية عقد مؤتمر حول الهجرة بالتعاون المشترك بين المنظمتين.

كما التقى سعادة / السيد فايز المطيري- المدير العام لمنظمة العمل العربية بالعديد من الوزراء ورؤساء الوفود العربية الثلاثية

تم خلالها تبادل وجهات النظر حول نتائج الأنشطة العربية على هامش أعمال الدورة 104 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015 مع التركيز على أبرز الإنجازات المتمثلة في التوافق العربي، ولأول مرة بشأن تكليف رئيسة المجموعة العربية بإلقاء كلمة باسم المجموعة تعبر عن رؤية عربية مشتركة حول القضايا التي تدخل ضمن اهتمامات المنطقة العربية . وتم التباحث حول احتياجات ومتطلبات أطراف الإنتاج الثلاثة في البلدان العربية في المرحلة المقبلة وكيفية تدخل منظمة العمل العربية للمساعدة على مواجهة هذه التحديات.

4500 عضو يشاركون فى اجتماعات الدورة "104" لمؤتمر العمل الدولى بجنيف حضور الدول بلغ 169 من 185 دولة .. وفلسطين تشترك بوفد ثلاثى

شارك فى الدورة 4500 عضو يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة فى الدول الأعضاء بمنظمة العمل الدولية إضافة إلى حضور وفد ثلاثى التكوين لفلسطين وممثلى المنظمات والهيئات العربية والإقليمية والدولية والحكومية وغير الحكومية. كما بلغ عدد الدول المشاركة 169 من 185 دولة عضو فى المنظمة وبلغ عدد المندوبين والمستشارين المعتمدين 2950 شخصاً موزعين على أطراف الإنتاج الثلاثة.

تغير المناخ واقتراح معيار دولى لانتقال الاقتصاد غير المنظم إلى المنظم ودور المنشآت الصغيرة والمتوسطة فى توفير فرص العمل أهم الموضوعات

شاركت منظمة العمل العربية فى الدورة بصفة مراقب من خلال وفد برئاسة سعادة / فايز المطيرى - المدير العام وعضوية السيد / حيدر أبشر - المدير العام المساعد بالإضافة إلى أعضاء الوفد السادة ورضا قيسومة ورابح مقديشى ودينا سعيد وزهيرة قصبوى، كما شارك فى الاجتماعات معظم وزراء العمل والشئون الاجتماعية بالبلدان العربية.

ناقشت الدورة مجموعة من الموضوعات المختلفة على رأسها تغيير المناخ واقتراح معيار دولى بشأن انتقال الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم ودور المنشآت الصغيرة والمتوسطة فى توفير فرص العمل .. وعمالة الأطفال وكيفية ضمان حماية الأجور وساعات العمل والأمومة والسلامة والصحة المهنية باعتبارها من الأمور التى تدخل فى صلب ولاية منظمة العمل الدولية.

وتقرر خلال الاجتماع أن يكون موضوع الدورة المقبلة "105" لعام 2016 حول مردود إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة .

استمرت الاجتماعات خلال الفترة من 1 حتى 13 يونيه بقصر الأمم وفى مقر مكتب العمل الدولى بجنيف .

فايز المطيرى يؤدى اليمين الدستورية

أدى سعادة السيد/ فايز المطيري اليمين الدستورية أمام معالي السيد نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية بمناسبة توليه منصب المدير العام لمنظمة العمل العربية بالإجماع في الدورة (42) لمؤتمر العمل العربي التي عقدت بدولة الكويت تحت الرعاية الكريمة لصاحب السمو الشيخ/ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير البلاد .

وقد قدم سعادة السيد/ فايز المطيري درع اليوبيل الذهبي للمنظمة لمعالي السيد نبيل العربي بمناسبة مرور خمسين عاماً على تأسيسها وذلك تقديراً واعتزازاً لجهوده المخلصة في دعم ومساندة المنظمة ومؤسسات العمل العربي المشترك .

تطوير الموقع الإلكترونى لمنظمة العمل العربية

فى إطار اهتمام منظمة العمل العربية بمواكبة التطورات الحاصلة فى عالم التقنيات، وتكريساً لرؤية سعادة السيد / فايز المطيري - المدير العام لمنظمة العمل العربية فى تطوير الموقع الإلكترونى للمنظمة ليكون بمثابة قناة الاتصال الرئيسية بين المنظمة وزوارها من أطراف الإنتاج الثلاثة وكافة المهتمين والمعنيين والباحثين والمنظمات العربية والدولية ذات الصلة، يعكف فريق العمل المعنى بالمنظمة على تطوير الموقع ليكون مرآة عاكسة للأهداف والسياسات التنفيذية للمنظمة والتى تتمثل فى أنشطتها وفعالياتها التى تنفذ على أرض الواقع فضلاً عن تطلع سعادته لأن يكون موقعاً جاذباً لأنظار الجميع وأن يجدوا فيه غايتهم المنشودة.

رئيس الوزراء الكويتى يستقبل مدير عام منظمة العمل العربية بعد انتخابه

استقبل الشيخ جابر المبارك - رئيس مجلس الوزراء بدولة الكويت فايز المطيرى - المدير العام لمنظمة العمل العربية بمناسبة انتخابه بالإجماع مديراً عاماً لمنظمة العمل العربية فى الدورة "42" لمؤتمر العمل العربى الذى عقد بدولة الكويت خلال الفترة من 18-25 إبريل الماضى 2015، تحت الرعاية الكريمة للشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت.

الاتحاد العام لعمال الكويت يكرم المدير العام

نظم الاتحاد العام لعمال الكويت بالتعاون مع إتحاد نقابات العاملين بالقطاع الحكومى، واتحاد عمال البترول وصناعة البتروكيماويات احتفالية خاصة لتكريم سعادة/ فايز المطيرى - المدير العام لمنظمة العمل العربية .

وقد صرح سعادة فايز المطيرى قائلاً: إن الفوز بالمنصب يؤكد على الدور الريادى والقيادى للكويت وتواجدها القوى فى المحافل المختلفة وحرصاً على لم الشمل العربى والعمل المشترك .

حضر الاحتفال بجانب المدير العام لمنظمة العمل العربية سعادة/ فايز المطيرى وزير البلدية والمواصلات السابق، ومدير مكتب منظمة العمل الدولية بالكويت السابق، والأمين العام المساعد للاتحاد الدولى للعمال العرب، ورئيس الاتحاد العربى لعمال البلديات والسياحة، ورئيس الاتحاد العربى لعمال البترول والمناجم، ورئيس الاتحاد العام لعمال الكويت، ورئيس اتحاد نقابات العاملين فى القطاع الحكومى، ورئيس اتحاد البترول وصناعة البتروكيماويات، ومدير عام غرفة التجارة فى الكويت، ورؤساء نقابات البلدية والصحة والإعلام والكهرباء والمواصلات والشؤون والتربية والاشغال والجمارك، ومدير معهد الثقافة العمالية، ورئيسة وأعضاء لجنة المرأة فى الاتحاد العام، ورئيسة وأعضاء لجنة المرأة العاملة فى البلدية، ومستشار الاتحاد العام، واللجان المنظمة لمؤتمر العمل العربى بقيادة النقابى النشط محمد العرادة - رئيس نقابة البلدية .

وفد نقابة العاملين بوزارة التربية بدولة الكويت:

يهنئ فايز المطيرى بتوليه منصب المدير العام لمنظمة العمل العربية

التقى بمقر مكتب العمل العربى سعادة السيد/ فايز المطيرى - المدير العام لمنظمة العمل العربية وفداً من نقابة العاملين بوزارة التربية بدولة الكويت الذى حضر لتهنئته بتوليه منصب المدير العام لمنظمة العمل العربية.

وقد كانت الأستاذة الدكتورة/ سناء العصفور - رئيسة لجنة المرأة بالاتحاد العام لعمال الكويت من ضمن الوفد، حيث قام سعادة السيد/ فايز المطيرى بتسليمها درع منظمة العمل العربية بمناسبة حصولها على لقب سفيرة النوايا الحسنة من منظمة السلام الدولى.

المطيرى يهنئ أطراف العمل بيوم العمال العالمى ويحدد منهاج منظمة العمل العربية .. للمرحلة المقبلة

بعث المدير العام لمنظمة العمل العربية - فايز المطيرى تهنئة إلى أطراف الإنتاج العرب، والعالم بمناسبة الإحتفالات بيوم العمال العالمى الأول من مايو قال «المطيرى» أن هذا اليوم يجب وأن يكون محطة انطلاق لأطراف العمل الثلاثة من حكومات وأصحاب عمل وعمال بهدف التعاون والعمل المشترك، لتكاتف سواعد العمال، مع طرفى العملية الإنتاجية لتحقيق التنمية المنشودة القائمة على الحوار الاجتماعى والمجتمعى السليم .. "وأشار المدير العام إلى أن التحديات التى تواجه العالم أجمع الآن وهو يحتفل بهذه المناسبة من أوضاع أمنية، وسياسية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وانتشار ظواهر خطيرة مثل البطالة، وغياب الحماية الاجتماعية والصحة، تحتم على جميع أطراف الإنتاج التنسيق العملى موضحاً أن ذلك سيكون الاتجاه العام للمنظمة خلال المرحلة المقبلة من أجل إيجاد علاقات متوازنة .

وأوضح "المطيرى" أن منظمة العمل العربية تسعى دائماً إلى تنسيق الجهود فى ميدان العمل والعمال على المستويين العربى والدولى وتنمية وصيانة الحقوق وتقديم المعونة الفنية فى ميادين العمل إلى أطراف الإنتاج فى الدول الأعضاء .. وتهتم بتطوير التشريعات فى الدول الأعضاء والعمل على توحيدها وعلى تحسين ظروف وشروط العمل بما يحقق تأمين وسائل السلامة والصحة المهنية وضمان بيئة عمل ملائمة . كما تهدف إلى توسيع قاعدة التأمينات الاجتماعية لتشمل الفئات العمالية فى مختلف الأنشطة الاقتصادية، وتوفير الخدمات الاجتماعية للعمال وتحسين مستواها، وتقنين الحد الأدنى للأجور وضمان أجر للعامل بما يتناسب مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وتنمية علاقات العمل، وتوفير الحماية اللازمة للمرأة العاملة والأحداث،وتقديم الحلول والروشتات الحقيقية لمواجهة البطالة، والربط بين سوق العمل والتعليم والتدريب.. وتهدف أيضاً إلى تنمية القوى العاملة العربية ورفع كفاءتها الإنتاجية .

على هامش مشاركته فى مؤتمر رجال الأعمال وندوة الاستثمار ببيروت فايز المطيرى يناقش مع المسئولين اللبنانيين تفعيل التعاون بين الحكومة وأرباب العمل ويتسلم درعين من وزارة العمل واتحاد العمال

شارك سعادة/ فايز المطيرى - المدير العام لمنظمة العمل العربية فى أعمال الدورة السادسة لمؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين والدورة االرابعة لندوة الإستثمار فى بيروت يومى 26 - 27 مايو الماضى .

التقى المدير العام على هامش الزيارة بالمسئولين اللبنانيين بهدف تفعيل التعاون بين الحكومات وأرباب العمل حيث استقبله معالى سجعان قزى - وزير العمل اللبنانى فى مكتبه لبحث دفع مسيرة عمل المنظمة لما فيه صالح أطراف الإنتاج فى المنطقة العربية .قدم معالى الوزير درع الوزارة تكريماً لمعالى المدير العام .

وقام فايز المطيرى بزيارة إلى مقر المجلس الاقتصادى والاجتماعى تلبية لدعوة السيد روجيه نسناس - رئيس المجلس ومعه سعد الدين صقر- نائب رئيس المجلس بالزيارة لبحث وتعزيز دور المجالس الاقتصادية والاجتماعية القائمة فى ظل الظروف التى تمر بها المنطقة ومساعدة بقية الدول العربية فى إنشاء مجالس إيماناً بدورها فى تقديم المشورة والرؤى العملية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية حتى تقوم بدورها المأمول فى بناء أسس وقواعد الحوار الاجتماعى وتنظيم علاقات العمل وتطوير وتعميق الديمقراطية وتحقيق السلم والاستقرار الاجتماعى فى الدول العربية والقيام بالبحوث والدراسات فى الموضوعات المتعلقة بمجالات عمل رابطة المجالس الاقتصادية والإجتماعية.

كما استقبل غسان غصن - الأمين العام للاتحاد العمالى العام بلبنان وقيادات الاتحاد سعادة/ فايز المطيرى متمنين له التوفيق والنجاح فى خدمة قضايا العمل والعمال وأهدوه درع الاتحاد تقديراً وتعبيراً عن دعمهم لجهوده .

واستقبل أيضاً الدكتور/ محمد الكركى- رئيس المكتب التنفيذى للجمعية العربية للضمان الاجتماعى السيد/ فايز المطيرى بمقر الجمعية ودار الحوار حول دعم منظمة العمل العربية الكامل لنشاطات ودور الجمعية فى مجال الضمان الاجتماعى وتعزيز وتطوير أنظمة الضمان الاجتماعى فى الدول العربية من خلال التطوير الفنى والإدارى والتشريعى للارتقاء بالظروف الاجتماعية والاقتصادية للمواطن العربى على أسس من العدالة الاجتماعية .

المطيري يؤكد على ضرورة تكاتف المجتمع الدولى للقضاء على كافة أشكال الإرهاب بالمنطقة

بعث سعادة السيد/ فايز المطيرى المدير العام لمنظمة العمل العربية رسالة إلى صاحب السمو/ الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح - أمير دولة الكويت، أعرب فيها عن إدانته الشديدة للتفجير الإرهابى الذى وقع فى مسجد الإمام الصادق بمنطقة الصوابرة بالكويت خلال صلاة الجمعة، مؤكداً أن مثل هذه الأعمال الإجرامية الجبانة التى لا تراعى حرمة المكان ولا الزمان ولا الدين وتدلل على وحشية هذه العناصر الإرهابية المجرمة وفكرها الآثم لن تنال من وحدة وعزيمة شعب الكويت العزيز تحت قيادة سموه الحكيمة فى الحفاظ على نعمة الأمن والاستقرار والازدهار فى ربوع الكويت مؤكداً على ضرورة تكاتف المجتمع الدولى للقضاء على كافة أشكال الإرهاب بالمنطقة وترويع الآمنين، مقدماً العزاء لضحايا هذا العمل الإرهابى الجبان، متمنياً للجرحى والمصابين الشفاء العاجل.

كما بعث أيضاً برسائل منددة بهذا العمل الإجرامى إلى كل من سمو ولى العهد الشيخ/ نواف الأحمد الجابر الصباح ومعالى الشيخ/ صباح الخالد الصباح النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية، ومعالى الشيخ/ محمد الخالد الأحمد الصباح - نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، ومعالى السيدة/ هند صبيح براك الصبيح وزيرة الشئون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشئون التخطيط والتنمية، ورئيس غرفة صناعة الكويت - السيد/ على ثنيان الغانم.

المطيري «العمل الإجرامى يتنافى مع مبادئ الدين الإسلامى وكافة الشرائع السماوية

بعث سعادة السيد/ فايز المطيرى - المدير العام لمنظمة العمل العربية رسالة إلى فخامة الرئيس الباجى قائد السبسى - رئيس الجمهورية التونسية بالإضافة إلى أطراف الإنتاج الثلاثة فى الجمهورية التونسية ممثلة فى معالى السيد أحمد عمار الينباعى وزير الشؤون الاجتماعية، والسيدة/ وداد بو شماوى - رئيسة الاتحاد التونسى للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، والسيد/ حسين العباسى الأمين العام للاتحاد العام التونسى للشغل أعرب فيها عن إدانة المنظمة الشديدة لحادث الهجوم الإرهابى الذى استهدف فندق بولاية سوسة فى الجمهورية التونسية مؤدياً إلى مقتل وجرح عدد من الأبرياء، مؤكداً أن هذا العمل الإجرامى يتنافى مع مبادئ الدين الإسلامى الحنيف وكافة الشرائع السماوية والقيم الأخلاقية والإنسانية التى تحرم قتل وترويع الأبرياء والآمنين دون وجه حق.

مؤكداً على أن هذا العمل الجبان لن يؤثر فى عزيمة الشعب التونسى الشقيق نحو تحقيق الأمن والرخاء والاستقرار تحت قيادة فخامته الحكيمة داعياً المجتمع الدولى للتكاتف للقضاء على كافة أشكال الإرهاب بالمنطقة، مقدماً العزاء لضحايا هذا العمل الإرهابى الجبان، متمنياً للجرحى والمصابين الشفاء العاجل.

ندوة الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.. تدعو الحكومات لتوفير إطار مؤسسى للصناعات منخفضة الكربون وتطالب بسياسات محققة للنمو وتأهيل الكوادر ودعم القدرات البحثية

الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة فى الدول العربية كان موضوع الندوة القومية التى عقدتها إدارة التنمية البشرية والتشغيل بالتعاون مع المعهد العربى للصحة والسلامة المهنية فى الفترة من 19 - 20 مايو 2015 بالقاهرة.

تنظيم الندوة يؤكد مدى اهتمام منظمة العمل العربية بموضوعات التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر ودورها فى الحد من مشاكل البطالة فضلاً عن تنفيذ قرارات القمة الاقتصادية والتنموية الاجتماعية بشأن اعتماد الفترة من 2010 حتى 2020 عقداً عربياً للتشغيل.

شارك فى الندوة ممثلون لأطراف الإنتاج الثلاثة فى عدد من الدول العربية وهى: الأردن وتونس والجزائر وسلطنة عمان والسودان والعراق وفلسطين والكويت ومصر.. بالإضافة إلى ممثلين عن كل من المعهد العربى للصحة والسلامة المهنية بدمشق والاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب ومنظمة الصحة العالمية.. فضلاً عن جهات ومنظمات عربية وإقليمية ذات صلة بالموضوع.

ألقى رضا قيسومة - مدير إدارة التنمية البشرية والتشغيل كلمة سعادة السيد/ فايز المطيري مدير عام منظمة العمل العربية التى تعرض فيها إلى مفهوم هذا النوع الجديد من الاقتصاد المنخفض الكربون والفعال، والدور الذى يلعبه فى التنمية المستدامة وبوجه خاص فى سوق العمل والعمالة والتى من شأنها أن تفضى إلى تعزيز كفاءة استخدام الموارد وتحسين حالة الرفاة البشرى والعدالة الاجتماعية وأوضح أن الهدف الأساسى من عقد هذه الندوة هو دراسة وتحليل أهم الموضوعات والتحديات التى قد تواجه عملية تحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة من المنظور البيئى وإلى تبادل الخبرات والتجارب العربية والدولية فى هذا المجال وتعميم الاستفادة منها من أجل المساعدة على وضع وتطبيق الاستراتيجيات والخطط والبرامج المناسبة للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر وتخضير الوظائف وتحقيق التوازن بين الاستدامة البيئية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، باعتبارهما بعدين مترابطين من دعائم التنمية المستدامة فى ضوء ما يشهده العالم من تغيرات مناخية واختلالات فى التوازن الإحيائى والإيكولوجى وتلوث المياه والهواء وتدهور التربة والموارد الطبيعية والبيئية وكلها عوامل ذات انعكاس سلبى على استدامة التنمية، حيث يتيح الاقتصاد الأخضر خيارات عديدة لواضعى السياسات فى تحقيق النمو الاقتصادى وتعزيز الإدماج الاجتماعى وتحسين أحوال البشر وخلق المزيد من فرص العمل فى الوقت ذاته الحفاظ على طبيعة كوكب الأرض فى أداء وظائفه بشكل سليم. كما تناولت الكلمة أبرز الجهود التى تقوم بها منظمة العمل العربية فى مجال التشغيل والحد من البطالة فى الوطن العربى.

تضمنت الندوة (5) جلسات عمل على مدار يومين تم خلالها مناقشة المحاور المختلفة وعرض للتجارب القطرية للدول العربية المشاركة وخلصت بعد مناقشات مستفيضة إلى اعتماد مجموعة من التوصيات فى مقدمتها:

اعتماد استراتيجيات وطنية وإقليمية لكفاءة الطاقة والطاقة الأنظف والطاقة المتجددة وبوجه خاص فى قطاع النقل، وباعتماد أنظمة لتصنيف الأراضي البلدية عمرانيًا، وبوضع سياسة صناعية وطنية توفر إطارًا مؤسسياً وتنظيمياً مواتياً للصناعات المنخفضة الكربون والقدرات البحثية والتطويرية كلٌ وفق خصائصه الاقتصادية وأولوياته الوطنية .

ودعوة الحكومات إلى زيادة المخصصات المالية في الميزانيات العامة لتمويل التحول إلى الاقتصاد الأخضر باعتباره أحد محركات توفير فرص العمل وتحديث الوظائف والعدالة الاجتماعية والقضاء على الفقر من خلال حشد الاستثمارات العامة والخاصة وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتوجيهها نحو أنشطة مستدامة بيئياً توفر فرص عمل لائقة وتعمل على تحسين الإنتاجية، ودعوة الدول العربية إلى تخصيص جزء مهم من الاستثمارات في مجالات التأهيل وإعادة التأهيل والابتكاروالبحث العلمي باعتبار أن مستقبل الاقتصاد الأخضرلن يكونواعداً خارج الاعتماد على المعلومة الجيدة والمعرفة المتطورة باستمرار، لاسيما في وقت أصبح فيه العالم العربي في مقدمة من مناطق العالم المعرضة لمخاطرالتقلبات المناخية. كما أكد المشاركون على ضرورة تحقيق توازن الأنشطة الاقتصادية بما يكفل التطور المتناسب للقطاعات الجاذبة للعمالة المدربة والماهرة، بحيث لا تصبح عملية الجذب مقصورة على الأنشطة سريعة العائد، بل تمتدّ إلى الأنشطة الإنتاجية النظيفة ذات المردود الاقتصادى الكلى والاجتماعى والبيئى المناسب على المدى المتوسط والطويل .

وتحديث وتطوير البنية التشريعية والإدارية والإجرائية التى تحفز وتشجع التحول إلى الاقتصاد الأخضر والانتقال العادل نحو اقتصاد مستدام بيئيًا وتجنب التدهور البيئى بحيث يسهم فى توفير فرص عمل للجميع والإدماج الاجتماعى والقضاء على الفقر فى الدول العربية.

بالإضافة إلى تنسيق الجهود لإيجاد موقف عربى موحد مساند للقضايا العربية ذات الصلة بالاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة فى إطار المفاوضات العالمية التى تجرى حاليًا لإقرار أجندة تنموية عالمية جديدة لما بعد عام 2015 وأهداف عالمية للتنمية المستدامة .

ندوة الحماية الاجتماعية للعاملين فى القطاع غير المنظم تؤكد دعوة أطراف الإنتاج لتطبيق الحماية الاجتماعية على العاملين بالقطاع غير المنظم

أكدت ندوة الحماية الاجتماعية للعاملين فى القطاع غير المنظم بمنظمة العمل العربية ضرورة تبنى استراتيجيات فاعلة للتحول التدريجى من القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم .

أشارت إلى أهمية استمرار منظمة العمل العربية فى عقد الندوات واللقاءات الخاصة بالترويج لتوصية العمل العربية والخاصة بشأن الحماية الاجتماعية للعاملين فى هذا القطاع .

الندوة نظمها المركز العربى لإدارة العمل والتشغيل فى تونس لصالح وزارة العمل والشئون الاجتماعية بالعراق وتم عقدها بمدينة عمان فى المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة من 23 حتى 25 مايو .

تحدث فى حفل الافتتاح رابح مقديشي - مدير المركز العربى لإدارة العمل والتشغيل والدكتورة مها قطاع ممثلة منظمة العمل الدولية ومخلص رولاند نورى - مدير عام دائرة التشغيل والقروض بوزارة العمل والشئون الاجتماعية بالعراق وحمادة أبو نجمة - أمين عام وزارة العمل بالأردن .

ناقشت الندوة الأهمية البالغة للقطاع غير المنظم وما ينطوى عليه من إشكاليات عديدة وأهمية تخطى المفاهيم التقليدية للتأمينات الاجتماعية وصولاً إلى فكرة الحماية الاجتماعية الشاملة للعاملين فى القطاع غير المنظم .

تقدمت منظمة العمل العربية خلال الندوة بورقة عمل عرضتها رانيا فاروق - رئيس وحدة المرأة والفئات الخاصة بعنوان : واقع القطاع غير المنظم فى المنطقة العربية ودور المنظمة فى حماية العاملين فى هذا القطاع، ضمت الورقة قسمين : الأول حول التعريفات المختلفة للقطاع غير المنظم وخصائص العمل فى هذا القطاع والإيجابيات والسلبيات الناشئة عن تنامى هذا القطاع على الاقتصاديات العربية ودوره فى الحد من نسب البطالة بسوق العمل .

أما القسم الثانى : فقد تناول عرض الواقع التشريعى للعمالة فى هذا القطاع غير المنظم والنتائج السلبية الناجمة عن عدم التغطية التشريعية لهذه الفئة المستثناة من قوانين العمل والضمان الاجتماعى فى الدول العربية .. والاقتراح على أطراف الإنتاج الثلاثة للعمل على أن يشمل العاملين بهذا القطاع بالحدود الدنيا من الحماية الاجتماعية.

الخبراء يناقشون التقرير العربى الخامس حول التشغيل والبطالة فى الدول العربية

بشأن التقرير العربى الخامس حول التشغيل والبطالة فى الدول العربية تم عقد اجتماع للخبراء المتخصصين فى مجال التشغيل والبطالة من مصر وفلسطين والسعودية وتونس والإمارات بالإضافة لمجموعة عمل من منظمة العمل العربية تضم رضا قيسومة - مدير إدارة التنمية البشرية، ورباب طلعت حامد - رئيس وحدة التنمية والتدريب ومحمد عبدالهادى - إدارة التنمية البشرية والتشغيل .

تم الاجتماع بمدينة شرم الشيخ فى 30 مارس للتشاور حول وضع تصور مبدئى للمحاور الأساسية للتقرير العربى الخامس فى إطار دعم القدرات التنافسية لتعزيز القابلية للتشغيل.

وفى هذا الإطار تمت مناقشة مجموعة من المحاور تتضمن واقع وأفاق التشغيل والبطالة فى دول المنطقة بالإضافة إلى تنمية الموارد البشرية ودورها كعنصر أساسى فى دعم التنافسية بالإضافة إلى مناقشة بيئة الأعمال والهجرة الدائرية وريادة الأعمال والدور المنشود فى دعم التنافسية .

الاجتماع تم فى إطار مواصلة جهود منظمة العمل العربية لتنمية التشغيل والحد من البطالة فى البلدان العربية .. والحرص على إصدار تقارير دورية كل عامين حول التشغيل والبطالة وتحليل واقع أسواق العمل فى الدول العربية.

فى حلقة نقاشية بالرياض

التصنيف المهنى المعيارى العربى.. يسهم فى مواجهة البطالة وتحقيق التكامل بأسواق العمل

أكدت الحلقة النقاشية للتعريف بمشروع التصنيف المهنى المعيارى العربى على أهمية تطوير مشروع التصنيف وعقد لقاءات مستقبلية بين ممثلى الدول العربية للاطلاع والمشاركة فى التطوير.. موضحين الأهمية القصوى له فى مواجهة البطالة وتحقيق التكامل بين أسواق العمل بالمنظمة .

تم عقد الحلقة فى مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية تفعيلاً لاتفاق التعاون المشترك بين منظمة العمل العربية وصندوق تنمية الموارد البشرية «هدف» ومنظمة العمل الدولية بهدف دعم تطوير التصنيف المهنى المعيارى العربى 2008 وإقراره كمرجع موحد للمهن وتطوير أسواق العمل العربية وتحقيق التكامل بينها.

شارك فى أعمال الورشة ممثلون وخبراء عن منظمة العمل الدولية وصندوق تنمية الموارد البشرية وعدد من المشاركين من الدول العربية وممثلو أطراف إقليمية ووطنية مشاركة فى تحديث التصنيف.

تضمنت الورشة دراسة أبرز المحاور للتصنيف المهنى المعيارى والتعرف على الفوائد التى تعود على الدول من اعتماده وتطبيقه.. وعرض مستويات التصنيف الجديد التى ستضاف.

افتتح أعمال الورشة الدكتور منصور المنصور – ممثل صندوق تنمية الموارد البشرية «هدف» حيث عرض واقع الأسواق العربية وأهم التحديات التنموية التى تواجه بلدان المنطقة وفى مقدمتها مشكلة البطالة خاصة بين الشباب مشيراً إلى أهمية التكامل الإقليمى لحل المشكلة ومؤكداً أن إيجاد تصنيف معيارى عربى وتحديثه وتطويره سيكون له فوائد جمة على أسواق العمل وخاصة تنقل الأيدى العاملة بين الأقطار العربية.

من خلال المناقشات اتفق المجتمعون على اعتماد العمل بالتصنيف المهنى المعيارى العربى لتطوير أسواق العمل وعلى الاستفادة من التصنيفات العربية المعمول بها حالياً فى بعض الدول .

ثمن المجتمعون دور صندوق تنمية الموارد البشرية «هدف» على الجهود المبذولة لتطوير مشروع التصنيف المهنى المعيارى العربى واتفقوا على أهمية إيجاد دليل استرشادي فى كيفية وضع التوصيات المهنية .

المعهد العربى للصحة والسلامة المهنية ينظم دورة تدريبية عن «إدراة مخاطر بيئة العمل» المشاركون 12 من 6 دول عربية

عقد المعهد العربى للصحة والسلامة المهنية بالتعاون مع منظمة العمل العربية دورة تدريبية عملية حول إدارة مخاطر بيئة العمل .

شارك فى الدورة 12 متدرباً من الكوادر الفنية المتخصصة بمجال الصحة والسلامة المهنية وتفتيش العمل وممثلون عن إنجازات عمالية من 6 دول عربية هى: البحرين– السعودية – سلطنة عمان – السودان – فلسطين – وموريتانيا .

افتتح الدورة معالى/ فايز المطيري – مدير عام منظمة العمل العربية، وإيمان أحمد عبد المقصود – مديرة إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات، تضمنت الدورة إجراء تقييم مستوى للمشاركين تضمن 50 سؤالاً عن المعلومات فى مجال الصحة العملية والسلامة المهنية وحصل «2» على تقدير جيد جداً و«5» جيد «5» متوسط .

تضمن التدريب 30 ساعة عمل خلال خمسة أيام من خلال جلسات متخصصة ومجموعات عمل وعروض وأفلام توضيحية لنخبة من المحاضرين والمتخصصين .

شهدت الدورة العديد من المناقشات والمداخلات العلمية من الخبراء والمتدربين وتم توزيع حقيبة المتدرب وتتضمن الوثائق والأدوات الخاصة بالبرنامج التدريبى وتطبيقاته .. ثم أجرى تقييم نهائى لتحديد المستوى قبل وبعد الدورة وحصل «2» على تقدير امتياز و«4» جيد جداً و«6» جيد .

قام السيد المدير العام المساعد– حيد أبشر بتوزيع شهادات اجتياز التدريب المعتمد على المشاركين الـ 12 بحضور القائم بأعمال مدير المعهد العربى للصحة والسلامة المهنية – الدكتورة/ رانيا رشدية .

بيان بمناسبة الذكرى 48 لاحتلال مدينة القدس

يطالب المجتمع الدولى إلزام إســـــــــرائيل بتنفيذ الشرعية الدوليـــة

أصـدرت الأمانة العامة لجامعة الـدول العربيـة قطـاع فلسطيـن والأراضى المحتلـة بياناً بمناسبة الذكـرى 48 لاحتـلال مدينـة القدس قال البيان : «تأتى الذكرى الثامنة والأربعون لإعلان إسرائيل «السلطـة القائمـة بالاحتـلال» ضم مدينـة القدس الشرقية فى 8-6-1967 بعد ثلاثة أيام من احتلالها مع باقى الأراضى العربية يوم الخامس مـن يونيه/حزيران 1967، وجسـد إعلان سلطات الاحتـلال الإسرائيلـى ضمهـا انتهـاك ميثـاق الأمـم المتحـدة والقانون الدولى واتفاقيات جنيف عام 1949 وكافة العهود الدولية ذات العلاقة .

وتمارس إسرائيـل «السلطـة القائمـة بالاحتلال» منـذ احتلال المدينـة المقدسـة حملـة تطهير عرقى وتهجير قسري للمقدسيين لإفراغها منهم وهم أهلها الضارب وجودهم فيها فى عمق التاريخ منذ بناها اليبوسيون العرب فى الألف الثالث قبل الميلاد، وتسابق الزمن لفرض وقائع على الأرض لتهويدها وتغيير معالمها الجغرافية وتشويه تراثها وطمس هويتها العربية وتهويد تاريخها وتزييفه بتغيير أسماء قراها وبلداتها وشوارعها وأزقتها من مسمياتها العربية إلى مسميات عبرية، كما تواصل هدم منازلها المقدسة بلا هوادة وبناء المستوطنـات فيها فـى تزامن مع منع أهلهـا المقدسيين من البناء لإحلال مستوطنيـن جدد محلهم بما يحقق أغلبيـة لصالح الوجود الإسرائيلـى على حسـاب الوجود الفلسطينـى فـى هـذه المدينـة المحتلة .

كما تتصاعد الهجمة الإسرائيلية للمقدسات الإسلامية والمسيحية مـع استهـداف كامـل للمسجـد الأقصـى المبـارك وانتهـاك حرمتـه باقتحامـات يوميـة للمتطرفيـن مـن ساسـة ورجال ديـن ومستوطنيـن وبحمايـة قـوات جيـش وشرطـة إسرائيـل «السلطـة القائمـة بالاحتـلال» ومحـاولات السيطرة عليه وسحب الولاية الهاشمية عنه، إضافة إلى محاولات تقسيمه زمانياً ومكانياً.

وتواصل سلطـات الاحتلال سن قوانين وقـرارات عنصرية تصب فى ضرب الاقتصـاد الفلسطينى فـى القدس المحتلـة وإفقار أهلها بفرض الضرائب الباهظة (الأرتونـا) عليهـم وعرقلـة أيـة تنميـة اقتصاديـة توفـر فرص عملهـا لهم، وشـل التجـارة فيها وعرقلـة حركة الأفـراد والبضائع منها وإليها بإقامـة جدار الفصل العنصـرى الذى يحيـط بالمدينة المحتلـة، يقابـل ذلـك إتاحـة الـفرص التجاريـة والاقتصاديـة للإسرائيليين، كما تقوم سلطـات الاحتلال بالتحكم والسيطرة على السياحـة فى المدينـة المقدسة، وتعمد إلى توجيه الأفواج السياحية إلى الأسواق التجارية الإسرائيلية، ومنع الأفواج السياحية من التوجه للأسـواق الفلسطينيـة فى مدينة القدس المحتلـة فـى ممارسـة عنصرية وتمييزية صارخة .

إن الأمانـة العامـة لجامعـة الـدول العربية – قطـاع فلسطين والأراضى العربية المحتلة إذ تدين بشدة انتهاكات إسرائيل «السلطة القائمـة بالاحتلال» فـى المدينة المحتلـة وتؤكـد أن أى إجـراءات فيهـا هى باطلـة ولاغيـة ولا يعتد بهـا وفق مـا نصت عليـه قرارات الشرعيـة الدوليـة خاصة ما نص عليه قرار مجلس الأمـن الدولى رقـم 252 الصـادر بتاريـخ 21-5-1968 بهـذا الشـأن والقـرارات المتعاقبـة للجمعيـة العامة للأمـم المتحدة وبموجـب القانـون الدولـى والاتفاقيـات والمواثيـق الدوليـة ذات العلاقـة وتحـذر مـن خطـورة المسـاس بمقدساتها المسيحية والإسلامية وهويتهـا العربية، وهى خط أحمر لا يجب تجاوزه، وتطالب المجتمع الدولـى خاصـة مجلـس الأمـن الدولـى والأطـراف الفاعلـة على الساحـة الدوليـة إلـزام إسرائيل «السلطة القائمة بالاحتلال» تنفيذ قـرارات الشرعيـة الدوليـة ذات العلاقـة بمدينة القدس المحتلة ووقـف كافـة إجـراءات التهويـد والاستيطـان والتهجيـر القسـرى لأهلهـا كافة، والعمـل على تحقيق الانسحـاب الإسرائيلـى من كافة الأراضى العربية المحتلة على خط الرابع من يونيه/ حزيران 1967 وتحقيـق حـل الدولتيـن وإقامـة الدولـة الفلسطينيـة المستقلـة والقابلـة للحيـاة وعاصمتهـا الـقدس الشرقية .

التحول الملموس نحو إعـــــــلام العمل وعمل الإعلام

من واقع الرؤية الملكية الحكيمة لتحسين المستوى المعيشي للمواطن الأردني وتوفير سبل العيش الكريم له، انبثقت الاستراتيجية الوطنية للتشغيل وبرنامجها التنفيذي للأعوام 2011 - 2020 مستشرفة آفاق المستقبل، وتولت وزارة العمل مهمة الإشراف على تنفيذ هذه الاستراتيجية من خلال خطط عمل وطنية عززت مشاركة المرأة الاقتصادية، وطورت التشريعات، وأسهمت في تحسين بيئة وشروط وظروف العمل، وأنشأت حالة تشاركية مؤسسية بين القطاعين العام والخاص، لحل مشكلة البطالة، وخلق الظروف المحفزة لتوليد المزيد من فرص العمل في السوق المحلي، على قاعدة إعادة توزيع مكتسبات التنمية بعدالة بين كافة مدن ومحافظات وألوية المملكة، وعندما أعلنت وزارة العمل مؤخرًا، بالاستناد على بيانات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، بأن الخطط والجهود المشار إليها أدت في المحصلة إلى تشغيل 100800 شخص من كلا الجنسين في مختلف مناطق المملكة خلال عام 2013 وحتى منتصف العام الحالي 2015، فنحن بالضرورة أمام إنجاز لابد من تنميته وتطويره والتأسيس على مخرجاته، والاستفادة من استنتاجاته الميدانية للمضي نحو المزيد من السياسات المبتكرة - غير المسبوقة - لفتح آفاق العمل والإنجاز، وصناعة المستقبل لأبناء وبنات الأردن، لاسيما في ظل التداعيات السياسية والأمنية

مقال لمعالي الدكتور/ نضال قطامين
وزير العمل بالمملكة الأردنية الهاشمية

الراهنة التي تمر بها المنطقة، والتي ألقت بظلال ثقيلة على سوق العمل المحلي، وضاعفت من حجم التحديات أمام جهود مكافحة الفقر والبطالة، خاصة في الأرياف والأطراف والمناطق النائية التي لم تنل النصيب الكافي من التنمية، والمشاريع الإنتاجية وفرص العمل والتدريب في ظل توقف القطاع العام عن التعيين جراء عدم توفر الشواغر وأمام طموحنا النابع من إيماننا العميق بأن هذا الوطن كان دائمًا ومازال مثالاً يحتذى في صناعة الإنجاز وتحويل المصاعب إلى مكاسب، بفعل قيادته الهاشمية الفذة، وهمة أبنائه وبناته، فإننا يحدونا الأمل صوب المزيد من الخطط والبرامج التي لا تنحصر فقط في إيجاد فرص العمل، بل تتعدى ذلك لمعالجة أية اختلالات تحول دون زيادة معدلات التشغيل والتدريب، وتستوجب تطوير التفتيش، وتنظيم ملف العمالة الوافدة، عبر التشديد في ضبط غير المصرح منها، وزيادة تكاليف استقدامها، لصالح العمالة الأردنية، وتنمية علاقات العمل، وتأمين بيئة عمل نموذجية جاذبة للعمالة الأردنية من كلا الجنسين، كتوفير ضمانات السلامة والصحة المهنية، وإنشاء حضانات في أماكن العمل لأطفال السيدات العاملات، وتشغيل المعوقين، وفتح آفاق التدريب، والتنسيق مع مؤسسات التعليم والتعليم العالي بهدف مواءمة مخرجاتها من احتياجات سوق العمل من التخصصات المطلوبة، إضافة إلى تأسيس وحدات ومكاتب للتشغيل في العديد من الوزارات وغرف الصناعة والتجارة وربط البلديات بالنظام الوطني للتشغيل الإلكتروني .

إن التوجهات المشار إليها، تحتاج من صناع الرأي العام والمؤسسات الإعلامية في وطننا الحبيب أن تنحو في عملها نحو إعلام العمل، بحيث تتبنى هذه الأفكار وتساند وزارة العمل في تكريسها، وتسائل الوزارة في حال تأخرت عن تنفيذ أي من الخطط والبرامج والسياسات التي أشرت إليها في مقدمة هذا المقال، وتقترح المزيد من الأفكار في الشأن مدار البحث ونحن على استعداد تام لفتح أوراقنا ووثائقنا وسجلاتنا أمام أي إعلامي يرغب في الاستزادة أو التأكد من دقة بياناتنا أو الأرقام الصادرة عنا، خاصة تلك المتعلقة بأعداد المشتغلين خلال الحملات الوطنية للتشغيل والبرامج والمبادرات المنبثقة عنها. إن وزارة العمل حين أعلنت قبل أيام عن إطلاق مبادرة وطنية لتشغيل 60 ألف مواطن باحث عن العمل من كلا الجنسين في القطاع الخاص للعام الحالي «2015» إنما تسعى من خلال هذه المبادرة إلى توسيع المشاركة الرسمية والشعبية والإعلامية ومشاركة القطاع الخاص في تنفيذها على الأرض، وإن هذه البرامج ترتكز بالدرجة الأولى على تفعيل القوانين المحلية الكفيلة بزيادة عدد فرص العمل بشكل تلقائي، وتشغيل الأشخاص المعوقين، وزيادة فرص العمل في مجالات مشرفي الصحة المهنية، وحضانات الأطفال، إضافة إلى معالجة تكدس طلبات التوظيف في ديوان الخدمة المدنية، من خلال العمل على تنفيذ برامج تدريب وتشغيل للمسجلين في ديوان الخدمة المدنية ضمن التخصصات الراكدة، وفي قوائم الانتظار. مع ضرورة الاستفادة من الدور المشكور لمؤسسات القطاع الخاص، والتي لم تتقاعس يومًا عن الاستجابة لنداء الوطن على أساس من المسؤولية الاجتماعية، وتحقيق المصلحة المشتركة للعامل ورب العمل، وبالتالي تنمية الاقتصاد الوطني برمته، وفتح آفاق العمل والأمل لأجيالنا الشابة، لقد بذلت وزارة العمل خلال العامين الماضيين جهدًا مضنيًا في طي صفحة ثقافة العيب، ونجحت في إقناع الشباب لجهة القبول بما هو متاح من فرص، والتطور التدريجي في بناء الذات، ومن يقلب ناظريه في السوق المحلي سيرى بوضوح وجوهًا أردنية شابة من كلا الجنسين، يعملون في المتاجر والأسواق الكبرى والشركات، بهندامهم الأنيق، وأسلوبهم اللبق، ومهنيتهم ومعنوياتهم العالية، وإن ما نطالعه أحيانًا من تعليقات تقلل من شأن هذه الفرص - في بعض وسائل الإعلام - وتطالب في الآن ذاته بإحلال العمالة المحلية محل العمالة الوافدة، لهو أمر نخشى أن يؤثر سلبًا على الروح المعنوية لشبابنا ويعيدنا إلى ثقافة العيب، فالعمالة الوافدة لا تعمل في مواقع رؤساء مجالس الإدارات أو المديرين العامين لهذه المؤسسة أو تلك، ليحل شبابنا بدلاً عنهم، مع أننا في الآن ذاته نبذل كل ما يلزم من جهود لتوفير فرص العمل للشباب في مواقع متقدمة ورواتب عالية. ثم إننا لا ننكر تركيزنا على غير الجامعيين، فهم أحوج الناس للأخذ بيدهم خاصة في المناطق النائية والأكثر فقرًا، وقد ارتضى أيضًا عدد كبير من الجامعيين هذه الفرص المتاحة للعمل بشرف ولصعود السلم خطوة خطوة. علمًا أن مشاريعنا التشغيلية المقبلة ستركز على حملة الشهادات الجامعية وحملة الدبلوم في التخصصات الراكدة، مع الاستمرار في التركيز على فئة الإناث. وختاماً أكرر ندائي إلى حملة مشاعل التنوير، وصناع الرأي العام، إخواني وأخواتي الممسكين والممسكات بزمام الكلمة الحرة، والصحافة المستنيرة، ليشدوا على أيدينا في وزارة العمل، من خلال رسائلهم الإعلامية التنموية التي تركز على رفع مستوى وعي المواطن والمقيم، الموظف والعامل ورب العمل، بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات، والتحول الملموس نحو إعلام العمل، ضمن رسائل تنموية تهدف إلى تكريس ثقافة الإنجاز، وطي ثقافة العيب إلى غير رجعة، والإعلان عن خطط وبرامج التشغيل والتدريب، وشرحها للباحثين وللرأي العام، والتأشير على مواقع الخلل بعد الاطلاع على المعطيات المتوفرة لدينا بخصوصها .

العمل العربي

السعـودية: 5 محاور أساسية لمعالجة تحديات ومعوقات سوق العمل

رصـدت وزارة العمـل السعوديـة خمسة محاور أساسيـة لمعالجة تحديات ومعوقات تقف فى طريق تكوين سوق عمل واثقة وقوية توفر وظائـف مجزية ترفد مساعى المملكة فى تحقيق النجاح والتقـدم مستقبلاً، يأتى ذلـك تزامناً مع تحسنات ملحوظة وواضحة المعالم ترتكز فـى انخفاض معدل البطالة إلى 5.7 فى المائة، فيما بلغ معدل مشاركة القوى العاملة بنسبة 54 فى المائة.

وجـاء ذلك فـى التقرير السنـوى لوزارة العمـل بشـأن سـوق العمـل الـذى أطلقتـه الـوزارة على هامش اجتماعات وزراء العمل والتوظيف بدول مجموعة العشرين بالعاصمة التركية أنقرة «المملكة ارتقت خلال العقود القليلة المنصرمة إلى مصاف دول مجموعة العشرين، جراء خطط التنمية الاقتصادية المتسارعـة التـى اعتمدتهـا، ويجـرى فـى الوقـت الحاضـر استكمـال عمليـات تحول واسعـة النطاق فى المملكـة بشكل عام وفى سـوق العمل فيها بشكل خاص، الأمر الذى سيكسـب التنميـة الاقتصادية فـى المملكة تسارعـاً أكبر على مدى السنـوات المقبلة، مبينة وجود مجالات متاحة وإمكانات كبيرة للنمـو بالاقتصـاد الوطنـى، والارتقاء بهذه المعـدلات، بعد إجـراء مقارنة مع بقية دول مجموعة العشرين».

وعودة لأهـم التحديـات والمعوقات التى تواجهها المملكة علـى مستوى سوق العمل، أفـادت الـوزارة أنهـا تتجلـى فـى النقص الواضـح فـى الوظائـف المجزيـة بالقطاع الخاص التى يفضلها السعوديون، والاعتماد الزائـد على الوافدين فـى القطاع الخاص، كمـا أن نسبـة البطالـة لدى الشبـاب أعلى من نسبـة البطالة على صعيد المملكة ككل، فيما يأتى التحدى الرابع فى أن الطلب على العمالـة لا يتطابق بشكل كاف مع المعروض من العمالة، وأخيـراً مشاركة القوى العاملة النسائية مـا زالت منخفضـة بالمقارنة مع مشاركة الرجال.

وللتغلـب علـى هـذه التحديـات، عمدت الوزارة إلـى جانب منظومة العمل إلى وضع استراتيجيـة معرفـة تساعـد فـى تحسين مستـوى سوق العمل. ومن خـلال الاستثمار المدروس والواسع، والتحليل الدقيق، وعبر استقاء الدروس والعبر من الدول الأخرى، تـم طـرح أكثر مـن 140 برنامجـاً هادفاً فـى مجال العمـل، حيث جـرى تصميم كل برنامـج منهـا ليكون لبنـة أساسيـة تدعم الركائز الرئيسيـة الخمس التى تتكون منها استراتيجيـة سـوق العمـل، وهـذه الركائز هـى: إيجـاد وظائـف مجزيـة فـى القطاع الخاص،وتطويـر وصقـل مهـارات القـوى العاملة السعودية، وزيادة حصة المواطنين السعوديين فى سـوق العمل،وتزويد الآليات الأساسية الكفيلـة بتشكيل ودعم سوق عمل سعوديـة قوية،ورعاية الأفـراد عبر الأفراد عبـر برامج الحمايـة الاجتماعيـة وشددت وزارة العمـل السعوديـة فـى تقريرهـا على أن التطبيـق والاعتمـاد الناجـح لمثـل هذه الاستراتيجيـة، لـم ولن يتم بشـكل فردى، إذ إنـه أولا يعتمـد بشكل كبيـر على توظيف التقنيـات التـى تساعد فـى ابتـكار برامج إلكترونيـة، وتسهـم فى إبقاء عامـة الناس على إطلاع دائم على المعلومات المهمة فى سـوق العمل. أما ثانيـاً، فتتطلب السياسات المطبقـة مشاركـة فاعلـة وواسعـة النطاق مـن القطاع الخاص باعتبـاره المساعد فى خلق الوظائف، واستيعـاب العدد المتزايـد

مـن السعوديين ضمـن القـوى العاملـة مستقبلاً. وأخيراً والأهم فتتمثل فى أن هذه الاستراتيجية تستند فـى المقام الأول على الأفـراد السعوديين أنفسهم، فهم من يجب أن يغتنـم الفرصة بالاستفـادة من البرامج المتاحـة والمتوفـرة، وعليهـم أن يوظفـوا الوقت والجهـد للارتقـاء بقدراتهم وصقل مهاراتهـم لمـا فيه نهضة المملكـة ورفعتها فى المستقبل.

وتطرق التقرير إلى المبادرات المعتمدة، مشيـراً إلـى الكثير مـن البرامـج الواعدة للمملكـة ولسوق العمل فيهـا ومنها: برنامج التدريـب والتطويـر المهنـى والـذى أسهم سلفاً فى إفادة أكثر من 50 ألف شاب ممن انخرطـوا فـى البرامـج لتحضيـر أنفسهم والتـزود بـالأدوات والإمكانـات اللازمـة لدخول سوق الوظائف.

وفى خطوة جديدة وسعياً إلى توفير الدعم المطلوب للباحثين عن عمل،ولزيادة فرص حصولهـم على وظيفة مناسبة ومساعدتهم علـى تحقيق المهـارات المطلوبـة فى سوق العمل، وحد صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) البرامـج الخاصة بدعم التوظيف والتدريب ضمن بوابـة وطنية شاملة، باسم (البوابـة الوطنيـة للعمل) والتـى تمثل أداة إلكترونيـة فعالة تساعـد الباحثين عن عمل فى إيجاد الوظيفة المناسبة لقدراتهم.

البطالة تتراجع فى مصر بـ 12,7 ٪

كشـف الجهـاز المركـزى للتعبئـة العامـة والإحصـاء المصرى تراجع معدل البطالة خـلال الربـع الثانـى مـن العام ليبلغ 12،7 % مقارنة بـ 12،8 خـلال الربـع الأول مـن العـام، مشيـراً إلـى أن معـدل البطالة فـى الربـع المماثـل مـن العـام الماضـى 13،3 % . عـزا جهاز الإحصاء خفض معدل البطالة خلال الفترة من (إبريل) حتى (يونيـو) 2015 إلـى التحسـن الذى طرأ على بعض النشاطات الاقتصادية .

وأضـاف أن معـدل البطالـة تراجع بمقدار 23 ألف متعطل مقارنـة بالربـع الأول من العام الحالـى ليسجـل 3،5 مليـون، كمـا تراجـع بمقـدار 141 ألـف متعطـل مقارنـة بالربـع الأول مـن عـام 2014 وأوضـح الإحصاء أن حجـم قوة العمل خـلال الربـع الثانـى مـن العام الحالـى بلـغ 27،8 مليـون فرد بزيـادة مقدارهـا 66 ألف فرد بنسبـة 0،2 فـى المئـة عـن الربـع السابـق عليـه وبزيادة سنويـة بلغـت 213 ألـف فـرد بزيـادة 0،8 بالمئـة عن الربع الثانى من عام 2014 .

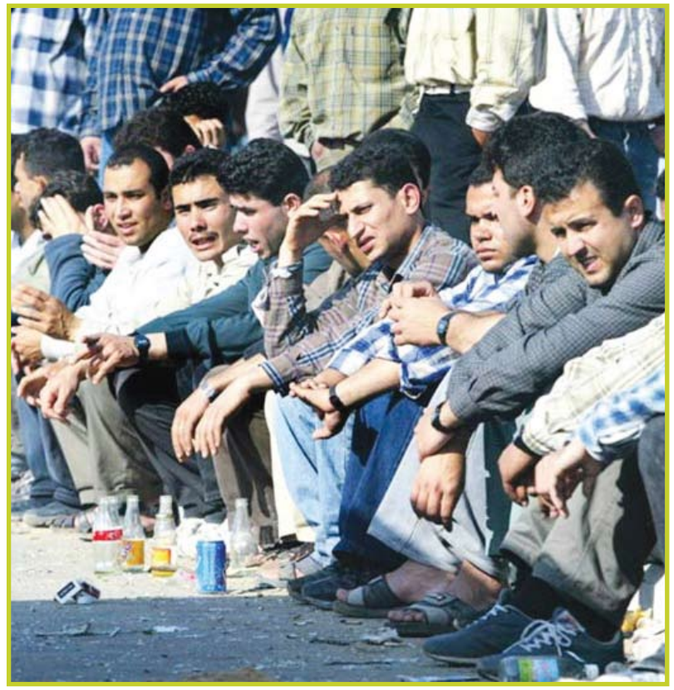

وفد نقابى بريطانى يزور الاتحاد العام لعمال فلسطين

الاتفاق على تعزيز العلاقات بين الاتحادين وتبنى القضايا النضالية

زار وفد من اتحاد يونايت UNTTE البريطانى وهو من أكبر الاتحادات النقابية مقر الاتحاد العام لعمال فلسطين برام الله وكان فى استقبالهم حيدر إبراهيم - الأمين العام للاتحاد العام لعمال فلسطين ونائبه محمد العرقاوى ونائبه أمين عام الاتحاد حسين عابد وعضو الأمانة العامة حسين الطويل. رحب الأمين العام بالوفد مؤكداً على عمق العلاقات النقابية بين اتحادهم ونقاباتهم والاتحاد العام لعمال فلسطين وتاريخه النقابى الحافل بالعمل النقابى والوطنى ثم قدم شرحًا عن أهم المراحل النضالية للاتحاد العام لعمال فلسطين ونقاباته الفرعية والوطنية وتمثيل الاتحاد العام لعمال فلسطين على المستويات الوطنية والعربية والدولية وتمثيله لعمال فلسطين فى الوطن والشتات وعمق علاقاته الدولية من خلال العلاقات مع الاتحادات الإقليمية ومنظمة العمل الدولية والاتحاد العالمى للنقابات وعلاقاته مع الاتحادات الدولية والعربية والمهنية.

كما طالب الأمين العام من الوفد الضيف ببذل كل جهده من أجل إعادة العلاقات مع الاتحاد العام لعمال فلسطين والابتعاد عن الضغط الذى يمارسه الهستدروت الإسرائيلي على اتحاد TUC البريطانى والـ ITUC «الاتحاد الحر» بعدم التعامل مع الاتحاد العام لعمال فلسطين محاولا العمل على طمس نضالات عمال فلسطين وتحويلها إلى أدوات للرأسمالية العالمية.

كما أشار حيدر إبراهيم إلى معاناة العمال الفلسطينيين ودور الاتحاد فى الدفع عنهم على مختلف الصعد العمالية والنقابية .

من جهته أوضح الوفد البريطانى بأنه معني جداً بالعمل واللقاءات مع الاتحاد العام لعمال فلسطين وسيقوم بإعداد التقارير حول هذا البرنامج والزيارة ليؤكدوا للاتحاد الوطنى TUC البريطانى بأنه يوجد فى الساحة الفلسطينية أكثر من اتحاد وللاتحاد العام لعمال فلسطين الدور المميز ويجب التعامل معه ولا يجب التعامل مع اتحاد فلسطينى واحد ومحصور باتحاد النقابات فقط .

وأشاد الوفد الضيف بدور الاتحاد العام لعمال فلسطين وبالقضايا النضالية التى يتبناها فى الدفاع عن حقوق العمال والذود عن قضاياهم المطلبية ودور الاتحاد فى التشريعات، وأعرب عن ثقته بأنهم سيعملون على بذل جهودهم فى تعزيز العلاقات بين الاتحادين من خلال اتحادهم فى ولاية إكسفورد.

وفى نهاية اللقاء قام الأمين العام للاتحاد العام لعمال فلسطين - حيدر إبراهيم بتسليمهم دروع الاتحاد .

وزارة العمل بالإمارات توقع مذكرة تفاهم مع معهد التدريب والدراسات القضائية لتبادل المعلومات

أبرمت وزارة العمل ومعهد التدريب والدراسات القضائية بدولة الإمارات العربية المتحدة مذكرة تفاهم تستهدف التعاون بين الجانبين لتبادل المعلومات والخبرات فى مجال التدريب والشؤون القانونية والقضائية والمنازعات العمالية، وقع على المذكرة كل من سعادة/ مبارك سعيد الظاهرى - وكيل وزارة العمل وسعادة المستشار الدكتور/ محمد محمود الكمالى - المدير العام لمعهد التدريب والدراسات القضائية بحضور سعادة/ ماهر حمد العويد الوكيل المساعد لشؤون التفتيش، وسيف أحمد السويدى - الوكيل المساعد لشؤون الخدمات المؤسسية والمساندة بوزارة العمل وسعادة المستشار/ عبيد سيف القمرى - نائب المدير العام بمعهد التدريب وعدد من المسئولين فى الجانبين .

وأكد سعادة/ مبارك سعيد الظاهرى - وكيل الوزارة عقب توقيعه مذكرة التفاهم فى ديوان الوزارة بأبو ظبى حرص الوزارة على تعزيز التعاون مع الشركاء الاستراتيجيين من خلال تبادل الخبرات والمعلومات، مما يسهم فى تطوير العمليات وتكامل الأدوار بين الجهات سعياً للارتقاء بالأداء الحكومى وفق إطار مؤسسى يسهم فى تحقيق أعلى مستويات الجودة والكفاءة فى تقديم الخدمات للمتعاملين. وأوضح الظاهرى أن مذكرة التفاهم سوف تعمل على تعزيز التعاون بين الوزارة فى تبادل المشورة والدراسات حول الاستراتيجيات والسياسات والخطط والتشريعات المتعلقة بمجالات التدريب القضائى والقانونى والعمالى المشترك، إضافة إلى التنسيق لتنظيم أنشطة عملية مشتركة بين الطرفين تتمحور حول المؤتمرات العلمية والندوات والمحاضرات وورش العمل لأعضاء السلطة القضائية أو مفتشى الوزارة أو الجهات الأخرى التى يتم الاتفاق عليها بين الطرفين.

كما تنص المذكرة على تبادل الخبراء والمطبوعات والمنشورات والإحصائيات الخاصة بين الطرفيين، إضافة إلى الاستفادة المشتركة من المكتبات القانونية والقضائية والمطبوعات المتوافرة لدى الطرفين إلى جانب عقد اجتماعات دورية بين ممثلى الطرفين بهدف متابعة تنفيذ البرامج والأنشطة المتفق عليها .

المنتدى العربى للتنمية المستدامة يصدر وثيقة البحرين بـ 17 توصية

أصدر المنتدى العربى للتنمية المستدامة « وثيقة البحرين» التى تضمنت 17 توصية توافقت الدول المشاركة فى المنتدى والمنظمات الدولية عليها وفى مقدمتها التأكيد على أهمية الاستقرار لتحقيق التنمية المستدامة فى ضوء ما تشهده المنطقة فى ازدياد ظاهرة التطرف وتنامى الإرهاب ونشوب النزاعات وما ترتب عليه من تدهور للوضع الإنسانى والنزوح القسري وازدياد عدد اللاجئين فى المنطقة العربية .

أكدت الوثيقة على شمولية أجندة التنمية لما بعد عام 2015 وفقاً لمبدأ المسؤولية المشتركة وتسليم بأن القضاء على الفقر بكافة أشكاله يشكل التحدي العالمى الأكبر أمام تحقيق التنمية المستدامة نظراً لما تشهده المنطقة العربية من ازدياد فى معدلات الفقر فى بعض دولها والحاجة إلى توسيع مشاركة كافة أطراف المجتمع فى العملية التنموية بما يعزز العقد الاجتماعى بين المواطن والدولة ويدعم مشاركة المرأة والشباب والأشخاص ذوى الإعاقة والمسنين والنازحين واللاجئين والفئات المهمشة من أجل تعزيز الدالة الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة .

أنهى المنتدى أعماله فى دورته الثانية التى عقدت تحت رعاية الأمير – خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء بمملكة البحرين خلال الفترة من 5 وحتى 7 مايو .

عقد المنتدى بتنظيم مشترك بين حكومة البحرين ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الإسكوا) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (يونيب) بالتعاون مع جامعة الدول العربية.

وشارك فى أعمال المنتدى ممثلون معنيون بالتنمية المستدامة تشمل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجيا والتخطيط وممثلو المنظمات والوكالات التابعة للأمم المتحدة وبنوك التنمية العربية وجامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة وهيئات المجتمع المدنى المعنية بقضايا التنمية المستدامة والجامعات ومعاهد البحوث والبرلمانيون والقطاع الخاص.

تناول المنتدى عدداً من المحاور، منها تحول المنطقة العربية من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة، والمسارات الدولية المختلفة للتنمية والمساهمة العربية فيها، ووسائل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بما فى ذلك الإطار المؤسسى للتنمية

المستدامة فى المنطقة العربية، ومراجعة ومتابعة تقدم التنمية المستدامة فى المنطقة العربية، والخطوات المستقبلية.

شملت التوصيات التى ضمتها «وثيقة البحرين» التأكيد على تعزيز التكامل العربى الاقتصادى وإلى مقاربة دامجة لسياسات التنمية والتجارة معاً ومواصلة الجهود فى رسم وتبنى السياسات الاقتصادية الكلية التى تعنى بتخفيض معدلات البطالة، وبخلق فرص عمل نوعية ولائقة للجميع، بما فى ذلك الشباب والنساء والمهاجرين كذلك ضرورة التأكيد على دور المؤسسات المالية والجهات المانحة فى تضمين مبادىء التنمية المستدامة فى عمليات التمويل،وإعتماد نهج متكامل يشمل خيارات التمويل المختلفة العامة والخاصة، الوطنية والدولية والتقليدية والمبتكرة، ورفع الكفاءة فى تعبئة الموارد العامة الوطنية بمعالجة التهرب الضريبى وتوسيع القاعدة الضريبية وإصلاح منظومة الدعم والتصدى لحركة رأس المال غير المشروعة. ودراسة سبل تعزيز تعبئة موارد التمويل بما فى ذلك التمويل المبتكر، ودعم البلدان النامية لتأمين استدامة الديون ودعم جهود المجموعة العربية فى نيويورك لتضمين الأولويات التنموية العربية فى مسارى المفاوضات الحكومية حول تمويل التنمية وأجندة التنمية لما بعد 2015 كذلك الحث على أن يشكل الاقتصاد الأخضر إحدى وسائل تحقيق التنمية المستدامة ووسيلة مشتركة تسهم فى تنويع الأنشطة.

وزير العمل بالعراق
متطلبات الصحة والسلامة المهنية.. حق من حقوق العمال

أكد وزير العمل والشؤون الاجتماعية/ المهندس محمد شياع السودانى أن الصحة والسلامة المهنية حاجة ضرورية لطبقة العمال وجزء من اهتمام الحكومة تجاه صحة العمال وهى حق من حقوق العمل.

وقال الوزير خلال جولة ميدانية أجراها لأقسام وشعب مركز الصحة والسلامة المهنية واجتماعه بمديرى الأقسام فى الدائرة: «إن المركز الوطنى يحرص على إجراء الفحوصات لجميع العاملين فى مختلف الأنشطة الاقتصادية، فضلاً عن تدريب الملاكات العاملة فى أقسام الصحة والسلامة المهنية على الطرق والأساليب المتبعة فى فحص العمال ومتابعة إجراءات السلامة فى مواقع العمل». وأضاف أن الوزراة تعنى برعاية هذه الشريحة كونها جزءاً أساسياً من عملها، حيث تربطها اتفاقيات دولية على مستوى منظمة العمل الدولية للاهتمام بهذا الجانب من خلال السياقات التى تؤمن الصحة والسلامة المهنية للعاملين. إن مشكلة قانون الصحة والسلامة المهنية هى مشكلة رئيسية كون إطار التشريع مهماً وغطاءً قانونياً لعمل الدائرة مشيراً إلى أهمية مناقشة الملاحظات التى تخص القانون ومدى تداخلها مع وزارة الصحة للخروج بصيغة قانونية موحدة لعمل المركز. كما أشار إلى أن موضوع الربط الشبكى مهم جداً لعمل الدائرة وتحتاج إلى تقييم الملاكات وتطوير قدراتها بما يسهم فى تغطية جميع النشاطات المعنية بعمل المركز، مؤكداً الحاجة إلى برامج توعية وتدريب عن إجراءات الصحة والسلامة المهنية كون هناك ضعف فى مؤسسات الدولة والدوائر بهذا الجانب.

يذكر أن المركز الوطنى للصحة والسلامة المهنية حدد جملة معايير خاصة بمؤشرات التعرض المهنى للعاملين فى بيئة العمل والتحري موقعياً عن الملوثات، فضلاً عن إعدادها قاعدة بيانات تخص خدمات السلامة المهنية وإبداء المشورة الفنية فى جوانب السلامة للعاملين.

محمد الغازى
بطاقة وطنية حول التشغيل فى الجزائر

أعلن وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعى الجزائرى – محمد الغازى فى اللقاء الذى جمعه بالمديرين الولائيين للتشغيل ومفتشى العمل أن الوزارة بصدد إعداد بطاقة وطنية للتشغيل تشمل عدد المستفيدين من عمليات التنصيب فى عالم الشغل وعدد طالبى العمل والعاطلين عن العمل، وكذا القطاعات المعنية بعروض العمل، وستسمح هذه البطاقة «بتحديد معلومات مدققة» والحصول على «رؤية واضحة وموحدة» حول وضعية التشغيل فى الجزائر، وستكون بمثابة وثيقة مرجعية لسياسات التشغيل الوطنية، كما ستمكن البطاقة من توفير الأرقام الصحيحة المتعلقة بمجال التشغيل وبتقييم النقائص التى يمكن تسجيلها فى مجال التشغيل واستدراكها وستسمح بإيجاد آليات لإحصاء الناشطين فى السوق الموازية الذى ما زال ينافس الاقتصاد المنظم .

أشار الغازى إلى أن الوزارة ستنظم ورشة عمل تجمع ممثلى عدة قطاعات لدراسة وضعية الناشطين فى السوق الموازى بغية التكفل بهم وتمكينهم فى المرحلة الأولى من الاستفادة من الحقوق لا سيما فى مجال التغطية الاجتماعية.

فى المملكة العربية السعودية
314 ألف جامعى يتقدمون للعمل عبر «هدف»

كشفت بيانات صندوق الموارد البشرية «هدف» بالمملكة العربية السعودية عن بلوغ عدد السير الذاتية للمتقدمين للوظائف من حملة الشهادة الجامعية على موقع «طاقات» إلى 314 الفاً و199 من الجنسين فى كافة مناطق المملكة وهى تمثل نسبة 19 % من مجمل طالبى الوظائف وهم مليون و670 ألفاً و469 متقدماً للعمل.

كما أظهرت الإحصاءات الرسمية لمصلحة الإحصاء ارتفاع معدل العاطلين من الجامعيين فى عام 2014 ليصل إلى 17.5 % بزيادة مقدرها 9 % مقارنة بعام 2013 منهم 34 % إناث و5 % ذكور.

يقول نضال رضوان – رئيس اللجان العمالية «إن البطالة الجامعية تزيد بشكل كبير لدى الإناث عن الذكور لعدة أسباب أهمها قلة الفرص الوظيفية المتاحة لهن،المعوقات الاجتماعية والأسرية،عدم توفر وسائل النقل وخاصة النقل العام، تدنى الأجور وطول ساعات العمل فى القطاع الخاص، أما بالنسبة للذكور فالبطالة تكاد تنحصر فى خريجى العلوم النظرية والأدبية لعدم حاجة سوق العمل لهذه التخصصات، حيث نلاحظ ندرة وجود بطالة لخريجى المحاسبة أو الهندسة أو الطب أو العلوم، وهو أمر تتحمل مسؤوليته وزارة التعليم ووزارة العمل والغرف التجارية التى يجب أن تعمل سوياً لتحديد متطلبات سوق العمل، إضافة إلى تفضيل العديد من الخريجين العمل فى القطاع العام عن الخاص؛ لأن الأخير تتدنى فيه الأجور وساعات العمل الطويلة، وعدم الأمان الوظيفى وتأخر الأجور.. إلخ من معوقات التوطين فيه».

منظمة العمل الدولية: الأم والطفل بحاجة إلى حماية اجتماعية أكبر وليست أقل

لا يزال عدم الحصول على حماية اجتماعية واقعاً لعدد كبير من الأمهات والأطفال فى شتى أنحاء المعمورة وفقاً لدراستين أصدرتهما منظمة العمل الدولية مؤخراً. وتظهر الدراسة الأولى التى تحمل عنوان «الحماية الاجتماعية للأم: إحصائيات واتجاهات السياسات الرئيسية» بأن 36 فى المائة فقط من العاملات يحق لهن قانونياً الحصول على إعانات نقدية أثناء إجازة الأمومة، بيد أن قوانين إجازة الأمومة من ناحيةً عملية غير مطبقة بفاعلية، إذ لا يحصل إلا 28 فى المائة من العاملات على إجازة الأمومة.

كما ترسم الدراسة الثانية التى تحمل عنوان «الحماية الاجتماعية للطفل»: إحصائيات واتجاهات السياسات صورة قاتمة أيضاً. فهى تشير إلى أنه رغم ازدياد مبالغ التحويلات النقدية الصغيرة ازدياداً مهولاً فهناك ثمة فجوة كبيرة فى تقديم إعانات كافية للطفل. ووفقاً لهذه الدراسة، أصدرت 108 بلدان قوانين تفرض توفير برامج خاصة بإعانات الطفل والأسرة لكنها غالباً ما تغطي فئات صغيرة.

وقالت إيزابيل أورتيز – مديرة قسم الحماية الاجتماعية بمنظمة العمل الدولية :«تقضى يومياً زهاء 800 امرأة نحبهن أثناء الولادة، فضلاً عن 18000 طفل. والحقيقة المؤلمة هى أنه على الرغم من الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف «الإنمائية للألفية» لا تزال معدلات وفيات الأمهات والأطفال فى البلدان النامية مرتفعة جداً، ويمكن تجنب معظم هذه الوفيات بتأمين حماية اجتماعية كافية. وتعتبر الرعاية الشاملة لصحة الأم والطفل سر نجاح خفض معدلات الوفيات المرتفعة، إضافة إلى التحويلات النقدية اللازمة لتوفير ما يلزم من الغذاء والملابس والحصول على الخدمات الاجتماعية .

أنشطة وفعاليات تعقدها منظمة العمل العربية خلال الفترات المقبلة

خلال شهر سبتمبر

تعقد منظمة العمل العربية «إدارة الحماية الاجتماعية» ورشة العمل التدريبية لمسئولى التفتيش فى الصحة والسلامة المهنية فى مجال أسس تقييم ملوثات بيئة العمل ، بهدف تطوير قدرات مديرى ومسئولى التفتيش فى مديريات العمل فى دولة فلسطين ، وذلك فى المملكة الأردنية الهاشمية

خـــلال شهـــر أكتوبـــر

تعقد منظمة العمل العربية الدورة «83»

لمجلس إدارتها خلال شهر أكتوبر / تشرين الأول 2015 بالمملكة العربية السعودية حيث سيتم انتخاب هيئة رئاسة مجلس الإدارة ، ومناقشة تنفيذ قرارات الدور (42) لمؤتمر العمل العربى ، وتقرير عن نتائج أعمال الدورة (104) لمؤتمر العمل الدولى ويتضمن جدول الأعمال عدداً من البنود منها دراسة بند حول تطوير آليات ونظم العمل بالمنظمة ومشروع تطوير الموقع الإلكترونى لمنظمة العمل العربية .

فى إطار تنفيذ منظمة العمل العربية «إدارة الحماية الاجتماعية»

لأنشطتها الخاصة بمعايير العمل العربية ، ونظراً للاهتمام المتزايد بالنشاط المعيارى والحرص على تدريب الكوادر المختصة بالمعايير وتفعيل دورها فى التواصل مع لجنة الخبراء القانونيين فيما يتعلق بمتابعة اتفاقيات وتوصيات العمل العربية ، تعتزم منظمة العمل العربية عقد دورة تدريبية مكثفة لصالح أطراف الإنتاج الثلاثة فى المملكة الأردنية الهاشمية حول « تدريب الكوادر المعنية بمعايير العمل العربية» .

بالتعاون مع الجمعية العربية للضمان الاجتماعى

تعقد منظمة العمل العربية «إدارة الحماية الاجتماعية» الندوة القومية حول « أنظمة التأمينات الاجتماعية : الأسس العلمية والتطبيقية « للوقوف على ماهية وأسس التأمين الاجتماعى والمفهوم التأمينى للأخطار التى تتعامل معها نظم التأمين كذلك أسس وأحكام تمويل نظم التأمين الاجتماعى واستثمار احتياجاتها فى إطار المبادئ والخبرة الدولية .

بالتعاون مع المعهد العربى للثقافة العمالية

وبحوث العمل بالجمهورية الجزائرية تعقد منظمة العمل العربية «إدارة التنمية البشرية» الندوة القومية حول «تنمية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز ثقافة العمل الحر» فى الجمهورية الجزائرية وذلك للتعرف على أوضاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الدول العربية لنشر وتعزيز ثقافة العمل الحر فى المجتمع وتنمية روح المبادرة والريادة لدى الشباب .

نظراً لكون المفاوضة الجماعية هي الوسيلة

الفعالة التي أثبتت نجاحها في إقامة علاقات عمل قائمة على التفاهم المشترك والاحترام المتبادل واعتراف كل طرف من طرفي الإنتاج بأهمية الطرف الآخر وتحقيق المصلحة المشتركة للطرفين تعقد منظمة العمل العربية بالتعاون مع الاتحاد العمالي العام في لبنان عقد الدورة القطرية حول «المفاوضة الجماعية» بحضور أطراف الإنتاج الثلاثة في لبنان.

خلال شهر نوفمبر

تعقد منظمة العمل العربية «إدارة الحماية الاجتماعية» الندوة القومية حول « آليات تطوير منظومة القطاع التعاونى»

بالإضافة إلى أهمية الندوة للمساهمة فى وضع أسس وآليات عملية لتطوير منظومة القطاع التعاونى فى الوطن العربى سوف تناقش التصورات الأولية لإصدار الاستراتيجية العربية للتعاونيات بناء على التوصية التى أصدرت فى الندوة القومية حول دور التعاونيات فى تعزيز فرص التنمية الشاملة التى عقدت فى شرم الشيخ فى نوفمبر 2014 .

فى إطار تنفيذ خطة منظمة العمل العربية لعام 2015، ومتابعة العمل على تطبيق التصنيف العربى المعيارى

للمهن 2008 ولتواصل المنظمة أنشطتها للدول العربية كافة لتوفير لغة مشتركة تساعد على التخطيط السليم للتنمية وتساعد على تيسير البيانات ومقارنتها، تعقد منظمة العمل العربية إدارة التنمية البشرية ورشة العمل القومية حول التصنيف العربى المعيارى للمهن 2008 استخداماته، فى القاهرة .

تعقد منظمة العمل العربية «إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات» ندوة قومية حول الاستراتيجية العربية للإعلام والاتصال فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقضايا العمل،

والتى اعتمدتها الدورة «42» لمؤتمر العمل العربى فى (الكويت، إبريل نيسان 2015) وذلك لمناقشة تسليط الضوء على الإعلام التنموى وآليات تنفيذ الخطة الاسترشادية للاستراتيجية، ومن المتوقع مشاركة أطراف الإنتاج الثلاثة بالدول العربية وعدداً من الإعلاميين العرب المختصين بالجانب الاقتصادى والاجتماعى وعدد من وسائل الإعلام المتخصصة فى الجانب الاقتصادى إلى جانب نخبة من الخبراء العرب فى مجال الإعلام والاقتصاد والحماية الاجتماعية .

بهدف رفع الوعى المجتمعى بقضايا النساء ذوات الإعاقة وإدماجها كجزء من الحركة النسائية العربية،

والتعرف على كيفية تطوير دور الإعلام فى ترسيخ المفهوم الحقوقى بقضايا النساء ذوات الإعاقة لتحقيق الإدماج والمساواة داخل المجتمع تعقد منظمة العمل العربية «إدارة الحماية الاجتماعية» الندوة القومية حول « النساء ذوات الإعاقة: بين الحماية والمساواة»

تقرير منظمة العمل يكشف المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على أصحاب العمل والعمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى في الجولان السوري والجنوب اللبناني

أعـدت منظمـة العمل العربيـة تقريراً عـن المستوطنات الإسرائيلية وآثارهـا الاقتصادية والاجتماعية على أصحاب العمـل والعمـال فى فلسطيـن والأراضـى العربيـة المحتلة الأخرى فى الجولان السورى والجنوب اللبنانى .

التقرير يتضمن قسمين :

الأول: عن الانتهاكات الإسرائيلية خلال العام 2014 بحق المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم.

والثانـى : حـول تأثيرات الاستيطـان الإسرائيلى على الأوضـاع الاقتصاديـة والاجتماعيـة وقطـاع العمـل فـى الجولان العربى السورى المحتل لعام 2014.

التقرير تم عرضه فى مؤتمر العمل الدولى بجنيف.

يتضمن التقرير تسليط الضوء علـى سياسات الحكومات الإسرائيليـة المتعاقبـة المبنيـة علـى الاستيـلاء علـى الأرضـ الفلسطينية ونهب خيراتها والتضييق على سكانها

وارتـكاب الجرائم بحقهم مـن جهـة، والرافضة منحهم الحـق في تقريـر مصيرهم فوق أرضهـم، وإقامة دولتهم المستقلة التي تتيح لهم السيطرة على ثرواتهم ومواردهم الاقتصاديـة مـن جهة أخـرى، استمرت قـوات الاحتلال والمستعمـرون الإسرائيليون في ارتـكاب الانتهاكات بحق الشعب الفلسطيني وممتلكاته ومقدساته وبشكل متصاعد خـلال العام 2015 فـي كافة الأراضـي العربية المحتلة فـي فلسطين والجولان العربي السـوري المحتل والجنوب اللبناني (مزارع شبعا) ..

كما ارتفع عدد المواقع الاستعمارية الإسرائيلية في أرض الضفـة الغربيـة (من ضمنهـا القدس الشرقيـة) وأقرت سلطـات الاحتـلال خططًا وطرحـت عطـاءات وأصدرت تراخيصهـا لبنـاء نحو (14043) وحـدة سكنية خلال عـام 2014، بعضهـا نفـذ وبعضهـا الآخر قيـد التنفيذ والبقية بانتظار إتمام إجراءات البناء .

وشهـد النصـف الثانـي مـن عـام 2014 الحـرب الإسرائيليـة الثالثة على قطاع غزة، حيـث شاهد الجميع الانتهاكات التي ارتكبتها إسرائيـل تجاه الأطفال والنساء والشيوخ في هذا القطاع الصامد، ولذلك تحرص كعادتها على إثـارة الرأي العام الدولي من خـلال حكومات الدول ومنظمات أصحاب الأعمـال والعمال الأعضاء في منظمة العمل الدولية لتناشد من جديد الضمير الحي في المجتمع الدولـي للعمل على إنهاء الوضـع الشاذ في منطقة الشرق الأوسط والذي يسبب تفاقمًا واضحًا في خلق مزيد من بؤر الإرهاب في العالم وعدم الاستقرار والضحايا الأبرياء.

القسم الأول
الانتهاكات الإسرائيلية خلال العام 2014 بحق المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم

وفى العـام 2014، تصاعدت الانتهـاكات الإسرائيلية بأشكالهـا المختلفـة بحـق المواطنيـن الفلسطينييـن وممتلكاتهـم وأراضيهـم ومقدساتهم، تطبيقـاً لسياسات

الحكومـات الإسرائيلية المتعاقبة المبنيـة على الاستيلاء علـى الأرضـ الفلسطينية ونهـب خيراتهـا والتضييق على سكانهـا من جهة والرافضة منـح الشعب الفلسطينى حقه فـى تقرير مصيره فوق أرضه، وإقامة دولته المستقلة التى تتيح له السيطرة على ثرواته وموارده الاقتصادية من جهة ثانيـة. والمانعة للجهود الدولية التى تُبذل لترجمة قرارات الشرعيـة الدوليـة علـى أرضـ الواقـع، وآخرهـا اعتماد فلسطين دولة غير عضو فى الأمم المتحدة، وما ترتب عن ذلك مـن آثار قانونية مهمة، أبرزهـا تحديد حدود الدولة الفلسطينيـة ضمن حدود عام 1967م والسماح لدولة فلسطيـن بالانضمام إلـى المنظمـات والاتفاقيات، وعلى رأسهـا محكمـة الجنايـات الدولية من جهة ثالثـة. وتشير المراكـز الفلسطينيـة التي عملـت على رصـد الانتهاكات الإسرائيليـة إلى وجـود تصاعد كبير في عـدد الانتهاكات خلال العام 2014م مقارنة بالعام 2013م في عديد من النواحـي، خاصة فيما يتعلـق بانتهاكات الحرب على قطاع غزة، واقتحامـات المسجد الأقصى المبـارك واعتداءات المستعمرين. واستناداً إلى مجموعة الرقابة الفلسطينية، فقـد وصل عدد الانتهـاكات الإسرائيلية في العام 2014 إلى نحو 60841 انتهاكاً، أي نحو ضعفين ونصف ضعف عدد الانتهـاكات المرصودة من قِبـل مجموعة الرقابة في العـام 2013م. ويعـود سبب هذا الارتفـاع الكبير بشكل رئيسي إلى الحرب العدوانية على قطاع غزة، والتي أنتجت أعداداً كبيرة للشهداء والجرحى والبيوت المدمرة.

ففي المدينة المقدسة، ما زال التوسع الاستعماري مستمرًا ومترافقاً مع تصاعد اعتداءات قوات الاحتلال والمستعمرين المتطرفين على المواطنين المقدسيين، وتطبيق إجراءات عديدة لتضييق الخناق عليهم، فيما تصاعدت بشكل غير مسبوق عمليات اقتحام المتطرفين الإسرائيليين للمسجد الأقصى، تنفيذاً لسياسة الحكومة اليمينية المتطرفة الداعية إلى تقسيم الحرم القدسي زمانياً بين المسلمين واليهود، كما فعلوا سابقاً في الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل.

وفي مناطق الضفة الغربية الأخرى، استمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلية ومستعمروها بالإجراءات التي تنتهك حرمة الإنسان الفلسطيني والأرض الفلسطينية المحتلة، فلم تتوقف عملية مصادرة الأرض الفلسطينية، ولم تتوقف عمليات التوسيع الأفقي والعمودي للمستعمرات

المقامة فوق أراضي الفلسطينيين، كما استمرت عملية البناء لجدار الفصل الاستعماري، الذي لا يقل خطورة عن هذه المستعمرات، وارتفعت وتيرة اعتداءات قوات الاحتلال والمستعمرين المتطرفين تجاه المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم.

أما في قطاع غزة المكتظ بالسكان والمصنف كأحد المناطق الأعلى كثافة سكانية في العالم، لم تكتفِ سلطات الاحتلال باستمرارها في فرض حصارها المشدد على سكانه منذ العام 2007م، وعزلهم عن امتدادهم الجغرافي المتواصل مع الضفة الغربية المحتلة وعن العالم الخارجي، بل قامت بشن حربها الوحشية الثالثة (خلال ست سنوات) على سكانه، براً وجواً وبحراً، خلفت خسائر هائلة بين السكان وممتلكاتهم، بحيث يمكن اعتبار العام المذكور الأكثر سوءاً على مستوى التدهور الكارثي لأوضاع المواطن الفلسطيني في هذه المنطقة.

ويرصد هذا التقرير أشكالاً مختلفة من الانتهاكات الإسرائيلية الممنهجة (غالباً) التي تقوم بها سلطات الاحتلال وجيشها ومستعمروها في الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل في العام 1967م، وذلك بالتركيز على الانتهاكات التي حصلت خلال العام 2014م، الذي شهد ربعه الثالث الحرب الإسرائيلية الثالثة والكارثية على قطاع غزة.

الانتهاكات والاعتداءات المرصودة من مجموعة الرقابة الفلسطينية

رصدت مجموعة الرقابة الفلسطينية، في تقاريرها الشهرية، ما مجموعه 60841 انتهاكاً بحق الشعب الفلسطيني وممتلكاته من قِبل قوات الاحتلال ومستعمريها خلال العام 2014م، مصنفة حسب 17 نوعًا رئيسيًا من الانتهاكات، وموزعة جغرافياً على الضفة الغربية بواقع 28283 انتهاكاً بنسبة 46.5 %، وقطاع غزة بواقع 32558 انتهاكاً بنسبة 53.5 %. ويوضح الجدول (1) مقارنة بين نسب هذه الانتهاكات خلال العامين السابقين حسب المنطقة، والذي من خلاله يمكن القول، إنه مقابل كل 1000 انتهاك ارتكب بحق الفلسطينيين وممتلكاتهم خلال العام 2013م ارتكب نحو 1500 انتهاك خلال العام 2014م، بواقع 1299 انتهاكاً في الضفة الغربية و11743 انتهاكاً في قطاع غزة، وكانت الحرب التي تعرض لها قطاع غزة السبب وراء هذا العدد الضخم من الانتهاكات، والتي ارتفعت محصلتها خلال شهري تموز/ يوليو وآب/ أغسطس اللذين شهدا الحرب المذكورة.

جدول (1): مقارنة في عدد الانتهاكات الإسرائيلية بين العامين 2013 و2014 حسب المنطقة

المنطقة	2013		2014		% الزيادة خلال العام 2014
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
الضفة الغربية	21768	89.5	28283	46.5	29.9
قطاع غزة	2555	10.5	32558	53.5	1174.3
فلسطين	24323	100.0	60841	100.0	150.1

الشهداء: إلى جانب عمليات القتل التي مارسها الاحتلال ومستعمروه بحق المواطنين الفلسطينيين باستخدام القصف والأعيرة النارية والمعدنية وقنابل الغاز السامة، والتي بلغت أكثر من 12000 عملية إطلاق نار، أسفرت عن سقوط آلاف الشهداء والجرحى، نفذ المستعمرون المتطرفون عمليات قتل من خلال الحرق والدهس والشنق وما إلى ذلك. وفي هذا المقام، وصل عدد الفلسطينيين الذين استشهدوا خلال العام الماضي 2143 فرداً من بينهم 8 أفراد تمت تصفيتهم بعمليات اغتيال من قِبل الجيش الإسرائيلي. وقد قضى 2061 (أو 96.2 %) منهم خلال شهري تموز/ يوليو وآب/ أغسطس اللذين وقع خلالهما العدوان على قطاع غزة. الأمر الذي رفع نسبة الشهداء من قطاع غزة خلال العام المنصرم إلى 96.8 % من إجمالي الشهداء، مقارنة بنسبتهم في العام 2013م والتي بلغت نحو 19.6 % من إجمالي عدد الشهداء البالغ عددهم 56 شهيداً.

الجرحى: وصل عدد الجرحى الفلسطينيين خلال العام السابق إلى 13613 فرداً، من بينهم 11138 فرداً من قطاع غزة، بنسبة 81.8 % من إجمالي الجرحى. أما عدد الجرحى خلال شهري تموز/ يوليو وآب/ أغسطس، فقد بلغ 12222 فرداً يشكلون نحو 89.8 % من إجمالي عدد الجرحى. وعند مقارنة عدد الجرحى في العام 2014م بعددهم في العام الذي سبقه، يلاحظ أن عددهم في العام 2014 يبلغ نحو 10 أضعاف عددهم في العام 2013م والبالغ 1388 جريحاً.

المعتقلون: ارتفع عدد المعتقلين في العام 2014م عن عددهم في العام 2013م، لكن بنسبة قليلة نوعاً ما، حيث بلغ عدد المعتقلين في العام 2014م نحو 6132 معتقلاً مقابل 4552 معتقلاً في العام 2013م. ومن حيث المنطقة، تبين الإحصاءات المرصودة أن غالبية المعتقلين في كلتا السنتين من الضفة الغربية، حيث بلغت نسبتهم من إجمالي المعتقلين نحو 98 % في العام 2013م ونحو 97 % في العام 2014م. ويوضح الشكل (1) توزيع أعداد المعتقلين على الشهور التي تم اعتقالهم فيها في كلتا السنتين المذكورتين.

عمليات إطلاق النار: تم رصد 12069 حادثة إطلاق نار من قبل قوات الاحتلال ومستعمريه تجاه المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم خلال العام 2014م، منها 34.2 % من الحالات وقعت في الضفة الغربية، فيما وقعت النسبة الباقية (65.8 %) في قطاع غزة. يذكر هنا أنه تم تسجيل 7354 حادثة إطلاق نار على قطاع غزة خلال شهري تموز وآب (أثناء الحرب عليه). وهذ الرقم يمثل نحو 60 % من إجمالي حالات إطلاق النار عموماً، و92.5 % من حالات إطلاق النار في قطاع غزة خلال العام المذكور. من ناحية أخرى تضاعف عدد حالات إطلاق النار في العام 2014 أكثر من 4 مرات عن عدد حالات إطلاق النار في العام 2013م.

اقتحام التجمعات السكانية: استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في اقتحام التجمعات السكانية الفلسطينية، وانتهاك حرمة ساكنيها، حيث بلغ إجمالي هذه الانتهاكات خلال العام 2014م ما مجموعه 6597 انتهاكاً، دون احتساب الانتهاكات بحق التجمعات السكانية في قطاع غزة أثناء الحرب عليه في العام المذكور. وهذا الرقم – بحد

ذاته – أعلى من الرقم المقابل له في العام 2013م والذي بلغ 5618 انتهاكاً. من ناحية أخرى، يلاحظ أن غالبية الانتهاكات المرصودة وقعت لتجمعات سكانية في محافظات الضفة الغربية، حيث بلغت 6546 اقتحاماً، حيث حظيت التجمعات السكانية في محافظة الخليل بالنسبة الأكبر من هذه الاقتحامات الإسرائيلية بنسبة 18.7 % من إجمالي الاقتحامات في الضفة الغربية، تلتها محافظة نابلس بنسبة 14.5 %، ثم محافظة بيت لحم بنسبة 13.8 %. والجدول (2) التالي يعطي أعداد الاقتحامات الإسرائيلية للتجمعات السكانية الفلسطينية خلال العام 2014م موزعة حسب المحافظة والشهر الذي وقع فيه الاقتحام.

شكل (١): مقارنة أعداد الفلسطينيين الذين تم اعتقالهم حسب السنة والشهر

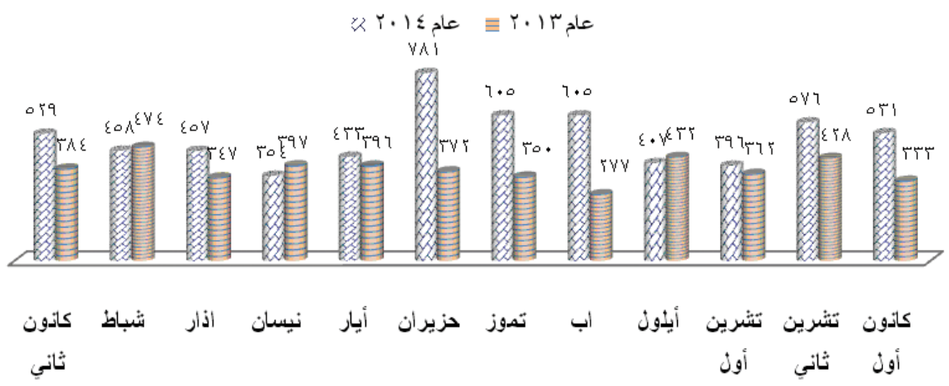

جدول (2): توزيع عدد الاقتحامات الاسرائيلية للتجمعات السكانية الفلسطينية حسب الشهر والمحافظة

المحافظة	كانون 2	شباط	اذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	آب	أيلول	تشرين1	تشرين2	كانون 1	المجموع
جنين	58	54	51	67	53	97	33	61	47	14	18	53	606
طوباس	17	26	16	9	15	14	9	17	19	13	9	25	189
طولكرم	46	48	35	36	34	58	23	49	40	7	29	48	453
نابلس	95	82	97	72	81	125	82	60	68	64	66	57	949
قلقيلية	44	41	47	36	36	48	24	32	27	34	21	39	429
سلفيت	26	25	36	43	23	35	30	26	20	25	8	18	315
رام الله	52	55	66	36	62	97	47	62	65	30	66	63	701
اريحا	38	19	18	20	10	24	19	25	12	80	16	16	297
القدس	40	40	27	21	28	60	25	37	33	87	36	39	473
بيت لحم	64	78	66	80	82	127	74	70	56	63	69	73	902
الخليل	117	96	108	122	111	228	85	77	73	63	67	79	1226
قطاع غزة	10	4	4	9	11	5	-	6××	4	0	1	3	57
المجموع	607	568	571	551	546	918	451×	522	464	480	406	513	6597
× هذا العدد في الضفة الغربية فقط بسبب تواصل الحرب على قطاع غزة													

في حين يوضح الشكل (2) توزيع أعداد الاقتحامات الإسرائيلية للتجمعات السكانية الفلسطينية موزعة حسب الشهر خلال العامين المنصرمين، حيث يلاحظ ارتفاع أعداد هذه الاقتحامات بشكل واضح خلال شهر حزيران / يوليو من العام 2014، وهو الشهر الذي حصل فيه اختطاف الجنود اليهود الثلاثة.

شكل (2): مقارنة أعداد الاقتحامات الاسرائيلية للتجمعات السكانية الفلسطينية حسب السنة والشهر

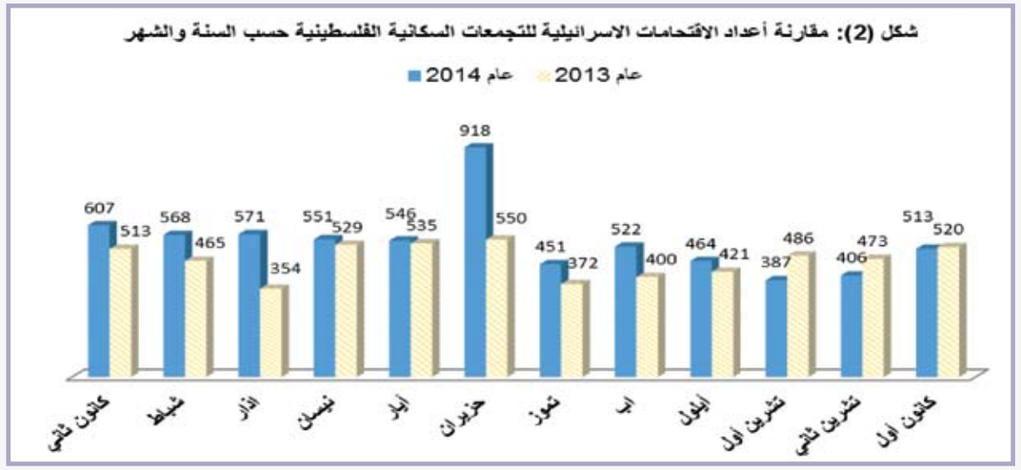

تدمير ومصادرة ممتلكات فلسطينية: استثناء الممتلكات الفلسطينية التي دمرتها القوات الإسرائيلية في عدوانها على قطاع غزة، بلغ إجمالي الحالات التي قامت (من خلالها) السلطات الإسرائيلية بتدمير أو مصادرة ممتلكات فلسطينية 1429 حالة، غالبيتها وقعت في الضفة الغربية بنسبة 96.1 %. ويلاحظ، في هذا السياق، ارتفاع العدد المذكور في العام 2014م عن مثيله في العام الذي سبقه، والذي بلغ 1119 حالة، بنسبة زيادة بلغت 27.7 %.

حواجز عسكرية مفاجئة: إضافة إلى مئات الحواجز العسكرية الثابتة، استمرت قوات الاحتلال بإقامة حواجز عسكرية مفاجئة (أو حواجز طيارة) على طرقات الضفة الغربية، حيث تم رصد أكثر من 6000 حاجز خلال العام 2014م بمعدل يبلغ 500 حاجز لكل شهر. وهذا المعدل أعلى من المعدل الشهري للعام الذي سبقه والذي بلغ 439 حاجزاً لكل شهر.

التحرش بالأجهزة الأمنية الفلسطينية: استمرت القوات الإسرائيلية بعمليات التحرش بالأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة الغربية خلال العام 2014، لكن بوتيرة أقل بعض الشيء عن العام الذي سبقه، حيث بلغت عدد حالات التحرش 85 حالة في العام 2014م، مقابل 100 حالة تحرش في العام 2013م.

احتلال المنازل: خلال العام 2014م، قامت القوات الإسرائيلية بما مجموعه 147 حالة احتلال لمنازل فلسطينية وتحويلها لمواقع مراقبة عسكرية في محافظات الضفة الغربية، تركزت بشكل واضح في محافظتي بيت لحم والخليل الواقعتين جنوب الضفة الغربية. وهذا العدد أعلى بنسبة 47.0 % عن العدد المقابل له في العام 2013م والبالغ 100 حالة احتلال للمنازل الفلسطينية.

هدم منازل: باستثناء عشرات آلاف المنازل التي هدمت (كلياً أو جزئياً) في قطاع غزة خلال الحرب عليه، والتي سيتم الحديث عنها في بند لاحق من هذا التقرير، رصدت مجموعة الرقابة الفلسطينية قيام القوات الإسرائيلية بهدم 223 منزلاً أو خيمة في محافظات الضفة الغربية خلال العام 2014م. وهذا العدد يزيد بنحو 28.9 % عن عدد المنازل التي تم هدمها في العام 2013م والبالغ 173 منزلاً أو خيمة.

منع التجول: فرضت قوات الاحتلال الإسرائيلي منع التجول 14 مرة في الضفة الغربية خلال العام 2014م، غالبيتها في قرى محافظة نابلس، خاصة بلدة حوارة الواقعة شرق المدينة. وهذا العدد يبلغ ضعف عدد مرات فرض حظر التجوال في العام 2013م.

إغلاق المعابر: بلغ إجمالي عدد مرات إغلاق المعابر والمنافذ الدولية على قطاع غزة خلال العام السابق 1864 مرة، مقارنةً بعدد 1765 مرة في العام الذي سبقه، أي بمعدل شهري وصل إلى نحو 155 مرة في العام 2014م مقابل معدل شهري بلغ نحو 147 مرة في العام 2013م. وفيما يلاحظ تقارب المعدل الشهري لمرات إغلاق المعابر في العامين 2013م و2014م، يلاحظ ارتفاع عدد مرات إغلاق المنافذ الدولية بمعدل 10 مرات شهرياً في العام 2014م عن مثيله في العام 2013م. والجدول (3) يفصل أكثر حول هذا الموضوع.

جدول (3): توزيع حالات إغلاق المعابر والمنافذ الدولية مع قطاع غزة حسب السنة والشهر

الشهر	2013			2014		
	معابر	منافذ دولية	المجموع	معابر	منافذ دولية	المجموع
كانون ثان	107	31	138	106	54	160
شباط	100	28	128	95	47	142
آذار	120	31	151	109	53	162
نيسان	112	30	142	112	53	165
أيار	108	36	144	112	55	167
حزيران	106	30	136	104	51	155
تموز	105	40	145	102	56	158
آب	108	44	152	112	34	146
أيلول	108	46	154	103	30	133
تشرين أول	108	47	155	111	41	152
تشرين ثان	105	50	155	105	57	162
كانون أول	110	55	165	104	58	162
المجموع	1297	468	1765	1275	589	1864
المعدل الشهري	108.1	39.0	147.1	106.3	49.1	155.3

الاعتداءات على القطاع الطبي: تم رصد 11 حالة اعتداء على القطاع الطبي في العام 2014م في محافظات الضفة الغربية، حيث يلاحظ هنا تساوي عدد مرات الاعتداء على القطاع الطبي في السنتين الأخيرتين، بواقع 11 اعتداء في كل منهما. أما في قطاع غزة، فقد استهدفت القوات الإسرائيلية القطاع الطبي بشكل متعمد خلال حربها عليه، وسيتم الحديث عن ذلك من خلال بند الحرب على قطاع غزة لاحقاً.

الاعتداءات على القطاع التعليمي: وصل عدد الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع التعليم في الضفة الغربية إلى 50 اعتداءً في العام 2014م، بزيادة قدرها 13 اعتداءً عن العدد المقابل له في العام 2013م، وسنأتي على الاعتداءات على قطاع التعليم في قطاع غزة خلال الحديث عن خسائر قطاع غزة جراء الحرب عليه.

الاعتداءات على الأماكن الدينية:

تصاعدت بشكل واضح الاعتداءات الإسرائيلية على الأماكن الدينية في الضفة الغربية، والتي وصلت إلى 295 اعتداءً، وهو ما يزيد بنحو 68.5 % عن الاعتداءات المماثلة لها في العام 2013م، والبالغة 175 اعتداءً. وقد تكررت كثيراً الاقتحامات للمسجد الأقصى المبارك خلال العام السابق من قبل مسؤولي الاحتلال والمستعمرين، حيث رصدت «مجموعة الرقابة الفلسطينية» 129 اقتحاماً لباحات المسجد الأقصى المبارك خلال العام 2014م، وهو ما يعادل نحو 44 % من إجمالي الاعتداءات على الأماكن الدينية في الضفة الغربية.

النشاطات الاستعمارية: نفذت سلطات الاحتلال الإسرائيلي 106 نشاطات استعمارية خلال العام 2014م، وهذا العدد يزيد قليلاً عن عدد النشاطات الاستعمارية في العام 2013م، والبالغ 101 نشاط، سيتم التطرق لهذا الموضوع لاحقاً بشكل أكثر تفصيلاً.

اعتداءات المستعمرين: استمر المستعمرون المتطرفون بتنفيذ اعتداءاتهم بحق المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية خلال العام 2014م، حيث بلغ إجمالي هذه الاعتداءات 905 اعتداءات، والتي تشكل نحو 94 % من إجمالي

الاعتداءات في العام الذي سبقه، والبالغة 963 اعتداءً. وسنتطرق لهذا الموضوع بشكل أكثر تفصيلاً في بند لاحق من هذا التقرير.

الانتهاكات وإجراءات التهويد في المدينة المقدسة

خلال العام 2014، شهدت المدينة المقدسة تصعيداً في الانتهاكات في عدة مجالات، تمثلت في الاقتحامات المتكررة للمسجد الأقصى، وعمليات الاعتقال الكبيرة، وهدم المنازل، والتوسع الاستيطاني، والاعتداءات على المواطنين المقدسيين، وغيرها. وشهد شهر تموز/ يوليو من العام الماضي، قيام المستعمرين المتطرفين «باختطاف وقتل وحرق» الطفل محمد أبو خضير، كما شهد شهر تشرين ثان/ نوفمبر عملية قتل المواطن يوسف الرموني شنقا أثناء عمله بالقدس الغربية. وخلال العام 2014، اقتحم المسجد الأقصى ما يقرب من 13 ألف متطرف إسرائيلي، ومنعت فيه صلاة الجمعة «17 مرة» كما اقتحمته قوات الاحتلال المدججة بالسلاح «17 مرة»، فيما اعتقلت أكثر من 2200 فلسطيني من القدس، كما هدمت 100 منشأة وشردت 250 مواطنا من منازلهم. وسنفصل فيما يلي أبرز الانتهاكات في المدينة المقدسة التي تم رصدها في مدينة القدس خلال العام المذكور.

على مدار العام 2014، شهد المسجد الأقصى

اعتداءات إسرائيلية غير مسبوقة من قِبل جهات حكومية وشرطية وقيادات يمينية متطرفة، حيث عقدوا جلسات خاصة وعامة لبحث «فرض السيادة الإسرائيلية الكاملة على المسجد الأقصى» وسحب الوصاية الأردنية منه، وتخصيص أماكن خاصة لصلاة اليهود، وتخصيص أيام معينة لهم خاصة في الأعياد، في محاولة لتقسيم المسجد الأقصى زمانياً ومكانياً بين اليهود والمسلمين، تمامًا كما فعلوا سابقاً في الحرم الإبراهيمي بمدينة الخليل. وفي سبيل تحقيق ذلك، حولت سلطات الاحتلال الأعياد اليهودية المختلفة إلى «مواسم» لإغلاق معظم أبواب المسجد الأقصى المبارك، والتحكم بدخول وخروج المصلين منه، وفرض القيود عليهم ومنها تحديد أعمار من يسمح لهم بالدخول إلى المسجد. وفي هذا الصدد، تم رصد اقتحام ما يقرب من 12900 متطرف يهودي لباحات المسجد الأقصى المبارك على مدار العام 2014م، حيث شهدت مناسبة «عيد نزول التوراة» في شهر حزيران/ يونيو أعلى عدد من المقتحمين بواقع 1817 مقتحمًا، تليها مناسبة «عيد العرش» بشهر تشرين أول/ أكتوبر بعدد 1355 مقتحمًا، ثم مناسبة «عيد الفصح» بشهر نيسان/ إبريل بواقع 1300 مقتحم، فمناسبة «عيد المساخر» بشهر آذار/مارس بعدد 1250 مقتحمًا.

كما اتسم العام المنصرم باقتحام العديد من المسؤولين الإسرائيليين المتطرفين لباحات المسجد المبارك، منهم: وزير الإسكان «أوري أريئيل»، ووزير الأمن «اسحق اهرونوفتش»، ونائب رئيس الكنيست الإسرائيلي «موشيه فيجلن»، ونائب وزير المواصلات «تسيبي حوطبلي»، ورئيس بلدية القدس المحتلة «نير بركات»، والحاخام المتطرف «يهودا غليك»، الذي قاد العديد من الاقتحامات لباحات المسجد الأقصى المبارك، قبل محاولة اغتياله.

وقد قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بإغلاق المسجد الأقصى 41 مرة (لا تشمل أيام الجمعة) خلال العام المنصرم، فيما منعت المسلمين من تأدية صلاة الجمعة فيه 17 مرة. وفي السياق ذاته، اقتحمت القوات الإسرائيلية المدججة بالأسلحة ساحات المسجد الأقصى (17 مرة).

وخلال العام الماضي، تعمدت السلطات الإسرائيلية إبعاد العشرات من المواطنين الفلسطينيين عن المسجد الأقصى المبارك لفترات تتراوح بين ثلاثة أيام وتسعين يوماً (قابلة للتجديد)، وخاصة في الفترات التي تسبق الأعياد اليهودية، حيث شملت عمليات الإبعاد جميع الأعمار من الأطفال والشبان والنساء وكبار السن. وقد بلغ عدد الأشخاص الذين تم رصد عملية إبعادهم عن المسجد الأقصى وباحاته نحو 300 فلسطيني.

وسجل عام 2014 ارتفاعًا ملحوظًا بعمليات الاعتقال العشوائية التي طالت مئات المقدسيين، وليس ذلك فحسب بل شكلت السلطات الإسرائيلية في شهر تموز/ يوليو «وحدة خاصة» لتنفيذ الاعتقالات للحد من ظاهرة «الاحتجاجات والمواجهات في القدس»، وقامت هذه الوحدة وبصورة عشوائية باعتقال معظم المقدسيين الذين اعتقلوا سابقاً، بعد اقتحام المنازل وتفتيش بعضها. كما تم رصد عمليات اعتقال طالت حوالي

2250 مقدسياً، بينهم 700 قاصر (70 منهم تراوحت أعمارهم بين 7 أعوام و13 عاماً)، و69 سيدة، بينهم 3 طالبات مدارس، و15 مواطنا تتراوح أعمارهم بين 45-72 عاماً. ومن بين المعتقلين، كذلك، ستة محامين، من بينهم المحامية شيرين العيساوي، شقيقة الأسير المحرر سامر العيساوي، صاحب أطول إضراب عن الطعام في التاريخ.

كما شهد العام 2014 استشهاد عشرة مقدسيين، ولم تكتفِ قوات الاحتلال الإسرائيلية بقتل عدد من الشهداء، «بدعوى تنفيذ عمليات استشهادية» بل قامت باحتجاز جثامين بعضهم لساعات أو لأيام، وفرضت على عائلات الشهداء «المتهمين بتنفيذ العمليات» قيودًا لتشييعهم، والتي كانت بعد منتصف الليل بحضور عدد قليل من المشيعين، ويتم تسليمه على باب المقبرة ويمنع نقله إلى أي مكان، لتوديعه أو لتغسيله أو للصلاة عليه. كما قامت السلطات الإسرائيلية بالتنكيل بعائلات الشهداء، من خلال اقتحام منازلهم واعتقال العديد من أفراد عائلاتهم (النساء والرجال)، وأصدرت قرارات هدم عسكرية لمنازلهم. وضمن سياسة العقاب بحق المقدسيين قامت السلطات الإسرائيلية وبقرار من المسمى «قائد الجبهة الداخلية»، بإبعاد 6 شبان عن مدينة القدس إلى الضفة الغربية، بحجة خطورة بقائهم في المدينة، والشبان المبعدون تتراوح أعمارهم بين 22 عاماً و39 عاماً. من ناحية أخرى وللسنة الثالثة على التوالي، واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلية حملة "العقاب الجماعي" في أحياء وقرى وبلدات مدينة القدس، وكثفتها بصورة علنية خلال الربع الأخير من العام المنصرم.

كما واصلت بلدية القدس التابعة لسلطات الاحتلال الضغط على المواطنين المقدسيين من خلال تنفيذ عمليات هدم المنشآت السكنية والتجارية التابعة للمواطنين الفلسطينيين بحجة البناء دون ترخيص. وفي عديد من الأحيان، أجبر مسؤولو البلدية العديد من المواطنين المقدسيين على تنفيذ أوامر وقرارات الهدم بأيديهم، بعد تهديدهم بالسجن الفعلي وبفرض غرامات باهظة عليهم، إضافة إلى إجبارهم على دفع أجرة الهدم. فقد شهد العام 2014م تنفيذ عمليات هدم في معظم أحياء المدينة المقدسة، شملت 6 بنايات سكنية، و18 منزلاً بجرافات بلدية الاحتلال، و12 منزلا هدم بشكل ذاتي «الهدم اليدوي»، و13 بركساً سكنياً، و5 بركسات لتربية المواشي، و5 أسوار، و5 غرف للاستخدامات التجارية والمنزلية، و«مصلى الرحمة»، ومركز صحي، و5 محلات تجارية، وورشة ألمونيوم، وكونتينر، وشاحنة تستخدم لتصليح السيارات، ومصنع، و25 مخزناً. وقد أدت عملية الهدم المذكورة إلى تشريد حوالي 250 مقدسياً، ناهيك عن قيام طواقم سلطة الطبيعة بهدم 20 قبرًا من مقبرة الشهداء في باب الأسباط، بدعوى أن الأرض مصادرة لسلطة الطبيعة.

وفي السياق ذاته، يلاحق كابوس هدم المنازل الآلاف من المواطنين المقدسيين، بعد توزيع إخطارات هدم عليهم شملت كافة الأحياء في مدينة القدس. ففي الربع الأخير من العام الماضي، كثفت طواقم البلدية اقتحام

الأحياء المقدسية وتوزيع إخطارات هدم عشوائية، وكان الملفت للنظر أن هذه الإخطارات شملت أوامر هدم لمنازل قديمة قائمة قبل احتلال القدس، وأخرى مبنية وحاصلة على تراخيص من البلدية، وثالثة قائمة منذ أكثر من 30 عامًا. **وتنقسم هذه الإخطارات إلى ثلاثة أنواع:**

الهدم الإداري: ويصدر دون اللجوء إلى المحاكم، وبشرط أن يصدر القرار خلال عملية الإنشاء، أو بعد 30 يوماً من الانتهاء من عملية البناء وهو الأكثر شيوعاً.

الهدم القضائي: يصدر من خلال المحاكم ويحتاج لإجراءات قانونية لإصداره.

الهدم بحجة تنظيف الأرض: وهذا الأمر يمكن بلدية الاحتلال من تجريف أراضٍ واسعة بحجج وذرائع مختلفة.

وإضافة إلى ما سبق، وضمن سياساتها التي تتبعها سلطات الاحتلال في الضغط على السكان المقدسيين لإجبارهم على الهجرة من المدينة المقدسة، اتخذت السلطات الإسرائيلية (في عام 2014) الكثير من الإجراءات، منها:

- إغلاق 3 مؤسسات في مدينة القدس، وهي جمعية «نماء» في قرية بيت صفافا، وجمعية الزكاة والصدقات في قرية صور باهرومؤسسة القدس في شارع صلاح الدين، بدعوى القيام بنشاطات تابعة «لحركة حماس».

الانتهاكات بحق العمالة الفلسطينية

أظهرت بيانات مسح القوى العاملة للربع الثاني من العام 2014م أن عدد المشتغلين في فلسطين بلغ 925600 عامل وعاملة، من بينهم 676200 عامل وعاملة من الضفة الغربية، يشكلون نحو 73.1 % من إجمالي المشتغلين الفلسطينيين. ومن بين المشتغلين من الضفة الغربية يعمل نحو 109400 فرد في إسرائيل والمستعمرات المقامة عنوة على أراضي الضفة الغربية، وهؤلاء يشكلون نحو 16.2 % من إجمالي المشتغلين من الضفة الغربية.

تنقسم العمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات إلى نوعين:

عمالة منظمة: وهم العمال الفلسطينيون العاملون داخل الخط الأخضر بتصاريح عمل رسمية صادرة من الجانب الإسرائيلي (57600 عامل)، أو لديهم بطاقة هوية إسرائيلية/ جواز سفر أجنبي (13800 عامل).

عمالة غير منظمة: وهم العمالة الفلسطينية في المستعمرات (24200 عامل)، مضافاً إليها العمالة الفلسطينية داخل الخط الأخضر التي تعمل بدون تصاريح عمل رسمية (13800 عامل).

وطبقاً لبيانات المسح يعمل القسم الأكبر من العاملين في إسرائيل والمستعمرات في أنشطة "البناء والتشييد"، حيث بلغت نسبتهم نحو 60.6 %، فيما يعمل 11.8 % في أنشطة "التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية"، و10.6 % في أنشطة "الزراعة والحراجة والصيد"، و10.2 % في أنشطة "التجارة والفنادق والمطاعم"، و6.8 % في الأنشطة الأخرى.

ورغم انخفاض أجور العمال الفلسطينيين في سوق العمل الإسرائيلية مقارنة بغيرهم من غير الفلسطينيين، إلا أن هذه الأجور تعتبر مرتفعة بشكل واضح عن أجور أقرانهم في السوق المحلية الفلسطينية، حيث بلغ معدل الأجر اليومي للعامل الفلسطيني 184.3 شيكل في السوق الإسرائيلية مقابل 90.7 شيكل في الضفة الغربية

و61.1 شيكل في قطاع غزة. ومن حيث الأجور الأعلى، يبرز قطاع "البناء والتشييد" في السوق الإسرائيلية، فيما يبرز قطاع "النقل والتخزين والاتصالات" في الضفة الغربية، وقطاع "الخدمات والفروع الأخرى" في قطاع غزة.

ورغم الفارق الكبير بالأجور، إلا أن العمالة الفلسطينية في السوق الإسرائيلية بعيدة عن معايير العمل اللائق، لا سيما العاملون غير المنظمين منهم. فهم يخوضون معارك مغمسة بالدم للوصول إلى عملهم؛ لأنهم إذا تأخروا سيفقدونه. ونتيجة لذلك، يتعرض بعضهم لضيق التنفس، ويتسلق آخرون الجدران الحديدية للبحث عن الهواء، كما تدوس رؤوس بعضهم نعال عمال آخرين يحاولون التجاوز عن الجموع للوصول إلى مكان عملهم ضمن الوقت المحدد. هذه الفئة من العمال يخرجون من بيوتهم في ساعات الفجر الأولى ليخوضوا "معارك" للوصول إلى أعمالهم، وفي ساعات الليل يعودون إلى بيوتهم ليناموا ساعات قليلة ثم يستأنفون رحلة العذاب مجدداً بحثاً عن لقمة عيش مغمسة بالدم. إنها رحلة الذل والمعاناة التي يتعرض لها العمال الفلسطينيون في سوق العمل الإسرائيلية.

ونتيجة للصعوبات التي يواجهها العمال في الوصول إلى أماكن عملهم أو عدم توفير متطلبات الصحة والسلامة المهنية لهم في أماكن عملهم من قبل مشغليهم اليهود بشكل رئيس، تتكرر حالات الوفاة سنوياً بينهم، حيث توفي في العام 2014م ما مجموعه 19 عاملاً، منهم 14 حالة وفاة في مكان العمل، و3 حالات وفاة تم إطلاق النار عليها، فيما توفي عاملان نتيجة الازدحام والضغط على المعابر.

وفي السياق ذاته، يعتبر وضع العمالة الفلسطينية (غير المنظمة) في المستعمرات الإسرائيلية ومناطقها الصناعية الأكثر سوءًا، حيث يتعرضون لممارسة أشكال شتى من الاستغلال والاضطهاد ضدهم، والانتهاكات لحقوقهم الاجتماعية، والاقتصادية، والقانونية، والإنسانية عموماً، إلى جانب دور "السماسرة" في التحايل على هذه الحقوق واستخدام ألوان شتى لامتصاص حق هؤلاء الذين نذروا حياتهم للتعب والمشقة لقاء أجورٍ يسيرة لإعالة أبنائهم، والتخلص من شبح البطالة الذي يخيم على مئات الآلاف من الفلسطينيين. ناهيك عن الضغط النفسي الذي يتعرضون له نتيجة عملهم مجبرين فوق أرض لهم أو لأقاربهم صادرها المحتل الذي يعملون عنده. ومن أشكال الاستغلال والاضطهاد التي تعرض لها العامل الفلسطيني في سوق العمل الإسرائيلية، **وما زال يتعرض لها، ما يلي:**

- وجود نقاط التفتيش والحواجز الإسرائيلية على المعابر التي تحول، في كثير من الأحيان، بين العامل الفلسطيني وبين الوصول إلى مكان عمله في المستعمرات أو تؤخر وصوله، نتيجة وقوفه لفترة زمنية طويله قبل السماح له بالمرور. ناهيك عن سياسة التفتيش والإذلال المتعمد التي يتعرض لها العامل.

- عدم توفير وسائل راحة في أماكن تجمع العمال أمام المعابر، التي يتواصل فيها الازدحام يومياً، خاصة في أوقات الصباح الباكر، حيث يتوجه بها العمال إلى أماكن عملهم.
- قيام الجهات الأمنية الإسرائيلية بابتزاز العامل الفلسطيني ومحاولة توريطه في العمل معها، مستغلة الضائقة الاقتصادية التي يعيشها.
- عدم تطابق الأجر الفعلي الذي يتقاضاه العامل الفلسطيني مع الأجر المُسجل في قسيمة راتبه.
- إصابة بعض العمال بحالات الإغماء والأمراض المهنية نتيجة تعرضهم للمبيدات الحشرية والمواد الكيماوية، دون توفير معدات الوقاية لهم من قبل صاحب العمل الإسرائيلي. الأمر ذاته ينطبق على العاملات في الزراعة (في مستعمرات غور الأردن).
- عدم سماح المشغل الإسرائيلي للعمال الفلسطينيين العاملين في المصانع الكيماوية بإجراء فحوصات طبية دورية لأمراض المهنة، والسماح بإجرائها لليهود فقط.
- تعرض العامل الفلسطيني غير المنظم للاستغلال من قبل صاحب العمل من حيث عدم حصوله على الحقوق التي يمنحها قانون العمل الإسرائيلي من مثل (الحد الأدنى للأجور، الإجازات السنوية والمرضية، بدل ساعات العمل الإضافية، توفر معايير الصحة والسلامة في أماكن العمل...إلخ).
- إذا أصيب عامل فلسطيني أثناء عمله، يقوم المشغل الإسرائيلي بطرده من مكان العمل فوراً دون تقديم الإسعاف الأولي له، إلا فيما ندر من الحالات. وهذا يعني تأخر العامل لفترة زمنية طويلة بعد الإصابة قبل أن يتلقى العلاج اللازم.
- تعرض بعض النساء الفلسطينيات العاملات في الزراعة إلى التحرش الجنسي والتمييز العرقي والنوعي، وبالتالي الشعور المتواصل أثناء العمل بعدم الأمان. فهن يحصلن على فرص عمل محدودة وأجور متدنية كما يضطرين للمخاطرة بالعمل بطريقة غير قانونية (دون تصريح).

- قيام السماسرة بسرقة جزء غير قليل من أجرة العامل الفلسطيني. على سبيل المثال، يدفع صاحب العمل (من خلال السمسار) للعامل الفلسطيني في مجال الزراعة حوالي 100 شيكل يومياً، في حين يقوم السمسار بدفع ما بين 50-60 شيكل للعمل بدل

أجـرة اليـوم الواحد، فيما تذهب باقـي الأجرة لجيب السمسـار. وفي حالات كهذه، تُدفع الأجور دون قسيمة راتب، الأمر الذي يضمن ضياع حقوق هؤلاء العمال.

- قيـام صاحـب العمـل (وبعلـم السمسـار) بالتحايـل على حـق العامل الفلسطيني "المنظـم" فيما يخص التقاعـد أو نهايـة الخدمـة. مثلاً، عندما يتـم تشغيل العامـل 24 يومـاً فـي الشهـر، يقـوم صاحـب العمل الإسرائيلـي بتسجيـل الحـد الأدنى المسمـوح به وهو 15 يـوم عمـل، مما يفقد العامل حقه في التسعة أيام الأخـرى عنـد التقاعد أو انتهاء الخدمـة، ولا يستطيع العامـل الاعتراض خوفاً من أن يتـم طرده من العمل، والالتحاق بطابور البطالة.
- قيـام صاحـب العمـل باستغـلال العامـل الفلسطيني في المستعمرات، خاصة الزراعية، لفترات تصل إلى نحو 12 ساعة يومياً، مقابل 10 - 16 شيكل لكل ساعة عمل، من دون مراعاة أبسط الحقوق التي يقرها لهم القانون.

الانتهاكات بحق الأسرى

وصـف رئيس هيئـة شؤون الأسـرى والمحرريـن العام 2014م، بأنـه الأسوأ علـى الأسرى منذ أعوام طويلة، بعـد أن أصبح الأسرى عنـوان انتقام للسياسـة الرسمية الإسرائيليـة، من خـلال إقرار وتنفيذ إجـراءات وقوانين تستهـدف حقوق الأسـرى وكرامتهم، ومـن ضمنها تعمد إهمالهـم طبياً.وقـد تميز العام السابق مـن حيث اعتقال الأطفال، حيث تم اعتقـال ما يزيد على 1500 حالة في صفوف الأطفال القاصرين، تركـزت في منطقة القدس. أمـا العدد الإجمالي للأسرى، فقد ارتفع إلى نحو 7000 أسيـر، فيمـا تصاعد الاعتقـال الإداري ليصل إلى 550 أسيراً، من بينهم نحو 63 % جُدِّد لهم الاعتقال الإداري أكثـر مـن مرة. ومـن بيـن الأسـرى العديد ممـن حرروا بصفقـة شاليط. كما تم إعادة اعتقال العديد من الأسرى الذين تم تحريرهم في صفقة شاليط.

وفي هـذا السياق، مـن الملاحظ ارتفاع عـدد الأسرى الذين تم اعتقالهم فـي النصف الثاني من العام 2014 إلى نحـو 4000 أسير، إلا أن سلطـات الاحتلال عاودت إطـلاق سراح عدد مـن الأسرى الذين تـم اعتقالهم على خلفية اختطاف وقتل الجنود الإسرائيليين الثلاثة، ليصل عـدد المعتقليـن الإجمالي في نهايـة العـام المذكور إلى نحـو 6500 أسيـر، موزعين على 18 سجنـاً ومركزاً للتوقيف.

وتشير بيانات هيئة شؤون الأسرى والمحررين إلى وجود نحـو 200 طفل (تقل أعمارهم عن 18 سنة) و21 فتاة وامرأة ووزيرين سابقين و23 نائباً في المجلس التشريعي الفلسطينـي و500 معتقل إداري بين إجمالي المعتقلين. هذا بالإضافة إلى وجـود 31 أسيراً مضى على اعتقالهم أكثـر من عشرين عاماً، من بينهم يوجد 16 أسيراً مضى

علـى اعتقالهم أكثر من ربع قرن. كما يوجد 478 معتقلا يقضون أحكامـا بالسجن المؤبد (مـدى الحياة) لمرة أو لمرات عدة.

أمـا بخصوص الوضع الصحي للأسـرى، فقد رصدت هيئـة شؤون الأسرى والمحررين تزايداً في أعداد الأسرى المرضـى، جراء سوء ظروف الاحتجـاز وقسوة المعاملة، واستمـرار سياسة الإهمال الطبـي وشحة العلاج والأدوية اللازمـة. إذ ارتفـع العـدد الإجمالـي للمرضـى لأكثـر من (1500) معتقل، يعانون من أمراض مختلفة، بينهم عشـرات بحالة حرجة وخطيرة، وأن البعض منهم قد فقد القدرة على الحركـة وقضاء حاجته بمفرده جراء خطورة المرض وشدة الألم وبسبب الشلل الذي يعاني منه الجسد، أو بسبب بتر أطراف من الجسم.

وفـي السياق ذاته، أكدت الهيئة أن جميع من اعتقلوا قد مُورسـ بحقهم شكل أو أكثر، من أشكال وصنوف التعذيب الجسدي والنفسي والإيذاء المعنوي والمعاملة اللاإنسانية والمهينة والحاطة بالكرامـة، واحتجزوا جميعًا في أماكن لا تليـق بالحيـاة الآدمية، بمـا يتناقض وبشـكل سافر مع أبسـط الحقوق الإنسانية المنصوص عليها في الاتفاقيات والمواثيق الدولية.

الانتهاكات بحق الصحافة والإعلام

أظهـر تقريـر النصـف الأول مـن العـام 2014م، والصـادر عـن المركزالفلسطينـي للتنميـة والحريـات الإعلامية (مدى)، تصاعد وتيرة الانتهاكات الإسرائيلية بحـق الصحفيين، حيث ارتكـب 132 انتهاكاً خلال فترة التقرير، أي بزيادة قدرها نحو 69 % عن عدد الانتهاكات خلال الفتـرة نفسها من العـام 2013م.كما تم اقتحام عـدة مؤسسات إعلاميـة فـي شهرحزيران/يونيو، وتمت مصادرة معـدات تزيد قيمتهـا على مليـون دولار توزعت الانتهاكات الإسرائيلية ضد الحريات الإعلامية الصحفية بين: الاعتداءات الجسدية (64)، احتجاز (30)، المنع مـن التغطيـة (18)، الاقتحـام (7)، الاعتقـال (4)، مصادرة معدات (3)، الإغـلاق والحجب (2)، التهديد (2)، وحالة منع سفر واحدة وحالة تحقيق واحدة.

ويعتبـر النصف الثاني من العام 2014 الأسوأ والأكثر دمويـة بالنسبـة للصحفييـن الفلسطينيين، حيـث شهد الحـرب الإسرائيلية الثالثة على قطـاع غزة. وذكر تقرير آخـر للمركـز الفلسطيني للتنميـة والحريـات الإعلامية (مـدى)، أن القـوات الإسرائيلية ارتكبـت 112 جريمة واعتداء ضد الصحفيين ووسائل الإعلام، تشكل ما نسبته 58.6 % مـن إجمالـي الاعتـداءات خـلال الحـروب

الثلاثـة مجتمعـة. ونتيجة لهـذه الاعتـداءات، سقط 17 شهيـداً أحدهم إيطالي الجنسية، وجرح 27 آخرين. كما تـم استهداف وقصـف وتدمير 20 مقـراً إعلامياً، و37 منزلاً مملوكاً لصحفيين. فيمـا قامت القوات الإسرائيلية باختـراق البـث والتشويـش على 8 محطات بـث إعلامي محلية.

القسم الثاني

تأثيرات الاستيـطان الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقطاع العمل في الجولان العربي السوري المحتل لعام 2014

يتـم تقديـم هـذا التقريـر للوقـوف علـى الظـروف الاجتماعية والاقتصادية والأوضاع اللإنسانية والمأساوية المترديـة التـى يعانـي منهـا العمـال وأصحـاب الأعمال السوريون فى الجولان العربى السورى المحتل نتيجة اتباع إسرائيل لسياسـة التمييز العنصرى والتوسع والاستيطان وتجـذر هذه السياسة وتعنتها المبنية على القتل والتعذيب والاعتقال والتهجير. ونذكر أننا فى تقاريرنا السابقة بينا الأبعاد المختلفة إلى استمرار سياسة الاحتلال الإسرائيلي باحتـلال الجولان العربي السـوري المحتل وانعكاس ذلك

علـى العمـال وأصحاب العمـل وانتهاك الحقـوق العمالية وحرمانهـم من حق العمل باعتبـاره مصدر دخلهم واتباع سياسـة التمييـز بينهـم وبيـن العمـال وأصحـاب العمل الإسرائيليين مخالفة بذلـك اتفاقيات العمل الدولية ذات الصلـة الأمر الذي دعـا الجمعية العامـة للأمم المتحدة إلـى إصدار قرارها رقـم/2159/ تاريخ 1975 الذي يعتبـر الصهيونية شكلاً مـن أشكال العنصريـة والتمييز العنصـري مؤكدين بهذا الصدد بأنه لم ولن ينعم العمال السوريـون وأصحاب العمـل السوريين في الجولان العربي السوري بأي انتعاش اقتصـادي واجتماعي مستدام ما لم تتحرر أرضهم وينجلي الاحتـلال الإسرائيلي من الجولان العربـي السوري المحتـل ويسود الأمن والسـلام فيه وفق قرارات الشرعية الدولية .

ومـن هـذا المنطلـق نسـرد بعض الأوضـاع في الجولان العربي السوري المحتلة

أولاً - في مجال العمل:

- حق العمل

- اتبـاع إسرائيـل سياسـة تمييزيـة تقضـي بالتمييز بين العامـل وصاحب العمل السـوري والعامل وصاحب العمل الإسرائيلـي فـي ممارسـة العمـل والإجـازات بمختلف أنواعها بما فيها الصحية والضمان الاجتماعي .
- ترفـض سلطـات الاحتـلال دفـع أو تسليـم تعويضات الاستشفـاء للعمـال المصابيـن بإصابـات دائمـة أو جزئية والذين يحتاجـون لرعاية صحية خاصة بسبب إصابتهم أثناء العمل باعتبارهم غير مشمولين بقانون التعويض وبحجة أنهم تلقوا علاجـاً طبياً في عيادات خاصـة لأطباء مـن أبناء الجولان الذيـن تخرجوا من الجامعات السورية .
- إجبار المواطنين السورييـن على الانضمام إلى أندية الهستـدروت والصنـدوق الطبـي ونقابـة المعلميـن والمنظمـات الإسرائيليـة المشبوهة، حيـث تم تقييد التأميـن الطبـي وعملـت سلطـات الاحتـلال علـى إيجـاد عقوبـات أمام افتتـاح مخابـر وممارسة بعض الاختصاصـات الطبيـة؛ وذلـك لربـط السورييـن بفلسطين المحتلة.

الأعمال التي يسمح للعمال العرب السورييـن في الجولان العربي السوري المحتل مزاولتها :

وفق الإجـراءات الإسرائيلية المعمول بهـا إزاء العمال العـرب السورييـن فقـد تم تصنيف هـؤلاء العمال(عمال مـن الدرجة الثالثـة) بعد العمال اليهـود والأجانب وهذا التصنيـف العنصري سمـح لسلطات الاحتـلال وجهات العمـل المختلفة باستغلال قوة العمـل (العامل السوري) فـي قطاعات العمل الإسرائيلية التي يرفض أو لا يستطيع العامل اليهودي أو الأجنبي تنفيذها، ومعظم تلك الأعمال مصنفـة إسرائيليـاً بـ (الأعمـال الشاقة والقـذرة) وهو مصطلـح صهيونـي عنصـري وهـي مخصصـة للأقلية العربية **ومنها على سبيل المثال :**

- أعمال الحديد من عتالة وتصنيع وتركيب، ولاسيما في الورش والمنشآت والمشاريع الخطرة .
- أعمـال الحفر اليـدوي وتقطيـع الصخـور ونقلها في الأماكن التي يتعذر استخدام الآليات فيها .
- أعمال التنظيف وجمع القمامة ونقلها .
- العمـل فـي مصانـع الصباغـة والدهانـات والزيوت الصناعيـة وكذلـك فـي مصانـع مـواد الغـزل والتي بمعظمها تسبب الأمراض السرطانية .
- العمـل فـي البساتيـن المحاذيـة لخطـوط الفصـل والمناطق القائمة على طول الحدود مع لبنان.
- العمل في التحصينـات العسكرية القريبة أو المحاطة بحقـول الألغام التي تكرر انفجار بعضها مسبباً وفيات بين العمال السورييـن .
- العمـل فـي البنـاء ولاسيمـا فـي المستوطنـات والمستعمرات الإسرائيليـة وهذا يشمل بالطبع المهن المختلفة (كهرباء- حـدادة - نجارة - بلاط - دهان .... إلخ) .
- العمل في المنشآت السياحية والفندقية (عمال مطعم - عمال تنظيـف) مع الإشارة لمنـع العمال السورييـن مـن أبناء الجولان العمل بالحراسـة والاستقبال مهما كانت درجة ثقافتهم أو تحصيلهم العلمي والمهني .
- العمـل فـي مجـال الميكانيكا العـام وخدمـات الآليات؛ إذ يمكـن التأكيـد أن الأعمـال المسموح للعمـال العرب السورييـن مزاولتها هي الأعمال التي يرفض أو لا يستطيع العمال الإسرائيليون أو الأجانب القيام بها وتنفيذها .
- ونشيـر إلى سعـي سلطات الاحتـلال الإسرائيلـي بالعمل الدائـم علـى ربـط العمـال العـرب السورييـن بمنظمات إسرائيلية مشبوهة مثل الكشاف الإسرائيلي .

ثانياً - في مجال عمالة الأطفال:

نسبة عمالة الأطفال العرب السوريين في الجولان العربي السوري المحتل:

تركز سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الجولان العربي السوري المحتل جهودها لاستخدام عمالة الأطفال وذلك لهدفين أساسيين :

- رخص أجور الأطفال .
- سلخ الأطفال عن مجتمعهم ومحاولة مزجهم في سوق العمل الرخيص وهم صغار في السن بهدف استكمال مخطط التهويد والدمج؛ ولذلك ووفق معطيات رقمية وإحصائية متباعدة أجراها بعض المهتمين من أبناء الجولان المحتل.

فقد بلغت نسبة عمالة الأطفال دون عمر السابعة عشرة ما يزيد على الستين بالمئة من قوة العمل.

وهذا بالطبع سبب تسرباً كبيراً من المدارس الابتدائية والإعدادية، في حين بلغت نسبة التسرب من تلك المدارس ما يزيد على العشرين بالمئة؛ ما يسبب تجهيلاً كبيراً للأجيال .

ولذلك فإن عمالة الأطفال كانت ومازالت أسلوبًا ووسيلة احتلالية من أجل تجهيل الأجيال العربية وقطع صلاتها بالمجتمع وبالتالي بالوطن الأم، حيث جاء في إحصائية محلية أن نسبة الإجرام من بين هؤلاء أي (العمال الأطفال) بلغت أرقاماً قياسية أسهمت في نشر المخدرات استخداماً وتجارة، وعملت على صرف المجتمع عن عاداته وتقاليده وبات مجتمعاً هجيناً مؤلفاً من حضارة مستمدة من الماضي وحضارة مشوهة مزورة مفروضة بحكم واقع الاحتلال وسياسة التهويد، وهو ما يخالف أحكام اتفاقيتي العمل الدوليتين رقم (138) لعام 1973 ورقم (182) لعام 1999 المتعلقتين بالحد الأدنى لسن الاستخدام والقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال، وأحكام المادتين 32 و 36 من اتفاقية حقوق الطفل.

يشار إلى أن قانون سلطان الاحتلال الإسرائيلي يمنع عمالة الأطفال بالنسبة لليهود إلا أنه يتجاهل ذلك بالنسبة للمجتمعات العربية عموماً والمجتمع الجولاني خصوصاً.

ثالثاً- في مجال استغلال ثروات الجولان :

يعادل متوسط المردود الإجمالي للصناعة الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل(8) ملايين دولار، والزراعة ما يزيد على المليار دولار سنوياً، وكذلك السياحة، حيث يزيد عدد زوار الجولان العربي السوري المحتل عن(2)

مليون زائر في السنة إلى المراكز الرياضية ومراكز التزلج في سفوح جبل الشيخ ومسابح المياه الكبريتية في حمامات الحمة السورية وعشرات المطاعم والفنادق منها المطعم التايلاندى الضخم وحديقة التماسيح الأمريكية وفنادق هوارد وجونسون، ومصانع نبيذ الجولان ومصانع أجبان وألبان الجولان في كتسرين ومنشآت (شركتي كور وتل دور) وشركة (ايدنسبرنغر) للمياه المعدنية، وعشرات المعامل الصناعية والمنشآت المخصصة لإنتاج التكنولوجيا المتقدمة والمنتجات البلاستيكية والكيميائية والغذائية والإسمنتية والفولاذية والبترولية والدباغة والصناعات المعدنية والعسكرية، إضافة إلى معاصر الفواكه والزيتون ومراكز التقنية (التكنولوجيا) الصناعية والزراعية، ومصانع الأخشاب والمياه المعبأة والطواحين والأقمشة والصناعات الورقية ووسائل التعليم والإيضاح، إلى جانب التوسع في مزارع الأبقار وتربيتها للألبان واللحوم، ومزارع البطاطا والفواكه وسواها، وقد بعث ذلك كله على النشاط في الحركة السياحية نحو الجولان العربى السوري المحتل .

قيام وزارة الطاقة والمياه الإسرائيلية باستغلال الأزمة في سوريا واستئناف مسيرة التنقيب عن النفط ومباشرة آليات شركة (جيني إنيرجي) للطاقة والتي يملكها وزير البنى التحتية (أفي إيتام)، حيث صرح إيتام أن الإسرائيلي بحاجة إلى ما يقارب 300 ألف برميل من النفط يومياً وسيعمل من خلال شركته على تأمين جزء من هذا الاحتياج من الجولان .

تركيز سلطات الاحتلال الإسرائيلي على إقامة مشروع محطات لتوليد الكهرباء عن طريق استثمار حركة الرياح المستمرة في الجولان المحتل، الأمر الذي استدعى توجيه رسالة رسمية سابقاً من وزارة الخارجية السورية إلى كل من الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن

الدولي نبهت فيها إلى خطورة ما تنوي القيام به شركة طاقة الرياح الخضراء الإسرائيلية المعروفة باسم (مي غولاني) من إقامة وتوسيع مشروع حقل من التوربينات الهوائية فوق أراضي الجولان المحتل .

ربط اقتصاد قرى الجولان بالاقتصاد الإسرائيلي ومحاولة جعله معتمداً بشكل كلي على الشركات الإسرائيلية .

رابعاً - في مجال فرض الضرائب والحسومات على العمال وأصحاب العمل في الجولان العربي السوري المحتل:

نهجت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى سياسة ضريبية وفرض حسومات على العمال وأصحاب العمل السوريين

والمواطنيــن في الجولان العربي الســوري المحتل لا طاقة للعرب السورييــن في الجولان المحتل علــى تحملها تعتمد علــى التمييز بيــن العمال وأصحــاب العمــل السوريين مع نظرائهــم مــن الإسرائيليين، حيث قامــت بفرض ضريبة عمل علــى العمــال السوريين بلغــت حوالــي(35) بالمئة مــن ناتج العمــل اليومــي أو الدائم مع عــدم إعفائهم مما يسمى بضريبة الدخــل والتي تبلغ حوالي(25) بالمئة من صافــي الناتــج بحيث بلغت نسبة الضريبــة على قوة العمل حوالي(55) بالمئة مــن الناتج العام وضريبة بنسبة 30 بالمئة على المتعهدين وعلى البرادات وعارض التفاح نسبة تقدر حســب الأرباح التي تقدم لضريبــة الدخل؛ مما دفع العمال السوريين للعمل وفق ما عرف بنظام العمل الإضافي لمــدة ثــلاث ساعات عمــل متواصلة، حيــث إن مثيلهم من العمال الإسرائيليين يعملون ست ساعات ونصف يومياً ولا تفرض عليهم الضرائب التي اشرنا إليها سابقا.

القــرى العربية في الجــولان العربي السوري المحتل، وضريبــة القيمة المضافة، وضريبة التأمين الوطني، وضريبــة المجلــس المحلــي، وضريبــة الأمــلاك، وضريبة الإعــلام (الإذاعة والتليفزيــون)، وضريبة التعليم والتعليم المهنــي، وضريبة التدفئة والتبريد، وضريبــة السفــر والاستجمــام السياحــي، وضريبــة استخدام مــاء المطر، وضريبــة استخدام مصارف المياه السطحية.

مع التنويه أن هذه السياسة التمييزية تخالف اتفاقيات العمل الدولية :

الاتفاقيتــان (87-98) المتعلقتيــن بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم.

الاتفاقيتــان (100-111) المتعلقتان بإلغاء التمييز بالاستخــدام والمهنــة والمســاواة فــي الأجــر ذى القيمة المتساوية.

واتفاقيتا العمل الدوليتان رقم (29-105) الخاصتان بالعمل الجبري.

أنــواع الضرائــب المفروضــة علــى المواطنيــن السوريين:

- ضريبــة الدخل المرتفعة وضريبــة صندوق المرضى والمشافــي والمراكز الصحية مــع العلم بأن سلطات الاحتلال لم تقم بإنشاء أي مركز صحي أو مشفى في

وغيرها من الضرائب الأخــرى والتي تشكل نهباً سافراً لأمــوال المواطنين العرب السوريين في الجولان المحتل ، ونسب الضرائــب مزاجية حيث تسمــح سلطات الاحتلال للمواطنيــن السورييــن بفتــح مصانــع خفيفــة كالأدوات المنزليــة والمنظفــات والصابــون والأعمــال الزراعيــة الأخرى وتفرض عليها ضرائب باهظة.

كما تقــوم سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتحديد القرى، حيــث وضع العدو مؤخــراً حزامًا تنظيميًــا لقرى الجولان المأهولــة ومنعــت أي مواطــن بالبناء خارج هــذا الحزام ولا تعطــى رخصًــا للبنــاء إلا بموافقــة المجلــس المحلي المعين مــن قبلها بعد دفع رسوم وضرائب باهظة على كل رخصة.

خامساً- في مجال مصادرة الأراضي والمياه والتضييق على الإنتاج الزراعي:

تستمر سياسة الضم الزاحف والاستيلاء على الأراضي والثــروات الطبيعية فــي الجولان العربــي السوري المحتل واستغلالهــا لصالــح المحتليــن ، وقــد تلازمــت عمليات الاستغــلال الإسرائيلــي للأراضــي المحتلة مــن الجولان الســوري مع عمليــات مصادرة الأراضــي والاستيلاء على مصــادر المياه واستغلالها وغالبيــة أراضي الجولان التي تــم استغلالهــا مــن قبــل سلطــات الاحتــلال الإسرائيلي خلال السنوات الماضية هــي الأراضي الصالحة للزراعة التي كان المواطنون العــرب السوريون يزرعونها قبل عام 1967 م.

واعتمــدت سلطات الاحتــلال عــدة طرق لمصادرتها أبرزها:

- مصــادرة أراضــي النازحيــن واعتبارها ملــكاً للدولة بحجــة غياب أصحابها ومصادرة أراضي المشاع التي يمتلكها السكان عامة ومثالها أراضي المشاع في قرية مسعدة.

- مصـادرة الأراضـي القريبـة مـن خط وقـف إطلاق النـار وزرعها بالألغام. والأراضي؛ لإنشاء المعسكرات والمواقـع العسكريـة وشـق الطـرق فـي الأراضـي البعيدة عـن خط وقف إطلاق النـار، والأراضي لبناء المستوطنات والمرافق الزراعية والصناعية، وتسييج الكثير من الأراضي بحجة وضعها تحت تصرف سلطة حماية الطبيعة (وتقدر المساحة الكلية لهذه الأراضي بنحـو 100 ألف دونم) ومصـادرة الأراضي بطريقة غيـر مباشرة عن طريـق (المشكنتـا) والمشكنتا هي (إعطـاء قروض زراعيـة مقابل رهن العقـار لإحدى البنـوك الإسرائيليـة، حيـث تتـم مصـادرة العقار أو الأرض في حـال عـدم التسديـد ضمن فتـرة زمنية محددة) وتواصل قوات العدو الإسرائيلي دفع معداتها الهندسية إلى الجـولان المحتل بالقرب من خط وقف إطـلاق النار بهـدف تجريف التربة ونقلهـا إلى داخل فلسطين المحتلة وتقوم باقتلاع الأشجار في المنطقة بين الشريط الشائك وخط وقف إطلاق النار.

- أما بالنسبة لمصادرالمياه فسياسة سلطات الاحتلال ماضيـة في حرمـان المواطنين السورييـن في القرى المحتلة مـن الاستفادة من مصادر الميـاه المتوافرة فـي تلك القرى فهي تمنعهم مـن استغلال مياه بحيرة مسعدة في الوقت الذي حولت مياهها إلى المستوطنات الإسرائيليـة في الجولان ومنعـت المواطنين من حفر الآبـار الارتوازية وبناء خزانات تجميـع لمياه الأمطار والثلـوج، في حين تقـوم السلطـات الإسرائيلية بحفر العديـد من الآبـار لصالح المستوطنـات، الأمر الذي أدى إلى انخفاض منسوب المياه الجوفية.

تتعمـد السلطـات الإسرائيليـة خفض أسعـار التفـاح وفرض رسوم وضرائـب باهظة على نقله وتسويقه وتسعى إلى عرقلة عملية استجراره إلى الوطن الأم بهدف الضغط علـى المزارعين وإلحاق الضرر بهم. مـع الإشارة إلى أن محصول التفاح يعتبر المنتج الأساسي في قرى الجولان.

سادسا - في مجال المستوطنات الإسرائيلية:

العـدد الإجمالـي للمستوطنـات الإسرائيليـة وعـدد

المستوطنـات التـي أقيمـت مؤخـراً على أرض الجولان العربي السوري المحتل أو التي تم توسيعها:

تتزامـن حمـلات التهويـد والاستيطـان الصهيونيـة المسعورة في عموم الأراضي العربية المحتلة، مع مباشرة سلطـات الاحتلال بالعمـل منذ فترة علـى تنفيذ مخطط استيطانـي يتـم بموجبـه تشجيـع وتكريـس الاستيطـان اليهودي في الأراضي السورية المحتلة في غضون الأعوام الثلاثـة القادمة، على أن يتم إنشاء وبناء تسع مستوطنات جديـدة تضاف إلى 32 مستوطنـة قائمة هناك (مسجلة لـدى وزارة الداخلية الإسرائيليـة)، وتوطين 200 عائلة يهودية كل عام في الجولان المحتل .

ويجـري البحـث - حاليـاً - عـن كيفيـة زيـادة عـدد المستوطنيـن فـي الجـولان إلـى 50 ألفـاً علـى المدى القريب، وإزالة كل الحواجز للوصول إلى هذا الهدف .

وقبل أربعة أعوام مضت، وضمن خطة تعزيز « الاستيطان اليهـودي » في الجولان كانت سلطـات الاحتلال قد أعلنت عـن البدء فـي التوسـع الاستيطانـي فوق أراضـ جديدة بمساحـة 80 دونماً في منطقـة البطيحة جنوبي الجولان المحتل عند ملتقى الحدود الأردنية السورية الفلسطينية، مـن أجل بنـاء قرية سياحية في منطقة « تـل الصيادين » على الساحل الشرقي لبحيـرة طبرية في منطقة الكرسي من الأراضي السورية المحتلة .

وتشهد حملـة الاستيطان الصهيونيـة الجائرة - حاليا- زخمـاً كبيراً في البنـاء، لم تعهده من سنيـن طويلة، حيث سجلـت مؤخـراً ارتفاعـاً بنسبة تربو علـى 400 % في شراء الشقـق الاستيطانيـة في مرتفعات الجـولان العربي السوري المحتل .

وبالمحصلـة فإن عمليات التهويـد الجائرة فوق أراضي الجـولان المحتـل، وصلت إلى حدود إقامـة (46) موقعاً استيطانيـاً، مـا بيـن مستعمرة ونـواة مستعمـرة، وموقع استعماري من مستعمرات الناحال، والكيبوتسلت الزراعية الصناعيـة الجماعية، ومستعمرات الموشـاف التعاونية، ومستعمرات المتدينين.

كمـا تشير معلومات إلى أن حكومة الاحتلال الإسرائيلي أقـرت في أحد اجتماعاتها عن خطـة استيطانية خماسية لتطويـر مساحـات كبيـرة مـن الأراضـي الزراعيـة غير

المستخدمة في مرتفعات الجولان السورية المحتلة ستخصص للمزارعين اليهود في المنطقة، وتسعى سلطات الاحتلال من خلال هذه الخطة الاستيطانية لتطوير الزراعة في الجولان، حيث سيتم افتتاح (750) منشأة زراعية استيطانية جديدة خلال السنوات الأربع القادمة، وستقوم سلطات العدو بصرف نحو (400) مليون شيكل (115 مليون دولار أمريكي) على هذه الخطة التي تتعلق بمد شبكات المياه وإزالة الألغام، وبين أحد المواقع العبرية أنه سيتم في إطار هذه الخطة تأهيل نحو 30 ألف دونم للزراعة قرب التجمعات الاستيطانية الحالية في الجولان المحتل مع إزالة بعض حقول الألغام في المنطقة منتشرة على مساحة تبلغ نحو (10) آلاف دونم، واستغلال هذا التوسع لخلق فرص عمل جديدة للمستوطنين وتشجيع السياحة والزراعة.

قال إيلي مالكا – رئيس مجلس مستوطنات الجولان قوله: إن هذه الخطة ستتيح لهم استقبال مئات العائلات اليهودية الجديدة من الجيل الشباب الذين سيشكلون الجيل الثاني من مشروع الاستيطان الإسرائيلي في الجولان العربي السوري المحتل.

وتعتبر هذه الخطة الاستيطانية انتهاكاً جديداً للقرارات الدولية التي تمنع الاحتلال من تغيير البنية العمرانية أو الجغرافية أو السكانية للأراضي المحتلة.

يقوم العدو الإسرائيلي بشكل دائم بتوسيع المستوطنات القائمة، وكذلك إقامة ما يسمى بالمستوطنات الشبابية والتي هي عبارة عن نواة لمستوطنات خطط الاحتلال الإسرائيلي لإقامتها في فترات لاحقة.

ووفق معلومات من أبناء الجولان العربي السوري المحتل وكذلك معلومات صحفية مأخوذة من الصحافة العبرية ووسائل الإعلام الإسرائيلية الأخرى فإن التركيز كان واضحًا على «تطوير وتوسيع وإضافة منشآت جديدة» في المستوطنات ذات الطابع السياحي.

ومنها على سبيل المثال :

- مستوطنة (ميروم جولان) تقع في السفح الشمالي الغربي (لتل العرام) تشكل منطقة استراحة للسياح القادمين من أراضي 1948 قبل توجههم إلى شمال الجولان وجنوبه.
- مستوطنة (كيلع) أقيمت على أنقاض بلدة القلع السورية المحتلة بهدف الاستيطان إلا أنها تحولت إلى موقع عسكري ومدني في الوقت نفسه، وكثيراً ما يأتي إليها قادة إسرائيليون وعائلاتهم وضيوفهم من الأجانب.
- مستوطنة (عين زيغان) أقيمت على أنقاض قرية عين زيوان جنوب تل أبو الندى ، حيث تم توسيعها من خلال إقامة محطات للبحوث الزراعية ومصنع لإنتاج الأحذية والحقائب وتعتبر هذه المستعمرة من المستعمرات الاقتصادية والصناعية والسياحية.
- مستوطنة (كتسرين) أُقيمت على أنقاض موقع أو قرية قصرين جنوب قرية الفاخورة إذ تعتبر هذه المستوطنة أكبر مركز إقليمي لمستوطنات الجولان ومعظم سكانها من العسكريين وعائلاتهم أي أن الإقامة دائمة وغالبيتهم من اليهود الشرقيين وخاصة من عرفوا بيهود الفلاشا الذين تم جلبهم من أثيوبيا ودول إفريقية أخرى ، وأقامت سلطات الاحتلال في هذه المستوطنة الكبيرة نسبياً عدداً كبيراً من المصانع وورشات العمل ومن مختلف المهن إلا أنها في الآونة الأخيرة أدخلت مجالاً صناعياً جديداً وهو الصناعات الإلكترونية الدقيقة في المجالين المدني والعسكري ، وباتت هذه المستوطنة من المراكز الاستيطانية الأولى في الجولان وأراضي 1967 ، فأحدثت فيها فروعاً لعدة جامعات إسرائيلية وأجنبية وكذلك معاهد متخصصة أخرى ، وركزت اهتمامها في الصناعات التكنولوجية على مستعمرة قريبة من كتسرين تدعى(موشافانيعام) التي تعتبر مركزاً صناعياً متخصصاً في التكنولوجيا الحديثة.
- مستوطنة (موشافراموت) تقع بالقرب من موقع الخضر المطل على الشاطئ الشرقي لبحيرة طبرية وتعتبر مستوطنة زراعية هامة وسياحية رئيسية، حيث أقامت فيها مؤخراً ناديًا للفروسية وكذلك (كازينو) للسياح الأجانب.
- مستعمرة (خسفين) تقع على أطلال قرية خسفين المحتلة وتعتبر مركزاً دينياً يهودياً يزوره عتاة المتشددين من الصهاينة، بحيث أُقيم فيها قيادة مايسمى (الحاخام الأكبر للجيش الإسرائيلي) في المنطقة الشمالية وكذلك ماعرف بمعهد الجولان للأبحاث اليهودية والصهيونية.
- مستعمرة(ايليعاد) وتقع بالجهة الغربية لقرية العال المحتلة تم توسيع هذه المستعمرة الزراعية وأصبحت منطقة زراعية وصناعية،بحيث أنشأت فيها مصانع لإنتاج المعدات الزراعية والمبيدات الكيميائية ومركز أبحاث صناعية وزراعية.
- مستعمرة (بني يهودا) أقيمت في موقع (بير شكوم) إلى الغرب من قرية (سكوفيا المحتلة)وهي

مستعمـرة صناعيـة وخدمية أقيم فيهـا مصنع لقطع غيار الطائـرات الحربية والمدنيـة وتوسعت مؤخراً، بحيث باتت تنتج أدوات وبرامج إلكترونية للاستخدام العسكري والمدني.

- مستوطنـة (مافوحمـة) أقيمـت على أنقاض مزرعة (عمرة عز الدين) بالقرب من منطقة الحمة المحتلة وتعتبـر مركزاً صناعيـاً هاماً للصناعـات الالكترونية تم توسيعهـا مؤخراً بعدة مصانع للألواح البلاستيكية وألواح الطاقة الشمسية.
- القريـة التـي بـادر ببنائها العـدو الإسرائيلـي (قرية على النمط اللبناني) في موقـع (سنير) في المنطقة الفاصلـة بين شمال الجـولان، وأصبـح الجليل وذلك لتدريـب عناصره على حرب قادمة في جنوب لبنان أو فـي الداخل السـوري، حيث تبلـغ مساحتها 12685 دونمًا.

سابعاً - المقترحات :

- لما كانت المناقشة تـدور في مؤتمر العمل الدولي حول الحاجـة إلى تطبيـق قـراره رقم(9) لعـام 1974، وقـراره رقـم(2) لعـام 1980، بما يتفق مـع إرادة المجتمـع الدولـي المتمثلة في هذا المؤتمـر والشرعية الدولية. وحيث أن مضمون الفقرة(3) من قرار المؤتمر رقم(9) آنف الذكر بشأن دعوة مجلس الإدارة والسيد المديـر العام لتسخير جميـع الإمكانيات المتوفرة لدى منظمـة العمل الدولية مـن وضع حد فـوري لانتهاكات أعمـال التفرقـة والتمييـز العنصـري، واتخـاذ جميع التدابير الكفيلة بإزالتها، وضمان حرية وكرامة العمال العرب في الجولان العربي السوري المحتل، فإننا نتقدم إلى منظمة العمل الدولية بالمقترحات الآتية:

- دعـوة منظمة العمـل الدولية إلى إصـدار قرار جديد يتضمـن إلزام إسرائيل بتأمين شروط وظروف العمل اللائـق واحترام اتفاقيات العمـل الدولية التي تضمن حقـوق العمال وأصحـاب العمل في الجـولان السوري المحتل وتطبيق برنامج منظمة العمل الدولية الخاص بهـذا الشـأن وكشف ما يجـري من تمييـز فاضح في المعاملة والحرمان من مزايا الضمان الاجتماعي....
- إدراج إسرائيل ضمن قائمة الدول التي تخالف مبادئ ودستور واتفاقيات منظمة العمـل الدولية في الجولان السـوري المحتـل، وذلك في جـدول أعمـال المؤتمر السنوي لمنظمـة العمل الدولية القـادم المقرر عقده في جنيف حزيران 2015.
- دعـوة المدير العـام لمنظمـة العمل الدوليـة لإرسال بعثة تقصـي الحقائق للوقوف علـى انتهاكات سلطات الاحتلال بحـق العمـال وأصحاب العمل فـي الجولان السوري المحتل.
- عقد جلسة خاصة مـع المعنيين في المنظمة، لتطبيق برامـج خاصـة بالحمايـة الاجتماعية تؤمـن الحماية للعمال في الجولان السوري المحتل والأراضي العربية المحتلة الأخرى وفقاً لمعاييـر العمل، الدولية وإعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل حيث إن الحديث عن الحماية الاجتماعية للعمال السوريين في الجولان العربـي السـوري المحتل بـات كالحديث عـن رفاهية مفرطـة مقارنة مع ما ذكر من الانتهاكات الإسرائيلية ضدهم.
- تقديـم الدعم الـلازم للمواطنيـن السوريين لإقامة مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر في الجولان السوري المحتل تهدف إلى تمكين المواطنين العرب السوريين

من توفير مستوى معيشة يليق بكرامتهم الإنسانية.

- الطلب إلى المنظمات والهيئات الدولية والدول المانحة تقديـم المساعدات الفنيـة والمالية لدعـم المنشآت الاقتصاديـة والصناعيـة والزراعيـة لأبنـاء الجولان العربي السوري المحتل، ودعم قدرات أصحاب الأعمال منهم على تطويـر منشآتهم الصناعيـة، ومشاريعهم الزراعيـة؛ ليتسنى لهم تجاوز آثار ومخلفات الاحتلال العسكري والاستيطان الإسرائيلي منذ أكثر من نصف قرن.
- تشكيـل لجنـة دائمة تنبثق عـن مؤتمر العمـل الدولي لمتابعـة أوضـاع العمال العـرب في الجـولان السوري المحتـل وبقيـة الأراضـي العربيـة المحتلـة، والعمل علـى حمايتهم وتنمية قدراتهم وتوفيـر الدعم التقني الـلازم لهم، بما في ذلك تعييـن مندوب دائم لمتابعة أوضاعهم على أرض الواقع.
- وتقديـم معونات فنيـة لتنفيذ برامـج الحماية وتنمية المـوارد البشريـة للعمال العرب في الجـولان السوري المحتـل، من حيـث التدريب والتأهيـل المهني، ودعم المؤسسـات الاجتماعيـة للنهوض بأوضـاع المـرأة العاملـة وتشغيـل المعوقيـن، وإعـادة تدريبهـم وفـق احتياجاتهـم الفعليـة عبر إقامـة دورات وندوات بهذا الخصوص للمواطنيـن السوريين في الجولان المحتل بالتعـاون والتنسيـق مع المنظمات والـوكالات الدولية المتخصصة.
- التأكيـد على ضـرورة تشكيل لجنة مـن المؤتمر العام لمنظمـة العمـل الدوليـة، لدراسـة التقريـر السنوي للمديـر العـام، المتعلـق بأوضـاع العمـال العرب في الجـولان العربـي السـوري المحتل لمناقشتـه واتخاذ القرار اللازم بشأنه، طالما بقي الاحتلال الإسرائيلي قائمـاً عليه، نظراً لكـون هذا الموضـوع لا يقل أهمية عـن المواضيع التـي يشـكل المؤتمر العام لهـا لجانًا فنية لدراستهـا على انفراد، الأمر الـذي أثبت جدواه فـي اللجنة التي شكلها المؤتمر لدراسة مسألة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا سابقاً.
- دعوة إسرائيل للسماح لمنظمة الهلال الأحمر العربي السوري بإنشاء مستشفـى يديره أبناء الجولان العرب السوريـون لغرض الوفـاء بالحاجـات الطبيـة لأبناء الجـولان، وذلك انسجاماً مع ما تـم الالتزام به خلال المؤتمر الدبلوماسي الذي عقد في جنيف عام 2006 لوضـع البروتوكول الإضافي الثالـث لاتفاقيات جنيف لعام 1949.
- التأكيد على أن الحد من الفقر، وتوفير وسائل الحصول على سبل العيش المستدامة في الاراضي المحتلة يكمن فـي زوال الاحتـلال والاستيطـان الإسرائيلـي وإعادة الأراضي المحتلة إلى أصحابها الشرعيين.

القسم الثالث

تأثيرات الاستيـطان الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقطاع العمل في جنوب لبنـــان

لا شك أن احتلال إسرائيـل لأراضٍ لبنانية هي (مزارع شبعـا وتـلال كفرشوبـا) تؤثـر سلبا علـى استثمـار هذه الاراضـي التـي تتمتع بميـزات طبيعية وجغرافيـة ومائية ممـا تؤثر بالتالي على أوضاع أصحـاب العمل والعمال في تلك المنطقة المحتلة..يبلغ مساحة مزارع شبعا(200) كلم2 (طول 25 كلم وعرض 8 كلم)، وتمتاز بمزروعاتها الغنيـة وفقا للتنـوع المناخي في المـزارع، كالحبوب على

أنواعهـا والأشجـار المثمـرة والخضار والبقـول وغابات الأشجار المعمرة من السنديان والملول والبطم والزعرور؛ فضلاً عن المراعي ومعاصر الزيتون والدبس، إضافة إلى آثارها التاريخية كالمغاور والآبار والنواويس.

إن الاحتـلال الإسرائيلي لتلـك المنطقـة يحـول دون استثمار أصحـاب الأرض لأملاكهـم وأرزاقهم كزراعتها وجنـي المحاصيل، واستثمار معاصـر الزيتون والدبس أو إنشاء مصانع توفر فرصًا لليد العاملة.

إن الفتـرة الطويلة لهـذا الاحتلال، لـم تسمح للمراجع المختصة إعداد دراسات جدوى اقتصادية لاستثمار هذه الأراضي مـن خلال مشاريع تنمويـة، زراعية، صناعية أو حتى سياحية، يمكن ترجمتها إلى أرقام وعوائد مالية.

إن أوضاع العمالة في الجنوب تتأثر بشكل مباشر وسلبي بالاعتـداءات الإسرائيلية –وأيضًـا– بالتهديدات الدائمة بالاجتيـاح، حيـث تعطل النمـو وتؤثر على بنـاء المصانع والمؤسسـات وتجعل أصحـاب العمل والعمـال بحالة قلق دائمة وتعطل حركتهم وتؤثر على إنتاجيتهم وهذه المناطق مـا زالت تعاني من احتـلال لبعض المناطـق في الجنوب ومـن الألغام والقنابـل العنقودية المقدرة بـ (2) مليون قنبلة وغيرها وهذه القنابل المنتشرة على مساحات واسعة في الجنوب تحصد سنويًا عشرات الضحايا من المدنيين والمزارعين وتعطل آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية، مما يؤثر سلبًا على القطاع الزراعي في المنطقة.

ونوجز حالة العمالة على الشكل الآتي:

- يشكل العاملون في المنطقة الحدودية حوالي 29 % من مجموع السكان المقيمين.
- يشـكل العاملـون الذين هم بمستـوى ابتدائي وما دون نسبـة 42 % من مجموع القوى العاملة الفعلية ويعود السبـب إلـى المستويـات التعليميـة الدنيا إلـى كثافة التسـرب المدرسـي خـلال فتـرة الاحتـلال ولا سيما التجنيـد الإجباري الذي خضع لـه أغلبية الشباب في تلـك المنطقـة في جيش (انطـوان لحد) الـذي ألزم الشبـاب الدخـول إلـى جيشـه لمسانـدة الاحتلال – وأيضًا– الهجرة الكثيفة عند الذين هم بمستوى ثانوي أو جامعـي وعنـد أصحـاب الاختصاصـات المهنية. فالجامعيـون يمثلـون 11 % مـن مجمـوع العاملين، والمهنيون يمثلون 8 %.

أمـا علاقـة العمل بصلـة القرابة نجـد أن 73 % من الأميين هـم علـى صلـة قرابـة بصاحـب عملهـم، فـي حيـن أنها تنخفـض إلى 28 % عند الذيـن هم بمستوى جامعي.

مـن حيث الاستخدام علـى مستوى القطاعـات نجد أن القطاع الخاص يستوعب 46 % من العمالة.

– القطاع غير المنظم يستوعب 36 % من العمالة.

– القطاع العام يشكل 17 % من العمالة.

– القطـــاع المختلـط (رأسمـــال خاص وعـام) يمثل 0.3 % من العمالة.

– العاملـون فـي القطـاع الخاص يشـكل الزراعيـون والعمـال المهـرة في الصيـد والزراعـة نسبة 25 %، و17 % هم أُجراء في المكاتب والمنشآت الاقتصادية والخاصة،. و9 % سائقو وسائل النقـل والآلات، و8 % حرفيون وعمال مقالع، ومعلمون في المدارس الخاصة.

– العاملون في القطاع العام يتوزعون وفقًا لما يلي:

- 39 % مدرسون رسميون.
- 15 % عسكريون.

- 12 % عاملون في الخدمات غير المباشرة.
- 9 % موظفون في الإدارات العامة والبلديات.

- العاملـون فـي القطاع غيـر المنظـم يتوزعون وفقًا لما يلي:

- 28 % حرفيون وعمال بناء.
- 15 % مزارعـون وعمـال مهـرة فـي الزراعـة والصيد.
- 13 % أُجراء في مكاتب المنشآت الاقتصادية.
- 8 % سائقو وسائل النقل والآلات.

ويعتبـر 5 % مـن القـوى العاملة الفعلية هـم أصحاب حيـازات أو مؤسسـات حرفيـة تستخـدم أقـل مـن 10 أشخاص و4 % هـم أجـراء و5 % هـم أفـراد الأسر الذين يساعدون ذويهم في الأعمال الزراعية.

- ديمومة العمل:

إن نسبـة 55 % من مجموع العامليـن يمارسون عملاً بـدوام كامل، كما أن الذين لديهم عمل موسمي أو متقطع أو ظرفـي تبلـغ نسبتهـم 41 % مـن مجمـوع العاملين، وتعتبر هذه النسبة أساس البطالة الموسمية المنتشرة في هذه المنطقة ويبلغ عـدد ساعات العمل الأسبوعية حوالي 41 ساعة.

وأدنـى المداخيل هي تلك التي تعود إلـى الفئة العمرية الشبابيـة من 29 سنة وما دون، حيث يبلغ متوسط الدخل الشهري للعاملين بدوام كامـل بهذه الفئة العمرية يتراوح ما بين 300 دولار و 500 دولار أميريكي شهريًا.

البطالة:

تشـكل البطالة نسبـة 10،4 % الى 15،5 % وذلك يعود حسب الأعمـال والأنشطة في كل قضاء وحسب توتر الأوضاع الأمنية أو هدوئها.

وتشكل معدلات البطالة عند النسـاء حوالي 20 %، وأسباب البطالة في تلك المنطقة تعود إلى:

الأوضـاع الأمنية المتوترة في تلـك المنطقة والصرف من العمـل وإقفـال المؤسسـات بسبب ظـرف اقتصادي رديء والنـزاع مع أصحاب العمل ظروف عمل صعبة وغير لائقة تدنـي مستوى الأجور وأسبـاب صحية وعائلية وغير مستقرة أدت إلى البطالة.

ولابـد أن الظروف المعيشيـة الصعبة وانعـدام الحياة الطبيعيـة في القـرى وعدم توفر البنيـة التحتية الملائمة للعمـل تؤثر وبشكل متواز على أصحاب العمل والعمال على حد سواءً وأهم المشاكل التي تعاني منها المنطقة هي:

– صعوبـة التنقـل بيـن القـرى بسبـب انعـدام التنقل الداخلي وبسبب الحفر الموجودة في الطرقات.

– انقطاع شبه دائم للمياه.

– تقنين كهربائي صعب للغاية.

– عدم وجود تصريف للمنتجات الزراعية وخاصة زيت الزيتون.

– عدم توفر الطرق الزراعية.

– عـدم فـرز للأراضـي لتحديـد ملكيـة العقـارات الخاصة.

– تدني مستوى المدرسة الرسمية.

– عـدم وجـود المستشفيات والمستوصفـات وعيادات الأطباء بشكلٍ كافٍ.

إضافة إلى ما ذكرنا فـي المقدمة يعتبر الخوف الدائم من الاعتداءات الإسرائيلية السبب الذي يؤدي إلى تعطيل كل الحياة في المناطق الحدودية المحتلة.

متطلبات التوسع في اقتصاد المعرفة والأنماط الجديدة للعمل في البلدان العربية

أحمد المسعودي
مدير عام بوزارة التكوين المهني والتشغيل /تونس

برزت في أواخر القرن الماضي وبداية القرن الحالي أهمية اقتصاد المعرفة كأحد أهم محركات التقدم والتطور في المجتمعات الإنسانية، بحيث أصبحت المعرفة ركيزة أساسية لأي مجتمع يسعى إلى التقدم وتبوء مكانة لائقة. وتتمثل هذه الأهمية في عاملين رئيسيين : يتعلق العامل الأول بالتراكم المعرفي الإنساني. إن المهارات والإمكانات التي نتجت عن هذا التراكم، أسفرت عن تحسين مستويات المعيشة وتحقيق الرفاهية للعديد من الدول التي أفلحت في تطويع تلك المعارف والمهارات بغرض زيادة مستويات إنتاجها المادي ثم الدخل. فى تفعيل المعارف المُتراكمة، وتجديدها باستمرار ووضع النظم الفعالة للاستفادة منها، استطاعت بلدان أن تتفوق على بلدان أخرى في التقدم والتنمية، وبناء الإمكانات المُتجددة. ويرتبط العامل الثاني بتطور تقنيات المعلومات ونظم الاتصالات وتطبيقاتها، وانتشارها بتكاليف معقولة على نطاق واسع وتفعيلها للتعامل مع المعرفة بيسر وسهولة وسرعة. وقد فتحت هذه التقنيات أبواباً جديدة لانتشار المعرفة وفوائدها، وقد مكنت كثيراً من الدول الطامحة إلى التقدم وعلى تقليص الفجوة التي تفصلها عن الدول المُتقدمة، ومن تطوير إمكاناتها الإنتاجية ومكانتها.

إن الاهتمام بالتقدم والتنمية في هذا العصر يقضي بضرورة الاهتمام بتفعيل المعارف التي نحتاجها لبناء إمكانات جديدة ومتجددة، والاستفادة من تقنيات المعلومات والاتصالات في هذا السبيل على أكمل وجه مُمكن، وصولاً إلى بناء اقتصاد معرفي يُحقق التنمية المُستدامة المنشودة، بوسائل جديدة، تخفض من الاعتماد على الموارد القابلة للنضوب مثل النفط وتضمن مُستقبلاً قابلاً للاستدامة لهذه الأمة. فاقتصاد المعرفة هو الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة، وهذا يعني أن المعرفة في هذا الاقتصاد، تعد مكوناً أساسياً في العملية الإنتاجية، وأن النمو يزداد بزيادة هذا المكون القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، باعتبارها الركيزة الأساسية.

فالاقتصاد المبني على المعرفة ليس اقتصاداً جديداً بالكامل، فقد كان للمعرفة دور قديم ومهم في الاقتصاد، لكن الجديد هو أن حجم المساحة التي تحتلها المعرفة في هذا الاقتصاد أصبح أكبر مما سبق وأكثر عمقاً مما كان

معروفاً، بل أصبح هذا الاقتصاد في قطاع منه، يقوم على المعلومات فقط، أي أن المعلومات هي العنصر الوحيد في العملية الإنتاجية، والمعلومات هي المنتج الوحيد في هذا الاقتصاد، والمعلومات وتكنولوجياتها هي التي تشكل أو تحدد أساليب الإنتاج وفرص التسويق ومجالاته، سواء كانت المعلومات مجرد بيانات، أم بحوثاً علمية وخبرات ومهارات، وهذا ما اصطلح على تسميته بالاقتصاد بعد الصناعي.

ويعتبر اقتصاد المعرفة فرعاً جديداً من فروع العلوم الاقتصادية، ظهر في السنوات الأخيرة للقرن الماضي وبرز بشكل سريع خلال بداية القرن الحالي، يقوم أساساً على الثورة الاتصالية غير المسبوقة، والتي تتجاوز في حجمها ونوعيتها وآثارها ما سبق أن أنجزته البشرية من اختراعات وإبداعات وابتكارات طوال تاريخها. فالتوظيف المتزايد لتقنيات الإعلام والاتصال والمعلومات في مجمل الأنشطة أصبح سمة تميّز عالمنا اليوم. كما يقوم على فهم جديد أكثر عمقاً لدور المعرفة، ورأس المال البشري في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمع، فضلاً عن كونه مولداً فعلياً للثروة، فقد باتت المعلومات مورداً أساسياً من الموارد الاقتصادية له خصوصيته، بل إنها المورد الاستراتيجي الجديد في الحياة الاقتصادية، المكمل للموارد الطبيعية.

وفي هذا الإطار أشار الباحث مراد علة، في ورقة بحثية بعنوان "الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية؛ دول مجلس التعاون الخليجي أنموذجاً"، إلى أنّ اقتصاد المعرفة يتّسم بالقدرة على توليد واستخدام المعرفة، أو بمعنى آخر القدرة على الابتكار، إذ لا يمثل فقط المصدر الأساسي للثروة، وإنما يُعد أساس الميزة النسبية المكتسبة في الاقتصاد الجديد، فالمعرفة هي الوسيلة الأساسية لتحقيق كفاءة عمليات الإنتاج والتوزيع وتحسين نوعية وكمية الإنتاج وفرص الاختيار بين السلع والخدمات المختلفة سواءً بالنسبة إلى المستهلكين أو المنتجين.

كما أن امتلاك وحيازة وسائل المعرفة بشكل موجه وصحيح، واستثمارها بكفاءة وفعالية من خلال دمج المهارات وأدوات المعرفة الفنية والابتكارية والتقنية المتطورة، لابد وأن يشكل إضافة حقيقية للاقتصادات العربية وقاعدة للانطلاق نحو التحول إلى الاقتصاد المبني على المعرفة.

وفي سياق متّصل أوضح أنّ المجتمعات العربية تواجه تحديات جسامًا في سبيل إرساء جهودها التنموية الاقتصادية منها والاجتماعية، ولعل من أهم هذه التحديات القدرة على استثمار الإمكانات والطاقات البشرية الهائلة الموجودة في الدول العربية في كافة المستويات والأصعدة.

وتشكل تكنولوجيا المعلومات في عصرنا الراهن العنصر الأساس في النمو الاقتصادي، فالتقدم الحاصل في التكنولوجيا، والتغير السريع الذي تحدثه في الاقتصاد، يؤثران ليس في درجة النمو وسرعته فحسب، وإنما - أيضاً- في نوعية حياة الإنسان، ومع التطور الهائل لأنظمة المعلوماتية، تحولت تكنولوجيا المعلومات إلى أحد أهم جوانب تطور الاقتصاد العالمي، حيث بلغ حجم السوق العالمية للخدمات المعلوماتية عام 2010 حوالي 2.893 تريليون دولار، لقد أدخلت ثورة المعلومات المجتمعات العصرية المتقدمة في الحقبة ما بعد الصناعية. فالمعرفة رافقت الإنسان منذ أن تفتح وعيه، وارتقت معه من مستوياتها البدائية مرافقة لاتساع مداركه وتعمقها حتى وصلت إلى ذروتها الحالية، إلا أن الجديد اليوم هو حجم تأثيرها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وعلى نمو حياة الإنسان.

ويركز الاقتصاديون، على تقديم ثورة تكنولوجيا المعلومات كفرصة للتطور الاقتصادي والمعرفي الذي يتيح تشكيل قاعدة راسخة للازدهار الاقتصادي، ويرى كثيرون أن العالم صار يتعامل فعلاً مع صناعات معرفية تكون الأفكار منتجاتها والبيانات موادها الأولية والعقل البشري أداتها، إلى حد باتت المعرفة المكون الرئيسي للنظام الاقتصادي والاجتماعي المعاصر، من هذا المنطلق أصبحت البشرية على عتبة عصر جديد تلعب فيه إجراءات زرع الاختراعات في الاقتصاد، والإبداع في المجالات التكنولوجية، دوراً أساسيًا في تسريع حركة المعرفة وضخها من قنوات العولمة الجارية حالياً، وفي هذا السياق برزت مفاهيم الاقتصاد الرقمي والتجارة

الإلكترونية التي تشكل المعرفة جوهرها والقوة المحركة الرئيسية فيها.

إن استمرار المعلومات والمعرفة بالانتشار في جل الأنشطة الرقمية التي تسود معظم قطاعات الأنشطة الاقتصادية بات يحتم ضرورة معاودة التفكير بهذا المورد الجديد الذي بدأ يحمل تأثيرات ملموسة على الآلة الاقتصادية العالمية، والذي يميزه كون كثير من المجالات الاستثمارية، الصناعية والخدماتية، التي خلقها هي ببساطة بدائل للنشاطات القائمة، كما أن الصناعات الجديدة، رغم أنها تتطلب استثمارات كبيرة في مراحلها الأولى، المرتبطة خصوصاً بميدان الأبحاث والتطوير العلمي، فإنها لا تتطلب في مراحلها اللاحقة إنفاقاً استثمارياً كبيراً، أو درجة عالية من تشغيل اليد العاملة، مقارنة بصناعات تقليدية، كصناعة السيارات مثلاً، مما يجعل هذا النشاط من أنسب الأنشطة للدول العربية.

ويرى الباحثون أن من مستلزمات الانطلاق في الاقتصاد الجديد إعادة هيكلة الإنفاق العام وترشيده، وإجراء زيادة حاسمة في الإنفاق المخصص لتعزيز المعرفة، ابتداء من المدرسة الابتدائية مروراً بالثانوية وصولاً إلى التعليم الجامعي، مع توجيه الاهتمام لمراكز البحث العلمي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن إنفاق الولايات المتحدة في ميدان البحث العلمي والابتكارات يزيد على إنفاق الدول المتقدمة الأخرى مجتمعة، مما يسهم في جعل الاقتصاد الأمريكي الأكثر تطوراً وديناميةً في العالم (50 % من الإنفاق الإجمالي للدول الغربية في مجال البحث والتطوير و2.7 % من الناتج المحلي الاجمالي). وتخصص البلدان العربية في هذا المجال بين 0.1 % و1 % من الناتج المحلي الاجمالي بينما تخصص البلدان التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حوالي 2.2 %، وثاني هذه المستلزمات العمل على خلق وتطوير رأس المال البشري بنوعية عالية، وعلى الدول خلق المناخ المناسب للمعرفة، فالمعرفة أصبحت اليوم أهم عنصر من عناصر الإنتاج، أما أهم هذه المستلزمات من الناحية الأهلية، فهي إدراك المستثمرين والشركات لأهمية اقتصاد المعرفة، والملاحظ أن الشركات العالمية الكبرى العابرة للقوميات، تسهم في تمويل جزء من تعليم العاملين لديها، ورفع مستوى تدريبهم وكفاءتهم، وتخصص جزءاً مهماً من استثماراتها للبحث العلمي والابتكار.

ومن الواضح أنه سيكون للثورة التكنولوجية الجديدة أثر كبير في توزيع الدخل، سواء في داخل البلدان أو في ما بينها، بحيث تجري هذه العملية لمصلحة الفئات الأكثر احتكاكاً بالتكنولوجيا الجديدة، ولمصلحة الاختصاصات العصرية والأكثر حداثة، التي يغلب فيها عنصر الشباب، وذلك على حساب المجالات والاختصاصات التقليدية، كما أنها ستكون لمصلحة كبار المنتجين والشركات الكبرى العابرة للقوميات والمؤسسات ذات الإنتاج الموجه للتصدير، وبديهي أنها ستكون -أيضاً- في مصلحة الدول الأكثر تطوراً، القادرة على الاستفادة من الميزات المطلقة والنسبية التي يوفرها لها امتلاك التكنولوجيا.

تمثل المعرفة الصفة الأساسية المميزة للمجتمع الإنساني، إذ من خلالها تحققت تحولات عميقة مست وغطت تقريبًا كل مجالات الحياة، فالمعرفة هي أحد

فاقتصاد المعرفة هو فرع من فروع علوم الاقتصاد الحديثة، يرتكز على فهم جديد وعميق لدور كل من المعرفة ورأس المال البشري في تحقيق تقدم وتطور اقتصادي وزيادة الرفاهية والاستقرار والتقدم للمجتمع.

ويعرف البنك الدولي اقتصاد المعرفة، بأنه الاقتصاد الذي يتم بموجبه تحقيق الاستخدام الأمثل والأكثر فاعلية للمعرفة، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والذي يؤدي إلى استقطاب المعارف الأجنبية.

وقد استخدم مصطلح اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة في الفصل الثاني عشر من كتاب The Age of Discontinuity لـ Peter F. Drucker. وكثيرًا ما تستخدم مصطلحات متعددة للتأكيد على جوانب مختلفة لاقتصاد المعرفة منها مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي وشبكة الاقتصاد الجديد أو اقتصاد المعرفة وثورة المعلومات.

ويقصد باقتصاد المعرفة في الأساس أن تكون المعرفة هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي. واقتصادات المكتسبات المهمة للاقتصاد والمجتمع على حد سواء، حيث مثلت في هذا الاقتصاد الصاعد الجديد المحرك الأساسي للمنافسة الاقتصادية بإضافتها قيمًا هائلة إلى المنتجات الاقتصادية من خلال زيادة الإنتاجية والطلب على التقنيات والأفكار الجديدة، وقد واكبت هذه المنتجات فعليًا التغيرات الثورية في كل الأسواق والقطاعات.

مفهوم اقتصاد المعرفة

كانت الأرض والأيدي العاملة ورأس المال هي العوامل الثلاثة الأساسية للإنتاج في الاقتصاد القديم. وقد أصبحت الأصول المهمة في الاقتصاد الجديد هي المعرفة الفنية والإبداع والذكاء والمعلومات. وصار للذكاء المتجسد في برامج الكمبيوتر والتكنولوجيا عبر نطاق واسع من المنتجات أهمية تفوق أهمية رأس المال أو المواد أو الأيدي العاملة. وتقدر الأمم المتحدة أن اقتصادات المعرفة تستأثر الآن 7 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وتنمو بمعدل 10 % سنويا. وجدير بالذكر أن 50 % من نمو الإنتاجية في الاتحاد الأوروبي هو نتيجة مباشرة لاستخدام وإنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المعرفة تعتمد على توافر تكنولوجيات المعلومات والاتصال واستخدام الابتكار والرقمنة. وعلى العكس من الاقتصاد المبني على الإنتاج، حيث تلعب المعرفة دورًا أقل، وحيث يكون النمو مدفوعًا بعوامل الإنتاج التقليدية، فإن الموارد البشرية المؤهلة وذات المهارات العالية، أو رأس المال البشري، هي أكثر الأصول قيمة في الاقتصاد الجديد، المبني على المعرفة. وفي الاقتصاد المبني على المعرفة ترتفع المساهمة النسبية للصناعات المبنية على المعرفة أو تمكينها، وتتمثل في الغالب في الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة والرفيعة، مثل الخدمات المالية وخدمات الأعمال.

وقد لعبت المعرفة الإنسانية دورًا هامًا وحاسمًا في تاريخ البشرية على مدى القرون الطويلة الماضية، ويمكن القول أن إسهام هذه المعرفة قد بدا واضحًا وجليًا خلال السنوات القليلة الماضية وذلك بفضل الثورة التكنولوجية العلمية.

وبرزت ملامح عصر المعلوماتية بشكل واضح خلال

الثلث الأخير من القرن الماضي، حتى باتت المعلومات تشكل موردًا أساسيًا من الموارد الاقتصادية ذات البُعد الاستراتيجي لكل أمة من الأمم، والتي لا بد منها لتحقيق درجة متقدمة من التطور في كافة شؤون حياتنا.

والاقتصاد القائم على المعلوماتية أو المعرفة هو اقتصاد يرتكز على رؤية تعنى بإحداث تغيير جوهري ملموس في بنية نظام العمل داخل الاقتصاد نفسه أولا، وإعادة هندسة أساليب الأداء وطرق التفكير التي تنظم وتحكم المؤسسات الاقتصادية من أجل أن تتهيأ للعمل المرتكز على المعلومات والذي سيؤدي بدوره إلى تحقيق تطلعات المجتمع والرقي بالأساليب الإدارية.

إن التطور الذي تحقق في أنظمة المعلوماتية أدى إلى أن تصبح تكنولوجيا المعلوماتية أحد أهم جوانب تطور الاقتصاد العالمي، وقد بلغ حجم السوق العالمية لخدمات المعلوماتية في عام 2010 حوالي 3 تريليونات دولار، مما نجم عنه إدخال المجتمعات في عصر ما بعد الصناعة والتي تتميز بثورة الاتصالات والإنترنت، والتي تؤثر في تعليم الإنسان وتربيته وتدريبه، وفي الوقت نفسه يولد تحديًا هامًا يقف في وجه الإنسان نظرا للتغيرات المتسارعة وعدم القدرة على التكيف مع هذا الكم الهائل من التطورات العلمية والتكنولوجية، وهذا سوف ينعكس على قدرة المجتمعات للولوج في سوق الاقتصاد العالمي بسهولة ويسر.

خصائص اقتصاد المعرفة :

من أهم خصائص هذا الاقتصاد، أنه يعتبر أن المعرفة هي المحرك لعملية الإنتاج، وفي الوقت نفسه، يعتبر أن المعرفة سلعة يمكن بيعها في الأسواق.

وبناء عليه، فإن المعرفة التي تعتبر كسلعة، لا يمكن لها أن تنضب أو تنتهي أو تتلاشى بسبب استخدامها، بل إنه كلما زاد استخدامها، ازداد ثرى وعمقًا وغنى هذه السلعة الهامة والثمينة.

لذلك، فإن هذا الاقتصاد المبني على المعرفة يتميز بعدد من المقومات والخصائص، نذكر من أهمها :

البحث والتطوير والابتكار:

نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.

التعليم المتخصص والمؤهل:

أساسي للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية. يتعين على الحكومات أن توفر اليد العاملة الماهرة والإبداعية أو رأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيات الحديثة في العمل. وتنامى الحاجة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلاً عن المهارات الإبداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعلم مدى الحياة.

البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفه مع الاحتياجات المحلية.

حوافز تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو. وتشمل هذه السياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويسرًا، وتخفيض التعريفات الجمركية على منتجات تكنولوجيا وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

العولمة : لقد ظل العالم يشهد تزايد عولمة الشؤون الاقتصادية وذلك بسبب عدة عوامل من أهمها ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك التخفيف من القيود التجارية على المستويين الوطني والدولي. كما ظل العالم يشهد بالتوازي مع ذلك ارتفاعا حاداً في الكثافة المعرفية بالأنشطة الاقتصادية مدفوعاً بثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتسارع خطى التقدم التكنولوجي.

القوى الدافعة الرئيسية في ظل اقتصاد المعرفة توجد عدد من القوى الدافعة الرئيسية التي تؤدى إلى تغيير قواعد التجارة والقدرة التنافسية للبلدان في ظل اقتصاد المعرفة وهي :

- العولمة إذ أصبحت الأسواق والمنتجات أكثر عالمية.
- ثورة المعلومات «Information Knowledge» إذ إن المعلومات/المعرفة أصبحت تشكل كثافة عالية في الإنتاج، حيث زاد اعتماده بصورة واضحة على المعلومات والمعارف ؛ فنحو أكثر من 70 في المائة من العمال في الاقتصادات المتقدمة هم عمال معلومات «information workers»؛ فالعديد من عمال المصانع صاروا يعتمدون على عقولهم أكثر من أيديهم.
- انتشار شبكات الحاسوب والربط بين الدول مثل الإنترنت جعل العالم قرية واحدة أكثر من أي وقت مضى.
- ونتيجة لذلك، ازدادت الحاجة إلى تطوير السلع والخدمات بصفة مستمرة، وفي كثير من الحالات أصبحت تباع وتشترى من خلال الشبكات الإلكترونية. وهو ما يدفع إلى ضرورة الإلمام بتطبيقات التكنولوجيا الجديدة حيث يتوقف عليها تلبية الطلب الاقتصادي. وقد أسهمت هذه القوى في توسع الإنتاج الدولي بتحفيز من العوامل التالية طويلة الأمد:
- تحرير السياسات وتلاشى الحدود بين البلدان، الأمر الذي أفسح المجال أمام كل أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر والترتيبات الرأسمالية المختلفة.
- التغير التكنولوجي السريع وانخفاض تكاليف النقل والاتصالات جعل من الأوفر اقتصاديًا إجراء تكامل بين العمليات المتباعدة جغرافياً ونقل المنتجات والمكونات عبر أرجاء العالم بحثًا عن الكفاءة.
- المنافسة المتزايدة أجبرت الشركات على اكتشاف طرق جديدة لزيادة كفاءتها، بما في ذلك استخدام أسواق جديدة وتغيير أماكن أنشطة إنتاجية معينة لتقليل التكاليف.
- وقد أظهرت مجموعة من الدول العربية مؤخراً اهتمامها باقتصاد المعرفة من خلال الاعتناء بالتعليم والبحث العلمي والدراسات.

المؤشرات العربية ذات العلاقة باقتصاد المعرفة :

تناولت دراسات عديدة الفجوة الرقمية بين أقاليم العالم المختلفة، ويتم التعبير عنها بمجموعة من التوزيعات الإحصائية لعدد من المؤشرات من قبيل: عدد الهواتف الثابتة، وعدد الحواسيب الشخصية، وعدد مواقع الإنترنت ومستخدميها منسوبة إلى إجمالي عدد السكان. وكما هو متوقع، يأتي الإقليم العربي ضمن الشرائح الدنيا لهذه التوزيعات الإحصائية.

ويتضح من بعض مقارنات بين البلدان العربية ومناطق أخرى من العالم النامي، وبينما تأتى المنطقة العربية في موضع لا بأس به فيما يخص نسبة الهواتف الثابتة، وعدد الحواسيب الشخصية إلى إجمالي عدد السكان، إلا أنها تأتى في ذيل القائمة فيما يخص عدد مواقع الإنترنت، وعدد مستخدمي شبكة الإنترنت، وبصورة عامة يمكن القول إن المؤشرين الأخيرين أكثر دلالة على مستوى التنمية المعلوماتية، حيث يعبران بصورة أدق عن مدى تجاوب المجتمع مع تقنيات المعلومات والاتصال.

إن لكل إقليم وضعه الخاص به فيما يتعلق بتفاعل العوامل الداخلية في عملية التنمية المعلوماتية، ومدى ثقلها سواء من حيث توسيع الفجوة الرقمية، أو تضييقها،

لا ينحصر هذا القول على مناطق العالم النامي فقط، بل ينطبق بنفس القدر على المناطق الأكثر تقدمًا، فعلى سبيل المثال وبرغم أوجه التشابه والتقارب بين الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة الاتحاد الأوروبي، اعترض كثيرون على النموذج المقترح لتحويل دول الاتحاد إلى مجتمع المعلومات، حيث عابوا عليه مطابقته من حيث توجهاته الاستراتيجية مع النموذج الأمريكي الذي يستند أصلا إلى إقامة شبكة من طرق المعلومات فائقة السرعة، ويعطى الأولوية للجوانب التقنية والاقتصادية، ويغفل الجوانب الثقافية والاجتماعية، وهو ما يؤكد ضرورة بلورة نموذج عربي لتهيئة البلدان العربية لدخول مجتمع المعلومات، نموذج يبتعد عن النسخ والتقليد الذي تتبعه معظم السياسات الحالية تحت لهفة اللحاق بالركب المعلوماتي دون رؤية ابتكارية تلبى الخصائص التي تميز المنطقة العربية، والتي سبقت الإشارة إليها.

استخدام الإنترنت :

إن عالم الاتصالات السريعة وبالتحديد التطور المدهش في شبكة الإنترنت، كان لها أكبر الأثر في إحداث نقلة نوعية في الاقتصاد والتنمية الشاملة التي يشهدها العالم، مما نجم عنه ظهور اقتصاد المعرفة والذي يعتمد بشكل مباشر على تكنولوجيا المعلومات وهذا بدوره يمثل قيمة مضافة للمعرفة بشكل كبير، بحيث تصبح المعلومات بحد ذاتها سلعة هامة جدا شأنها شأن بقية السلع في حياتنا.

إلاّ أن نصيب العرب من إجمالي مستخدمي شبكة الإنترنت على المستوى العالمي بقي دون المأمول، حيث يبلغ 0.5 % في حين تبلغ نسبة العرب من إجمالي سكان العالم 5 % تقريبا.

وحسب الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، تبلغ نسبة مستخدمي الإنترنت في المنطقة العربية قرابة 25 %، مقابل 64 % بأوروبا و59 % بأمريكا.

ويقل معدل استخدام الإنترنت بالمنطقة العربية عن بقية المتوسط العالمي؛ إذ إن معدل الاستخدام على المستوى العالمي يبلغ قرابة 40 %.

فنجد في الصدارة 5 دول عربية وهي: البحرين والإمارات وقطر والكويت وتتراوح نسبة مستخدمي الإنترنت بين 75 % و90 % ثم تأتي مجموعة من الدول تتكون من لبنان وسلطنة عمان والسعودية بنسبة تتراوح بين 60 و70 % ثم مجموعة تتكون من المغرب ومصر وفلسطين والأردن وتونس بنسبة تتراوح بين 43 و56 %.

وفيما يلي جدول نسبة مستخدمي شبكات الإنترنت بالدول العربية (لكل 100 شخص) موزعين كالآتي :

البلدان	2010	2011	2012	2013
تونس	36.8	39.1	41.4	43.8
الجزائر	12.5	14.0	15.2	16.5
ليبيا	14.0	14.0		16.5
المغرب	52.0	46.1	55.4	56.0
موريتانيا	4.0	4.5	5.4	6.2
مصر	31.4	39.8	44.0	49.6
سوريا	20.7	22.5	24.3	26.2
لبنان	43.7	52.0	61.2	70.5
فلسطين	37.4	41.1	43.4	46.6
العراق	2.5	5.0	7.1	9.2
الأردن	27.2	34.9	41.0	44.2
الكويت	61.4	65.8	70.5	75.5
البحرين	55.0	77.0	88.0	90.0
السعودية	41.0	47.5	54.0	60.5
قطر	69.0	69.0	69.3	85.3
الإمارات العربية المتحدة	68.0	78.0	85.0	88.0
عمان	35.8	48.0	60.0	66.5
اليمن	12.4	14.9	17.4	20.0
السودان	16.7	17.3	21.0	22.7
جيبوتي	6.5	7.0	8.3	9.5
الصومال		1.3	1.4	1.5
جمهورية القمر المتحدة	5.1	5.5	6.0	6.5

المصدر : الاتحاد الدولي للاتصالات. مؤشرات التنمية العالمية. تقرير وقاعدة بيانات التنمية في العالم بشأن الاتصالات 2014 .

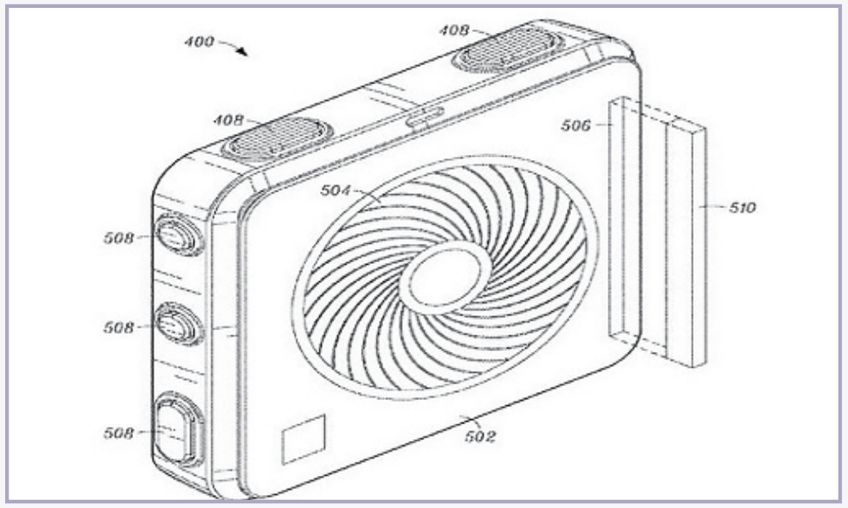

براءات الاختراع :

تبين البيانات الخاصة ببراءات الاختراع بالبلدان العربية ضعف نشاط البحث والتطوير. منذ بداية إسنادها، تم منح ما مجموعه 1818 براءات الاختراع. ولوضع هذا الرقم في السياق، فقد بلغ عدد براءات الاختراع الممنوحة في عام 2013 وحده 277835 براءة اختراع، منها 133593 بالولايات المتحدة الأمريكية و51919 باليابان و15498 بألمانيا و14548 بكوريا الجنوبية و11071 بتايوان.

وتحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى عربيا، إذ سجلت 237 براءة اختراع ممنوحة في عام 2013 و858 في جميع السنوات، ثم تأتي الكويت في المركز الثاني بـ 84 براءة اختراع خلال عام 2013 و272 في جميع السنوات، في حين احتلت مصر المرتبة الثالثة بـ 34 براءة اختراع في عام 2013 و212 في جميع السنوات.

استخدام تكنولوجيات الاتصال:

يعتمد مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (IDI) الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات للأمم المتحدة على مؤشرات تقنيات المعلومات والاتصالات المتفق عليها دوليا (ICT)، وهذا ما يجعل منه أداة لقياس أهم مؤشرات مجتمع المعلومات.

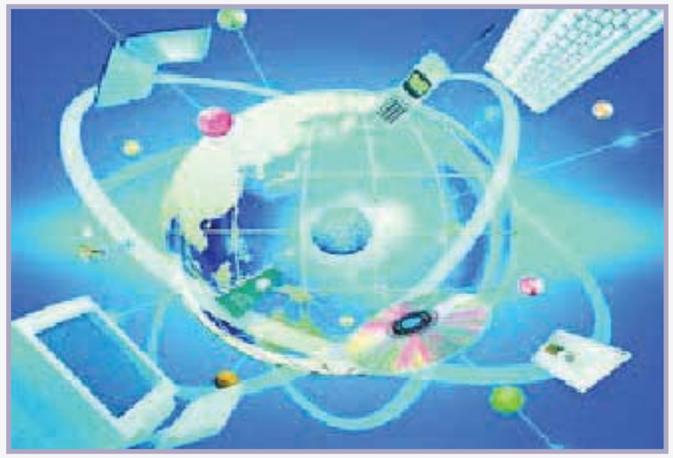

ويمكن استعمال مؤشر تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات «IDI» من طرف الحكومات والمشغلين ووكالات التنمية والباحثين وغيرهم ويمكن استخدامها لقياس الفجوة الرقمية، ومقارنة أداء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل وبين البلدان.

ويستند «مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات» على 11 مؤشرًا لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، نذكر من بينها خاصة عدد مشتركي الهاتف المحمول وعدد مشتركي الهاتف الثابت وعدد مستخدمي الإنترنت وعدد أجهزة الكمبيوتر المستخدمة والمهارات.

وتصدرت البحرين الترتيب عام 2013 برصيد 3.08. وكانت البحرين من بين الخمسة الأوائل في جميع القطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد أسهم في هذا الترتيب نسبة مستخدمي الإنترنت، التي بلغت حوالي 90 في المائة. واحتلت في المركز الثاني لانتشار الهاتف المحمول، في حين جاءت في المركز الثالث في خطوط الهاتف الثابت وأجهزة الكمبيوتر المستخدمة. وتأتي في المرتبة الثانية دولة قطر برصيد 2.96 ثم الإمارات العربية المتحدة برصيد 2.84 والمملكة العربية السعودية برصيد 2.82. وتجدر الإشارة أن لدى قطر أعلى نسبة من أجهزة الكمبيوتر في منطقة الشرق الأوسط بـ54 في المائة، بينما تحتل المرتبة الثالثة في انتشار الهاتف المحمول بنسبة 169 في المائة، والمرتبة الرابعة في نسبة مستخدمي الإنترنت (54.9 في المائة). ومن حيث نسبة النمو في مؤشر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، نجد البحرين في المرتبة الأولى بنسبة 15.95 في المائة من النمو، تليها الأردن والكويت في المركز الثاني والمركز الثالث، بـ15.88 في المائة و13.09 في المائة، على التوالي، بينما سجلت عمان معدل نمو سلبي (0.22- في المائة). ويمكن أن يعزى النمو السلبي في سلطنة عمان إلى ارتفاع معدل النمو السكاني في البلاد، حيث إن تدفق المغتربين، وكثير منهم العمال غير المهرة.

مؤشر الأداء الإلكتروني:

إن مفهوم الاقتصاد القائم على المعرفة، أو اقتصاد المعرفة، قد نوقش على نطاق واسع وقد تم تحليله وتعريفه وتفسيره. وأحد التعريفات الأكثر بساطة يتأتى من البنك الدولي، الذي يصف اقتصاد المعرفة بأنه الاقتصاد الذي يتم بموجبه تحقيق الاستخدام الأمثل والأكثر فاعلية للمعرفة، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويؤدي هذا الاقتصاد إلى استقطاب المعارف الأجنبية، فضلاً عن التكيف واكتساب المعرفة للاحتياجات الخاصة.

إن الاقتصادات العربية، مازالت تعرف بكونها اقتصادات تقليدية، على الرغم من تبوؤها مراكز متوسطة وفق دليل اقتصاد المعرفة، الأمر الذي يتطلب إجراء تغييرات جذرية في البنى الاقتصادية والسياسية والقانونية بقصد التحوّل إلى اقتصاد المعرفة الذي يقوم على أعمدة تتوافر على نظام فعّال للتعليم والحوافز الاقتصادية والحوكمة الرشيدة ونظام مؤسسي كفء والإبداع وتقنية المعلومات والاتصالات.

فالملاحظ أن دول الخليج العربي تتصدر ترتيب الدول العربية. وتحتل الإمارات العربية المتحدة المركز الأول بـ65.68 نقطة تليها قطر بـ63.14 نقطة ثم البحرين بـ62.05 ثم المملكة العربية السعودية بـ61.24 نقطة.

ثم نجد عمان والكويت والأردن ولبنان وتونس ومصر والمغرب بمجموع من النقاط يتراوح بين 43 و57 نقطة.

وتجدر الإشارة إلى ضعف مستوى مؤشر الابتكار العالمي بالنسبة للدول العربية وهو ما يؤثر على تصنيف الدول العربية بخصوص مؤشر اقتصاد المعرفة.

مؤشر اقتصاد المعرفة:

يتفق معظم الاقتصاديين على أن اقتصاد المعرفة يقوم على أربعة أركان رئيسية، وهي متعلقة بالمتطلبات الرئيسية لكل بلد ليكون قادرًا على المشاركة بشكل كامل في اقتصاد المعرفة:

- التعليم والتدريب.
- البنية التحتية للمعلومات.
- الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسسي.
- نظم الابتكار.

وفيما يلي تصنيف الدول العربية حسب هذه المؤشرات :

الترتيب العام للدول العربية حسب كل صنف في مؤشر اقتصاد المعرفة 2012

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات			التربية			التجديد			نظام الحوافز الاقتصادية		
المؤشر	الدولة	الترتيب	المؤشر	الدولة	الترتيب	المؤشر	الدولة	الترتيب	المؤشر	الدولة	الترتيب
9.54	البحرين	1	6.78	البحرين	45	6.6	الإمارات العربية المتحدة	46	6.96	عمان	44
8.88	الإمارات العربية المتحدة	12	5.8	الإمارات العربية المتحدة	55	6.42	قطر	49	6.87	قطر	45
8.37	المملكة العربية السعودية	21	5.65	المملكة العربية السعودية	58	5.88	عمان	57	6.69	البحرين	48
6.65	قطر	51	5.55	الأردن	63	5.22	الكويت	64	6.5	الإمارات العربية المتحدة	50
6.53	الكويت	54	5.51	لبنان	64	4.97	تونس	70	5.86	الكويت	54
6.49	عمان	55	5.27	الجزائر	71	4.86	لبنان	71	5.68	المملكة العربية السعودية	60
4.89	تونس	79	5.23	عمان	74	4.61	البحرين	75	5.65	الأردن	62
4.54	الأردن	87	4.55	تونس	89	4.14	المملكة العربية السعودية	84	4.66	المغرب	72
4.04	الجزائر	89	3.7	الكويت	98	4.11	مصر	85	4.5	مصر	73
4.02	المغرب	90	3.41	قطر	101	4.05	الأردن	88	4.28	لبنان	79
3.58	لبنان	99	3.37	مصر	102	3.67	المغرب	96	3.81	تونس	96
3.55	سوريا	100	2.4	سوريا	109	3.54	الجزائر	99	2.91	اليمن	107
3.16	السودان	105	2.07	المغرب	115	3.07	سوريا	107	2.33	الجزائر	115

المصدر : البنك الدولي Knowledge Economy Index (KEI) 2012

ويذكر أن عدة عوامل أساسية تعمل على توسيع مدى الفجوة الرقمية بين البلدان العربية والعالم المتقدم، من أهمها :

× كون تقنيات المعلومات والاتصال بحكم طبيعتها ذات قابلية عالية للاحتكار والدمج، وذلك نظرًا لما توفره من وسائل السيطرة المركزية وسهولة المناورة بالأصول الرمزية، وسيولة تدفق السلع المعلوماتية.

– الانتقال إلى اقتصاد المعرفة، وقد أدى ذلك إلى تحويل عملية إنتاج المعرفة على أساس الربحية، مما أدى بدوره إلى ارتفاع كلفة الحصول على موارد المعرفة.

– ارتفاع كلفة إنشاء البنية التحتية لطرق المعلومات فائقة السرعة.

–النزيف المتزايد للعقول العربية، سواء الفعلي الذي يتم من خلال الهجرة، أو الرقمي الذي يتم عن بُعد من خلال شبكة الإنترنت، خاصة للنخبة المتخصصة في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات، والتي تتعرض حالياً لجذب شديد من قبل الدول المتقدمة. وينذر هذا الوضع. إن استمر باستبعاد الدول العربية من مجال البحوث والتطوير.

– سرعة تغيير تقنيات المعلومات والاتصالات يزيد من صعوبة التخطيط التقني، ويجعل القرار التنموي الاستراتيجي رهنا بتوصيات الخبراء التكنوقراط الذين غالباً ما يغفلون عن الجوانب الاجتماعية والثقافية.

متطلبات التحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة نعني بالاقتصاد القائم على المعرفة «Knowledge-basedeconomy» نموذج التنمية الوطنية الذي ينقلنا من التركيز على الإنتاج القائم على رأس المال والموارد الطبيعية إلى التركيز على عامل المعرفة إنتاجاً وتوزيعاً واستخداماً لتوليد القيمة والثروة المضافة للاقتصاد الوطني. ومن المتوقع أن هذا التطور القائم على إنتاج واستثمار المعرفة من خلال البحث والتطوير وتوظيف العلوم والتكنولوجيا سوف يؤدي إلى نمو اقتصادي يفوق النموذج التنموي القديم القائم على مجرد الإنتاج وذلك بسبب ما يحققه من تنافسية عالية للمنتج أو للخدمة الوطنية أمام منافسة الآخرين المدعومة بتيارات العولمة الاقتصادية العاتية.

ويتطلب تأسيس الاقتصاد الوطني القائم على المعرفة بالدرجة الأولى إنساناً مؤهلاً للتعايش في عصر المعلومات، وعقلية جماعية تشجع التجديد وترعى وتنمي طاقات الفرد، ومؤسسات توفر الإمكانات والمحاضن للبحث العلمي والنشر المعرفي الواسع، وسياسات لتطوير العلوم والتكنولوجيا والتجديد، وتشريعات تدفع وتيسر وتكافئ الإبداع وأهله.

إنّ عصر المعلومات كأي مدخل جديد في تاريخ البشرية

يمثل فرصة وتحدياً في آن واحد. فهو فرصة للدول النامية لكي تتخطى مراحل تخلفها إن هي أحسنت استثمار هذا المدخل المستجد. وهو تحد وخطر إن هي تقاعست وقبلت بدور المتفرج المتلقي المستهلك. وإن الخطر ليتفاقم في زماننا الحالي مع التطوير الهائل لأدوات الوصول وتقارب المسافات مما يتيح المجال للدول المتقدمة أن تفرض سياساتها ومنتجاتها وثقافاتها على الدول النامية بشكل أهم بكثير عما مضى من أشكال الهيمنة. لذلك كان لزاماً أن يقوم النظام التعليمي الوطني بدوره في اتجاهين أساسيين: اتجاه التحصين الذاتي لأفراد الجيل في مواجهة تيارات العولّمة، واتجاه مضاد يتمثل في قبول التحدي واستثمار الإمكانيات الهائلة لعصر المعلومات وتوجيهها نحو التفوق في صراع المنافسة العالمية.

لقد أصبحت المعرفة في عصر المعلومات الركن الرابع في العملية الإنتاجية، وتجاوزت الأركان الأخرى من حيث الأهمية، ممّا أدى إلى الاهتمام بإدارة هذا المورد ونشأت إدارة المعرفة، حيث تلجأ بعض الشركات إلى تقليص حجمها في سبيل مواجهة المنافسة، مما يمكنها من تخفيض تكاليفها. وما لم تكن الشركات قد احتفظت بالمعارف التي يمتلكها العاملون لديها فإنَّ تصغير حجمها يمكن أن يؤدي إلى خسارة جزء هام من المعلومات.وبالمماثلة، فإنَّ تصاعد معدّل دوران العامل في سوق العمل النشطة جداً اليوم يؤدي إلى احتمال فقدان المؤسسات قدرة الوصول إلى كميات كبيرة من المعارف الحيوية.وبسبب توسع الشركات وامتدادها على المستوى العالمي فإنَّ الحواجز الجغرافية يمكن أن تؤثر على تبادل المعرفة، وتحدّ من سهولة الوصول إلى المعلومات. إنَّ هذه الأسباب وغيرها تدفع الشركات للبحث عن طرق أفضل لإدارة المعرفة.

فالمعرفة أصبحت ثروة من الثروات التي يجب استغلالها وهذه الثروة تعتمد في إنتاجها على قدرة العقول البشرية وفي ابتكارها وتجديدها. بل أصبحت المعرفة هي المستقبل ولكن هذا المستقبل قائم على الإيجابية المطلقة وعلى الفاعلية. ففي اقتصاد المعرفة، كل شيء مخطط ومنظم وموجه ومراقب ومتابع. فهناك عدة دول وضعت خططًا واستراتيجيات لتنهض بشعوبها نحو اقتصاد المعرفة. وتأتي في مقدمتها الهند وسنغافورة وماليزيا التي حققت نجاحات كبيرة في هذا المجال. وتحقق ذلك بواسطة التعليم والاهتمام بالعلماء وتحديث برامج التدريب والتي أصبحت تواكب متطلبات العصر.

ويستوجب بناء اقتصاد معرفي حديث، عددًا من المتطلبات والإجراءات والإصلاحات التي لابد منها، ومن هذه المتطلبات :

1. نظام تعليم مؤهل لإحداث نقلة نوعية في مسيرة تقدم المجتمع:

إن الاستثمار في الموارد البشرية من حيث التعليم واكتساب المهارات هو العنصر الأهم في اقتصاد المعرفة، مما حدا بجميع الدول المتقدمة إلى العمل الحثيث بُغية تطوير منظومات التعليم بمختلف مكوناته والبحث العلمي فيها، بحيث تتمكن مخرجات هذه المنظومة من تلبية متطلبات الأنشطة الاقتصادية ذات المحتوى التكنولوجي الرفيع.

ويجب في هذا المجال العمل على إرساء نظام تعليمي كفء ومرن يغطي مراحل حياة الفرد كلها فيوفر له

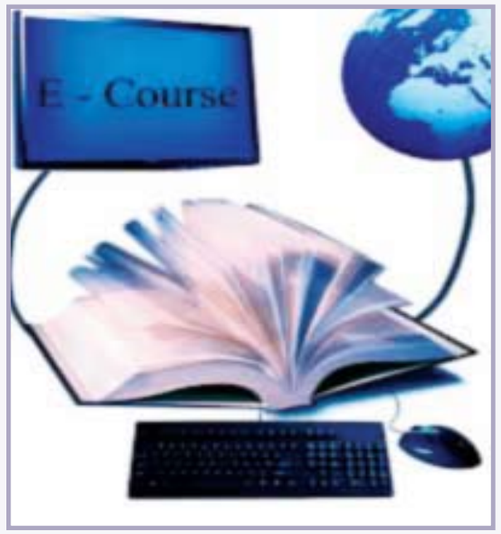

فرص التأهيل وإعادة التأهيل بأنماط متعددة متنوعة دون حواجز ولا تمييز ولا عقبات مادية وغير مادية. ولا يتأتى ذلك إلا بالحرص على تطبيق معايير الجودة العالمية على مدخلات النظام التعليمي وعلى عملياته مع إدخال التعديلات اللازمة على تلك المعايير إلى ما هو أصلح بالنظر إلى الخصوصيات المحلية. إن هذه الأمور في مجملها تشكل ما يسمى بنظام التجديد الذي هو أساس النجاح في تكوين الاقتصاد القائم على المعرفة بالمجتمعات الحديثة.

وكدليل على أهمية التعليم ودوره في التنمية نشير إلى أن نسبة عدد حملة الشهادات من خريجي الجامعات من العدد الكلي للسكان قد أضحت مؤشرًا هامًا يدل على قدرة المجتمع على تحقيق التقدم والتعايش مع تحديات العصر.

ومن خلال ما تقدم، فإن أهم التوجّهات لتطوير منظومة التعليم والبحث العلمي تتمثل في:

- تطوير معارف التلاميذ بمنظومة التعليم ما قبل الجامعة (في مختلف مراحله) في مجال الإعلامية وتكنولوجيات الاتصال حتى يتعودوا على ممارسة هذه التقنيات ومجاراتها. فالتفجر المعرفي والانفجار السكاني وثورة المواصلات والاتصالات والثورة التكنولوجية وما يترتب عليها من سرعة انتقال المعرفة، كلها عوامل تضغط على المؤسسة التربوية من أجل مزيد من الفعالية والاستحداث والتجديد لمجاراة هذه التغيرات.
- إيلاء عناية خاصة لجودة التعليم وتوجيهه بشكل يخدم المنظومة الوطنية للابتكار والتجديد ومواجهة التحديات التنموية المستجدة والمنافسة العالمية بصورة مستمرة مما يتطلب التركيز على النوع بدلاً من الكم. ويقتضي هذا التوجه الاستراتيجي إعادة هيكلة البنى التنظيمية الجامعية الحالية وتفعيل شبكات الاتصال والتعاون مع الجامعات العالمية.
- التركيز على أنواع جديدة من التخصصات بجهاز التعليم العالي لتلبية احتياجات التنمية وتحديات المنافسة في اقتصاد المعرفة : يرافق التقدم العلمي والتقني الذي يشهده العالم بروز اتجاهات واختصاصات جديدة في شتّى مناحي العلم والتكنولوجيا وهذه الاتجاهات والاختصاصات لم تكن مطروحة من قبل إضافة إلى ذلك فإن الاقتصاد الحديث يتطلب أنواعًا جديدة من التأهيل العلمي والتدريب بصفة خاصة في اختصاصات تقنية المعلومات وتطبيقاتها ونظم الاتصالات والشبكات.
- السعي لخلق بيئة عمل متطورة في الجامعات والمؤسسات التعليمية بهدف استقطاب الخبرات والحد من نزيف العقول وهجرة المختصين وإدخال مفهوم جديد يقدر المهارة في الأداء ويقوّم إمكانات التطور والنمو ويقبل الاختلافات والتباينات في القدرات والمواهب الفردية.

نظم إبداع تجمع بين الباحثين وأصحاب الأعمال:

توضح تقارير ودراسات وإحصائيات عديدة أنّ الوطن العربي يمتلك كلّ مقومات التنمية المستدامة، من طاقات بشرية وقدرات وكفاءات علمية متميزة.

كما يمتلك أيضًا كل المقومات والمتطلبات المادية والموارد الطبيعية، الكفيلة بتحقيق تطورعلمي واقتصادي يليق بالشعوب العربية، وتمكنها من استعادة مكانتها ودورها الريادي في توجيه المسيرة الإنسانية نحو الخير للجميع.

ومن جهتهم يجمع خبراء على أنّه لا يمكن بناء مجتمع فكري عربي دون أن يتمّ تعزيز قطاع البحث العلمي والتطوير، خصوصًا في المجال البيئي والطاقة المتجددة والاستثمار في الموارد البشرية والعمل على التطوير المستمر للنظام التعليمي العام والتعليم التقني ووجود السياسات والاستراتيجيات التعليمية وبناء الثقافة الصحيحة المجتمعية، إضافة إلى الانفتاح المجتمعي على المجتمعات الدولية.

وفي هذا السياق، أوضح عبدالله عبدالعزيز النجار، رئيس المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا، أنّ حال البحث العلمي في البلدان العربية ليس بالسوء الذي يعتقده البعض، مشيرًا إلى أنّ هناك أدلة واضحة تؤكّد أنّ المجتمع العلمي العربي قادر على العطاء والنجاحات العلمية، كما أنّ الاختراعات العربية في ازدياد، حيث أصبحت العقول العربية قريبة من المساهمة في اقتصاديات المعرفة والتنمية المستدامة.

وفي ذات الإطار، أشار النجار، إلى أنّ نقطة محوريّة وجب التنبّهُ إليها تتعلّق بالحاجة إلى أدوات مالية تملأ الفجوة بين تمويل البحوث الأكاديمية والاستثمار في الشركات الناشئة، وذلك لوجود مراحل لتجهيز النتائج البحثية (كتابة وتسجيل براءات الاختراع مع دراسات الجدوى والنماذج الأولية)، ويكمن الحل، وفق تعبيره، في إنشاء صندوق استثماري تنموي في صورة بنك للابتكار.

كما أضاف عبدالله عبدالعزيز النجار أنّ العلماء الذين شاركوا في المنتدى خلصوا إلى مجموعة من التوصيات، التي تركزت حول الاهتمام بالباحثين الشباب في الدول العربية واتخاذ التدابير اللازمة لضمان مشاركتهم في الدورات القادمة للمنتدى، وإطلاق الشبكة العربية للملكية الفكرية مع إدخال مفاهيم الملكية الفكرية في المناهج التعليمية وزيادة الوعي بها في المجتمعات العربية، ودعوة الجهات العربية المعنية بالبحث والابتكار إلى تأسيس الصندوق العربي للاستثمار في نتائج البحث العلمي كآلية من آليات الانتقال إلى اقتصاد المعرفة، والعمل على إنشاء المؤسسة العربية لرعاية المحتوى التعليمي العربي وتوفير متطلباته والموارد الكفيلة بالتوسع في استخدام المصادر والموارد التعليمية مفتوحة المصدر.

وللنهوض بالبحث العلمي ومزيد الاهتمام به، وجب العمل على الخطوات العمليّة التالية :

- تحقيق التوازن بين التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع في الجامعات: ينطلق هذا التوجّه من واقع عدم التوازن الحالي القائم بين البحث والتدريس من جهة ومن أهمية البحث العلمي في التقدّم والتطوير من جهة أخرى ويقتضي الإقلاع بعملية البحث العلمي في الجامعات من خلال هيكلية مناسبة تتناسب مع متطلبات العصرنة في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي وربط بنية البحث العلمي وفعالياته بمراكز البحث والإنتاج والخدمات.
- الرفع من الاستثمارات في البحث العلمي والتكنولوجي بما من شأنه أن يمكن الجامعات والمخابر والمؤسسات التونسية من المساهمة الفاعلة في إنتاج المعرفة، وتطويع إنتاج العلوم والتقنيات المتطورة لدفع الاقتصاد الوطني وإكسابه المزيد من القدرة التنافسية.
- ضرورة تعزيز الجهود العربية الساعية إلى الانفتاح ورعاية العلماء العرب في المهجر واستقطابهم للمشاركة في جهود التنمية المستدامة في الدول العربية والاستفادة منهم في حل المشاكل التي تواجهها الدول العربية، مع تقوية التعاون العربي مع كلّ الشركاء الدوليين والاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية الناجحة.

3. وجود بنية تحتية تستجيب لمتطلبات اقتصاد المعرفة:

لا تزال شبكات الاتصالات بالدول العربية بحاجة إلى تطوير لكي تمكن من التعامل بكفاءة مع التكنولوجيا الرقمية الحديثة. فمؤشرات اقتصاد المعرفة بالمنطقة العربية تعتبر ضعيفة مقارنة بالبلدان الأخرى على غرار

مؤشـر مستخدمـي الإنترنـت وخطوط الهاتـف وامتلاك الحاسوب.

فالبنيـة التحتيـة المبنيـة علـى تكنولوجيـا المعلومات والاتصالات تسهل من نشر وتجهيز المعلومات والمعارف، وتسمـح بتكييفها مع الاحتياجات المحليـة لدعم النشاط الاقتصـادي وتحفيـز المشاريع في الأنشطـة ذات القيمة المضافة العالية.

ولتأسيس نموذج الاقتصاد الجديد المبني على المعرفة، يجـب توفيـر الأرضيـة الملائمـة لإحـداث هـذه النوعية المتطـورة من المؤسسـات التي تنشط فـي مختلف فروع اقتصـاد المعرفـة، والعمل علـى تعزيز البنيـة الاتصالية وتنفيـذ برنامج لتعميـم الربـط بشبكة الإنترنـت لتشمل جميـع المجـالات والقطاعـات وتعميـم خدمـات الإدارة الاتصاليـة بإرساء الموزعات الحكوميـة وتطوير الإرشاد الإداري وإسداء الخدمات الجديدة عن بعد.

ويتطلب ذلك إيجاد بنية تحتية من الاتصالات الإلكترونية السريعة ذات الكفاءة العالية، والتحول بالأنماط التقليدية للأعمال والتجارة والتواصل إلى نمط التجارة الإلكترونية «e-Commerce» وبيئـة الأعمـال الإلكترونيـة «e-Business». ويلزم إحداث ثورة في كفاءة الجهاز البيروقراطي بالحكومات وصولاً إلى الحكومة الإلكترونية «e-Government».

وكل هذه العوامل مرتبطة بـ:

- إعادة هيكلة الإنفاق العام وترشيده.
- زيـادة الإنفـاق المخصـص لتكنولوجيـا المعلومـات وتعزيز دورها في الحيـاة العامة، ابتداء من المدرسة الابتدائية وصولاً إلى التعليم الجامعي.
- العمل على إعداد وتطويـر رأس المال البشري بنوعية عالية.
- إدراك المستثمريـن والشـركات لأهميـة اقتصـاد المعرفة.

4. حفـز الاستثمار في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية :

إن دعـم الاستثمار والمبادرة الخاصـة وبعث المشاريع فـي القطاعات ذات القيمة المضافـة العالية هي من أهم عوامل النجاح لبناء اقتصاد المعرفة وكسب رهان التشغيل فـي ذات الوقـت، لذلك تعـددت خلال السنـوات الأخيرة الإجراءات والبرامج والحوافز لفائدة النهوض بالاستثمار ودعم المبـادرة الخاصـة وتشجيع خريجـي الجامعة من حاملي الشهـادات العليا فـي كل الاختصاصات على بعث مؤسساتهم.

ففـي أغلـب البلدان العربيـة ذات نسب بطالـة مرتفعة وخاصة بالنسبة لحاملي الشهـادات العليا، يتكون النسيج الاقتصـادي مـن مؤسسـات ذات نسـب تأطيـر ضعيفـة باعتبار طبيعة نشاطها. ولمعالجة مشكلة البطالة بالنسبة لشريحة خريجي التعليـم العالي، وجب العمل على تحفيز الاستثمـارات في الأنشطـة ذات القيمـة المضافة العالية وذات المحتوى المعرفي.

5. مبـادئ المجتمـع المبنـي علـى الاقتصـاد المعرفي:

- الشفافية في تداول المعلومات.
- سرعة اتخاذ القرار.
- إعلاء قيمة العمل الجماعي.
- العمل المخطط.

- الديموقراطية والعدالة للجميع.
- تفعيل ثقافة الجودة.
- الانتقـال من نمط المؤسسـات والإدارة المعتمدة على الشخص الملهـم، إلـى نمـط الإدارة المعتمدة على المنهج العلمي المتمتع برؤية واضحة.

الأنماط الجديدة للعمل:

يمثـل اقتصـاد المعرفة ومـا يوفره من فرص عمل في قطاع الخدمات الإعلاميـة والاتصال والميادين المتصلة بهـا بصفة مباشرة أو غير مباشرة في هذا القرن الحادي والعشرين البديل الجديد للمجتمع الصناعي الذي تميز به القرن العشريـن، والدليل أن عدد العاملين في القطاعات المرتبطة بهذه التقنيات المستحدثة ارتفع بصفة ملحوظة فـي كل البلدان المتقدمة، كما بـرزت بلدان استثمرت في المعرفة المرتبطة بتقنيات الاتصال والمعلومات وأصبحت بذلك ضمـن كوكبة البلدان الصاعدة بفضل الوضع الذي عرفته صادراتها في مجال منتوج الذكاء.

ويعتبـر دفع الاقتصاد وخلـق المزيد من فرص التشغيل مـن أهم ركائـز السياسـات في جـل دول العالـم بما في ذلك في محيطنا العربي. فيتـم انتهاج منوال تنمية يركز علـى النهوض بالتشغيـل من خلال الرفع فـي نسبة النمو الاقتصادي ودفـع الاستثمار واستحثاث بعـث المؤسسات فـي الأنشطـة المجـددة ذات القيمـة المضافـة العالية، وفسح المجال واسعًا أمـام تطور القطاعات الواعدة ذات المحتوى المعرفي العالي.

إن التطـورات والتوازنات في سوق العمل ترتبط ارتباطًا كليًا بالتغييرات التي تطرأ على المجتمع والاقتصاد، حيث يخضـع سـوق العمل إلـى تأثيـر متطلبات وسائـل الإنتاج وكذلك إلى تغير نمط عيش أفراد المجتمع، فتكون الأشكال السائدة للعمل إحدى دلالات العصور المتعاقبة.

ولعـل التحولات الكبـرى التـي شهدتها البشريـة أثرت بشكل كبير على وسائل الإنتـاج المستخدمة وبالتالي على أنمـاط العمل وعلـى متطلبات أسواق الشغـل من مهارات وتخصصـات مختلفـة، كمـا تطـورت علـى إثرهـا طرق التصرف في الموارد البشرية.

وقد تميزت فترة الطفـرة الاقتصادية التي تلت الحرب العالميـة الثانيـة بتوحيـد أشـكال العمـل وتطبيـق نمـط «التوظيـف الكامـل» الذي ارتكـز على ما يسمـى بالنظام «الفـوردي» وتقسيم العمل التقليدي في النشاط الإنتاجي، خاصـة في ظل الازدهـار الاقتصادي والتطـور الكبير في الاستهـلاك نتيجة نمو مستويات الأجـور وظهور النقابات وارتفاع مستوى العيش.

ثم شهدت الفترات اللاحقة تغييرات كبرى أسهمت فيها بروز وانتشار أنماط جديدة وطرق مبتكرة لإنتاج البضائع والخدمـات وتسويقها وتولـدت مفاهيم أخـرى كاقتصاد المعرفة ومجتمع المعلومـات وغيرها مما أسهم في تطور الخدمات الحديثة وظهور عناصر الإنتاج اللامادية.

وقد أسهمت الثورة التكنولوجية والمعلوماتية والتقنيات الحديثـة والاتصـالات واندماجهما مـع بعضهما البعض، فـي تيسير العمل في بعض المجالات بحيث جعلتها ممكنة التنفيـذ بجودة عالية، وبتكاليف إجمالية أقل من الطريقة الاعتيادية والتقليدية في أداء الأعمال.

فاندمـاج تقنية المعلومات والاتصـالات خلقت مجالات واسعـة لإمكانية أداء بعض الأعمال بدون ضرورة التواجد الفعلي للموظف أو المنفذ أو المدير أو صاحب العمل ذاته ليشرف على تنفيذ الأعمال.

إذًا فـإن التطـورات المذكـورة أسهمت بشـكل كبير في القطع مـع الصورة النمطية للعمـل المتمثلة في التوظيف الكامـل لدى مشغل واحد في علاقة قانونية عمودية ولمدة غير محدودة.

وأشـارت عـدة دراسات إلـى أن التغييـرات والتطورات المتسارعة لخصائص محيـط المؤسسة وخاصة احتداد المنافسـة، فرض على المؤسسة اكتساب المرونة اللازمة لمسايرة هذه المتغيـرات ومواجهة الصعوبات التي يمكن أن تعترضها.

وتوجد عدة أشكال لمرونة المؤسسة يمكن أن نذكر منها:

المرونة التنظيمية والتقنية:

وهي تتمثل في قدرة المؤسسة على إعادة تحديد مهامها كلما تطلب الأمر ذلك. ويقتضي ذلك تمكين الموظفين من أن يكونوا متعددي المهارات حتى يقوموا بمهام متعددة ويتأقلموا مع التكنولوجيات الحديثة.

المرونة المالية:

وهي مرونة تسمح للمؤسسة التحكم في حجم الأجور وتخفيضها حسب المتغيرات الاقتصادية. ولا تتحقق هذه المرونة إلا باعتماد أشكال غير نمطية للتأجير لا ترتكز على المساواة في الأجور ولا على تطبيق نظام تأجير موحد.

المرونة الزمنية والعددية:

تمكن هذه المرونة من إدخال تغييرات على عدد العمال وعلى عدد ساعات العمل حسب تغيّر الطلب. وتقتضي هذه المرونة القطع مع الأشكال السابقة للتشغيل والعمل «التوظيف الكامل» الذي طالما اعتمدتها المؤسسات خلال الفترة اللاحقة لنهاية الحرب العالمية الثانية ومن ثمّ اعتماد أنماط جديدة على غرار عقود العمل لمدة محدودة.

وبهدف إيجاد المرونة المطلوبة للمؤسسة والتي كما أشرنا إليه سابقا تُخول للمؤسسة التأقلم مع كل التغيرات، سعى أصحاب المؤسسات إلى إيجاد صيغ جديدة للعمل تقطع مع النمط التقليدي المرتكز على:

- العمل لكامل التوقيت وحسب ساعات محددة ومنتظمة،
- العمل في مقر المؤسسة ولدى مشغل واحد،
- العمل لمدة غير محدودة.

وقد حدد الباحثان Anne Bourhis و Wils Therry أربعة متغيرات أساسية لتحديد نمط العمل: صبغة عقد الشغل و مكان العمل ومدة العمل خلال كل أسبوع وانتظام توقيت العمل.

وهذه المتغيرات الأساسية تحيلنا إلى تحديد أربعة أصناف أساسية من الأنماط الجديدة للعمل والتشغيل:

العمل لبعض الوقت «الدوام الجزئي»:

العمل لبعض الوقت يختلف عن النمط العادي للعمل والتشغيل في مدة العمل الأسبوعية.

فقانون الشغل الكندي على سبيل المثال يعرف هذا النمط من العمل بما يلي:

«يعتبر كل شخص عاملاً «لبعض الوقت» إذا كان يعمل لمدة تقل عن 30 ساعة أسبوعيًا في عمله الأصلي».

وتطور نظام العمل لبعض الوقت أواخر الثمانينات من القرن الماضي خاصة في بعض القطاعات كالخدمات والفنادق والمطاعم خاصّة وأنها تتميز بمرونة الوقت ولا تتطلب فترة عمل تتجاوز 20 % من ساعات العمل العادية الأسبوعية.

وقد كان اختيار هذا النمط من التشغيل من قبل العديد من الشركات بهدف البحث عن مرونة أكبر للمؤسسة وضغط على التكلفة المرتبطة بقوة العمل.

وحسب الدراسات والبيانات المتوفرة، فإن اختيار العمل بهذا النمط من طرف الكثيرين ليس إلا حلاً وقتيًا لبطالتهم وخاصة بالنسبة للذكور، غير أن الإناث يفضلونه نظرًا لكونه مناسبًا للاعتناء بالأسرة والأطفال. لذلك فإن العاملين بهذا النمط من العمل يكونون عامة من النساء (85 %).

العمل لمدة محدودة:

يتميز العمل لمدة محدودة عن النمط العادي في مسألة تحديد مدة عقد الشغل.

ويُنظّم العمل لمدة محدودة بمقتضى عقود شغل تنتهي مدتها إما بنهاية الفترة المحددة مسبقًا أو بنهاية إنجاز

المهمة المرتبطة بالعقد أو عند وقوع حدث معين.

ويمكن أن نجد عدة أشكال من نظام العمل لمدة محدودة: العمل الموسمي لمدة محددة سنويًا، العمل المؤقت أي لمدة محدودة أو ينتهي بنهاية المهمة أو المشروع، العمل عند الطلب، العمل العرضي.

العمل لمدة مؤقتة (المناولة):

العمل لمدة مؤقتة (المناولة) هو على غرار النمط المذكور سابقا يكون لمدة محدودة وعبر وساطة وكالة أو مكتب تشغيل خاص. ويختلف هذا النمط عن الشكل التقليدي للعمل في ناحيتين: مدّة العقد وطبيعته.

فالعلاقة التعاقدية تتبني على ثلاثة أطراف: المؤسسة المستخدمة – العامل – وكالة التوظيف.

وعلى عكس الأنماط الأخرى للتشغيل والعمل ففي إطار العمل المؤقت تتقاسم في الآن ذاته المؤسسة المستخدمة ووكالة التوظيف صفة المشغل، حيث إن المؤسسة الراغبة في استخدام يد عاملة تقوم بتفويض مهامها المتعلقة بالانتداب والتصرف في الموارد البشرية إلى وكالة التوظيف، في حين تحتفظ بمهمة الرقابة على حسن إتمام المهام الموكولة للعمال.

هذه العلاقة التعاقدية الثلاثية تتسبب غالبًا في مشاكل قانونية تتعلق خاصة بتحديد المشغل.

ويلجأ المشغلون، عامة، إلى هذا النمط من العمل لأنه يضمن قدرًا كبيرًا من المرونة التي تسمح بالتحكم في كلفة اليد العاملة ونقل أعباء التصرف الإداري في الموارد البشرية إلى مؤسسة أخرى.

العمل عن بعد:

ويسمى كذلك العمل في المنزل وهو نمط العمل الذي سيتم التركيز عليه خاصة وأنه يعتبر النمط الأكثر تجديدًا، ويلجأ المشغلون إليه قصد الضغط على تكلفة الإنتاج (توفير تكاليف بناء المكاتب وتجهيزها) والرفع من الإنتاجية وخفض نسب التغيب.

ويتميز العمل عن بُعد عن النمط العادي للتشغيل والعمل في عدم تواجد العامل بمقر المؤسسة.

وتعرف الاتفاقية رقم 177 لمنظمة العمل الدولية بشأن العمل في المنزل (المادة الأولى)، هذا النمط من العمل كما يلي:

- تعني عبارة «العمل في المنزل» عملاً يؤديه شخص يشار إليه باسم العامل في:
- منزله أو أماكن أخرى يختارها، خلاف مكان صاحب العمل،
- مقابل أجر.
- ويُؤدي إلى ناتج أو خدمة وفقًا لمواصفات صاحب العمل، بصرف النظر عن الجهة التي تقدم المعدات والمواد أو سائر المُدخلات المستخدمة .
- ما لم يكن هذا الشخص يتمتع بالدرجة اللازمة من الاستقلالية ومن الاستقلال الاقتصادي لاعتباره عاملاً مستقلاً بمقتضى القوانين أو اللوائح الوطنية أو أحكام المحاكم.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن العمل عن بعد أو العمل بالمنزل بدأ في الانتشار مع تطور التكنولوجيات الحديثة للمعلوماتية والاتصال وخاصة مع توسع شبكة الإنترنت.

وتوجد عدة مسميات وأشكال لهذا النمط من العمل يمكن أن نذكر من بينها: TeleCommuting - E-commuting - E-work - Work: - Freelancing - WorkingFrom Home.

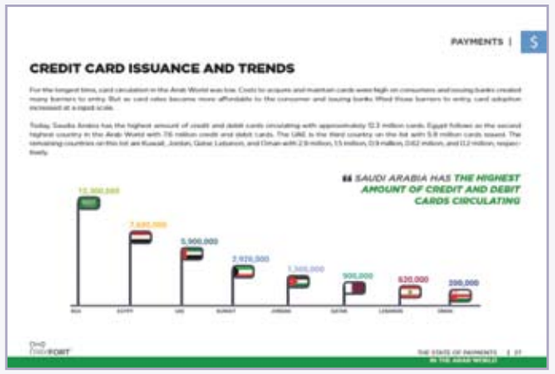

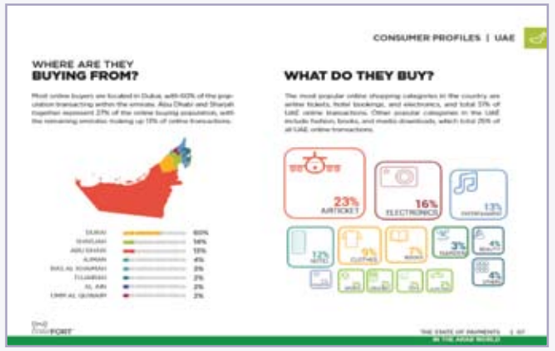

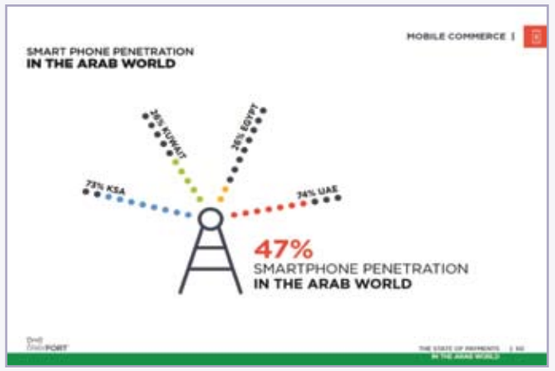

ويتيـح العمل عن بعد للعاملين بحريـة كبيرة في اختيار الأعمال التي يقومـون بتنفيذها واختيار الأشخاص الذين يعملون معهم.

كما أن العمل عن بعد لا يمكن أن يشمل كل الأعمال حيث يقتصر على الأعمال النظرية التي يمكن تنفيذها وانتقال إنتاجها الكترونيا على عكس الأعمال العضلية والجسدية.

ومـن أبرز الآثـار الاقتصادية الايجابيـة للعمل عن بُعد ارتفـاع التوظيف وزيـادة الإنتاجية وتكافـؤ فرص العمل، فالجدير بالملاحظـة أن مستويـات التوظيف ارتفعت في الدول التي عملت بهذا النظام، وعلى سبيل المثال تمكنت بعض الاقتصاديات مثل الصين والهند وماليزيا وتايلاند والسنغـال وجنـوب أفريقيـا مـن تحقيق تقـدم سريع في الصناعة المعلوماتية، والتـي أسهمت في زيادة التصدير وتوفير المزيد من فرص العمل.

وفـي جانـب آخر فـإن العمل عـن بُعد لـه بعض السلبيات وهي كما يلي:

- يستوجـب العمل عن بُعد توفر وسائل تقنية ولوجستية، كما يتطلب اكتساب العامل مستوى تعليمي أدنى يخول له التعامل مع التقنيات الحديثة، لذلك فإن هذا العمل ليس مخولاً لجميع فئات المجتمع.
- عـدم استمراريـة العمـل وبالتالي عدم ثبـات الدخل فأحيانًـا لا يستطيـع الشخـص العثور علـى المشروع المناسب لفترة طويلـة، كما يُفتقد في هذا النمط من العمل مزايا التوظيف الدائم من التأمينات والمعاشات والإجازات المدفوعة.
- أمـا في البلـدان العربية، ورغـم عدم انتشـاره يمكن اعتبـار العمل عن بُعد سوقًـا واعدة لاستقطاب طالبي الشغـل خاصـة في ظـل نسبـة البطالـة المرتفعة في بعض البلدان ووفـرة الوظائف المعروضـة في الدول الأخـرى الذي يؤدى غالبًا إلـى الهجرة وبالتالي يمكن استبدالهـا بالعمل عن بعد. كما أن التقدم الذي شهده العالم العربـي في مجال تكنولوجيات الاتصال وتوحد اللغة العربية عنصران أساسيان يمكن أن يساهما في تسهيل الربط بين مختلف الدول العربية.

وفي جانب آخر فـإن المرأة العربية وفي ظل ما تفرضه التقاليـد والعادات يمكـن أن تجد سوقًـا واسعًا في العمل عـن بُعد في مجالات عديدة مثـل أعمال الترجمة والكتابة والتأليف والأعمال المرتبطة بالحاسب الإلكتروني عامة.

وختامًـا تعتبـر الأنمـاط الجديـدة للعمـل وإن كانت تمكـن المؤسسـة أكثرمن مرونـة تساعدها على التأقلم مع متغيرات السوق وتنوّع الطلب، فإن لها تأثيرًا سلبيًا خاصة في النواحي التالية :

- تلجأ عدة مؤسسات إلى تشغيل نسبة من العمال بصفة قارة ودائمة، في حين تعتمد الأنماط والأشكال الأخرى للتشغيـل بالنسبة لفئـة أخرى من العمـال كي تضمن قـدرًا أدنى من المرونـة. ويخلق ذلك جـوًا من التوتر داخـل المؤسسة خاصة وأن هذه الأنماط لا توفر نفس الامتيازات التي يتمتع بها العامل القار.
- ضعف الانتماء للمؤسسـة المشغلة بالنسبة للعمال في إطار الأنماط الجديدة للعمل.
- خلق منافسة غير عادلـة ومختلّة بين المؤسسات التي تعتمـد التشغيل القـار والكامل وبيـن المؤسسات التي تعتمد الأنماط الجدية للعمل وذلك نظرًا لفارق التكلفة المتعلقة بقوة العمل.
- هذه الأنماط الجديدة من العمل (لمدة محدودة، مؤقت، عن بُعد) تخلـق لدى العامل إحساسًـا بعدم الاستقرار والأمان فـي العمل، إضافة إلى الدخـل المنخفض مما لا يساعـد العامل على برمجة مشاريعه المستقبلية على المدى المتوسط والبعيد.

التجارة الإلكترونية في العالم العربي:

ظهـرت هذه الأنمـاط الجديدة للعمـل خاصة مع ظهور المصطلـح الجديـد «اقتصـاد المعرفـة» ومـا رافقه من استخـدام مكثـف للمهـارات وأدوات المعرفـة الفنيـة والتكنولوجيـة المتطورة التي ساهمـت في اضافة حقيقية للاقتصادات ومثلت قاعـدة للتحول الى الاقتصاد المبني علـى المعرفـة فـي كل دول العالـم بصفة عامـة وبالدول العربية بصفة خاصة.

ففي الدول العربية تظهر جميع الإحصائيات والمؤشرات نموًا مطردًا في إقبال المستخدم العربي علي شبكة الإنترنت، وقيامه بالعديد من الأنشطة مثل البيع والشراء والتعليم والتواصل الاجتماعي والتثقف والترويج وغير ذلك من الأنشطة، وبالتالي فإن ذلك يُعد مؤشرًا على أن حجم التجارة الإلكترونية كذلك ينمو بشكل كبير وفي طريقه إلى النمو بشكل أكبر في السنوات القليلة القادمة، وفيما يلي بعض الدلالات تخص هذا الجانب :

- نمو استخدام الإنترنت في العالم العربي الذي يقدر بنحو 400 % في عام 2014 مقارنة بما كان عليه قبل 10 أعوام، وقد كان عدد المستخدمين عام 2004 يقدر بحوالي ثمانية وعشرين مليون مستخدم ثم أصبح مائة وثمانية وعشرين مليون عام 2014.
- نسبة الإقبال علي البنوك التقليدية أو الأرضية كانت بنسبة 100 % في عام 1992 ثم انخفضت عام 2012 لتصل إلى 50 % من عدد مرتادي البنوك للقيام بمعاملات بنكية، أي النصف، وذلك بالطبع يرجع إلي ظهور طرق الدفع الإلكتروني المتعددة والبسيطة والتي توفر الوقت والجهد.
- الدول العربية الأكثر إصدارًا لبطاقات الدفع بأنواعها سواء المدفوعة مقدمًا أو البطاقات الائتمانية، هي على التوالي : المملكة العربية السعودية (12 مليونًا و300 ألف بطاقة)، ثم جمهورية مصر العربية (7 ملايين و600 ألف)، ثم الإمارات العربية المتحدة (5 ملايين و900 ألف)، ثم دولة الكويت (2 ملايين و926 ألفًا).

تبين الإحصائيات أن سكان دولة الإمارات الذين يقارب عددهم العشرة ملايين نسمة، حوالي 90 % منهم يستخدمون الإنترنت! وأكثر من 30 % منهم يشترون عبر الإنترنت.

بالنسبة للدول العربية الأكثر استخدامًا للإنترنت عن طريق الهاتف الذكي هي دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وتعتبران كذلك من الدول الأولى عالميًا في هذا المجال، حيث سجلت على التوالي 73 % و74 %، ثم تأتي مصر والكويت في المرتبة الثالثة بالتساوي (26 %).

تحويل الخدمات والعمل عن بعد «Off shoring»:

من النتائج المبهرة لثورة الاتصالات والمعلومات توفير إمكانية العمل عن بُعد حيث تقوم بعض الشركات باستخدام الكفاءات والمهارات المتواجدة بالبلدان الأخرى دون أن تحتاج إلى نقلها من بلدانها الأصلية إلى البلدان التي توجد بها الشركات المستخدمة.

ويبرز هذا الشكل من التوظيف خاصة في ما يُسمى بترحيل الخدمات « Offshoring » وهو يتمثل في إعادة توطين الشركات الكبرى الأجنبية أو نقل بعض أنشطتها إلى البلدان ذات الأجور والتكاليف المنخفضة، حيث يمكنها أن تجد المهارات والكفاءات اللازمة، وذلك سعيًا منها إلى خفض تكاليف الإنتاج.

وتتمثّل أهم المجالات التي شملها تحويل الخدمات أو الخدمات عن بُعد خاصة مراكز النداء Call centers والصيانة والمساندة الفنية للمنظومات والشبكات الإعلامية والمحاسبة وتدبير الرواتب والخدمات المالية المُرحّلة (العمليات البنكية والتأمينات).

وبلغ رقم المعاملات المتعلق بالخدمات المرحّلة في العالم سنة 2009، 103.5 مليار دولار ويسجل هذا الرقم نموًا سنويًا بنسبة تتراوح بين 10 % و15 % سنويًا.

ولا تتجاوز نصيب القارة الإفريقية نسبة 1 % من حجم معاملات قطاع الخدمات المرحلة في العالم. وتتصدر البلدان الآسيوية قائمة البلدان المستقبلة للخدمات المرحلة أو الخدمات عن بُعد وخاصة منها الهند والصين وماليزيا وتايلندا وأندونيسيا ثم تليها بلدان أوروبا الشرقية على غرار المجر وبولونيا ورومانيا وإستونيا.

أشار تقرير «Global Services Location Index» لسنة 2014 وهو تقرير حول أكثر البلدان جذبًا لتحويل الخدمات ويقوم بنشره مكتب الدراسات الأمريكي العالمي «AT Kearney»، ويرتكز على تقييم ثلاثة محاور أساسية وهي الجذب المالي وتوفر الموارد البشرية المناسبة ومناخ الأعمال، أن سبعة دول إفريقية تتواجد في المراتب الخمسين الأولى للدول الأكثر جذبًا لتحويل الخدمات في العالم وأربعة دول عربية وهي مصر والأردن وتونس والمغرب وتحصلت على المراتب (على التوالي) 10-20-28-34. في حين لم يتضمن التقرير المماثل لسنة 2004 أية دولة عربية.

ويُفسر المحللون صعود هذه الدول في سلم الترتيب إلى عدة أسباب: بالإضافة إلى الكلفة المنخفضة للإنتاج، يُعتبر تطور البنية التحتية للاتصالات والإنترنات وتوفر الكفاءات ذات الجودة العالية التي تضمن نجاح المؤسسات المحوّلة لخدماتها أو لجزء من خدماتها. ويمكن أن نذكر في هذا الصدد قطاع البرمجيات الإعلامية وقطاع مراكز النداء التي تم تحويل جزء كبير من أنشطتها من الدول الأوروبية إلى الدول المذكورة آنفا (المغرب وتونس ومصر والأردن). وقد ساعد على ذلك كما تمت الإشارة إليه بنية تحتية محترمة ونذكر على سبيل المثال مركب الدار البيضاء التكنولوجي «Casanearshore» الذي يبلغ مساحته 53 هكتار ويمكن المؤسسات التابعة له من خفض تكلفة إنتاجها بنسبة تتراوح بين 30 % و50 % مقارنة بأوروبا.

وقد تحصلت المغرب على جائزة أحسن وجهة للخدمات المحولة سنة 2012 أسندتها لها الجمعية الأوروبية للخدمات المحوّلة ومقرها لندن.

ويمكن أن نذكر - أيضًا - في هذا السياق القطب التكنولوجي للاتصالات بالغزالة بتونس الذي يعتبر من أكثر الأقطاب التكنولوجية المتطورة في القارة الإفريقية ويبلغ مساحته 65 هكتارًا. ويستقطب عددًا هامًا من الشركات العالمية على غرار - Alcatel Ericson Bilog - Huawei.

في مصر يقع مركز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ضواحي القاهرة، ويضم حوالي 35 ألف موظف، ومن بين الشركات العالمية المتواجدة بهذا المركز يمكن ذكر Microsoft Oracle Alcatel Vodafone.

وتبعا لما سبق ذكره، فإن توفر الأرضية الملائمة بعدة دول عربية أسهمت في جذب عديد الأنشطة الخدمية المحولة من البلدان الأوروبية على غرار مراكز النداء والتسويق (télémarketing) والمحاسبة (télé-saisie).

وفي مجال مراكز النداء أشارت دراسات مقارنة إلى تقدم كل من المغرب وتونس في استقطاب مراكز النداء المستخدمة خاصة للغة الفرنسية.

فيوجد بالمملكة المغربية 500 مركز نداء توفر 60 ألف موطن شغل وتحقق رقم معاملات سنوي يناهز 70 مليار درهم مغربي. فعلى سبيل المثال يشغل مركز نداء DELL بالدار البيضاء حوالي 2000 مغربي ويقومون بعمليات البيع وخدمات ما بعد البيع للمصنع الأمريكي للحواسيب DELL بالنسبة للحرفاء المتواجدين بدول جنوب أوروبا (صحيفة الناس المغربية).

وقد تضاعف عدد العاملين بمراكز النداء بالمغرب أربع مرات مقارنة بما كان عليه هذا العدد سنة 2009.

في تونس بلغ عدد مراكز النداء (حسب معطيات وكالة

النهوض بالصناعة والتجديد بتونس) 291 مركزًا، وتستقطب عددًا هامًا من الموظفين وخاصة من حاملي الشهادات الجامعية. ويبلغ عدد العاملين بهذه المراكز حوالي 20 ألفا.

وحسب موقع الوكالة المصرية لتطوير تكنولوجيات المعلومات (ITIDA) يوجد 51 مركز نداء مسجلاً بقاعدة بياناتها، وقد فتحت هذه المراكز أبوابها في السنوات الأخيرة (خاصة الناشطة في مجال الإعلام وتكنولوجيات الاتصال) مستفيدة من وجود فئة كبيرة من الشباب الذين يتقنون اللغة العربية والإنجليزية ويتقاضون أجورًا منخفضة.

وتبقى الهند أكبر مستقطب لمراكز النداء للخدمات المستخدمة للغة الإنجليزية بنسبة 60 % من كل المراكز المتواجدة في العالم.

أما فيما يتعلق بالمملكة الأردنية فقد أشار تقرير وزارة تكنولوجيات الاتصال والمعلومات حول مناخ الاستثمار بالأردن وخاصة قطاع ترحيل الخدمات إلى الأردن (IT/BPO) أن عدد المشتغلين بمشاريع الخدمات المرحلة إلى الأردن يبلغ 14.928 موظفًا. وتبلغ نسبة نمو هذا القطاع سنويًا 25 % وتشمل هذه الخدمات خاصة مراكز النداء. وتتركز خاصة بمدينتي عمان وإربد.

المقترحات والتوصيات

- على ضوء ما تقدم من تحليل للمؤشرات في مجال اقتصاد المعرفة والأنماط الجديدة للعمل، يمكن بلورة المقترحات والتوصيات التالية :
- التوسّع في بناء الجامعات والتركيز على تخصصات محددة ونوعية كالتخصصات الإعلامية وتقنية المعلومات.
- السعي الحثيث لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنوعيّة.
- وضع استراتيجية عربية نشطة وفعالة في مجال البحوث والتطوير تؤدي إلى تضافر هذه الجهود وتطور الإنتاج العربي في هذا الحقل الهام للتطور والتنمية.
- نشر المعرفة واكتسابها وتوطينها، والعمل على تطبيقه وتطويره لبناء مجتمع المعرفة كشرط أساسي لتحقيق التنمية البشرية، وإقامة اقتصاد المعرفة.
- تطوير نظم الموارد البشرية في النظام العام والتعليم في القطاع الخاص وملاءمته مع متطلبات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باستخدام وإقامة مجتمع واقتصاد المعرفة والتنمية.
- معالجة الإخلالات الهيكلية في بنية الاقتصاد لتقليل الاعتماد على العوائد النفطية والحد من آثار التغيرات السلبية على الأوضاع الاقتصادية، والاستفادة من مزايا ومصالح المعرفة الاقتصادية، و العمل على توفير متطلبات التجارة الإلكترونية من القوانين المنظمة، والخدمات المصرفية والنظم النقدية، والبنية التحتية التنموية.
- توفير الإنترنت للقسم الأكبر من المجتمع وتقليل التكلفة والاستفادة من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- دعم التعاون بين العلماء العرب ودعم التعاون المؤسسي على المستوى العربي، علما وأن دراسات عديدة أشارت إلى أن العالم العربي يتمتع بوجود كوادر علمية قادرة على الإبداع والإنتاج ولديها نشاط ملموس على المستوى الدولي وفى كثير من الدول المتقدمة.
- وضع خطط متناسقة للبنية التحتية العربية فيما يتعلق بشبكات الاتصال والاعتماد على تكنولوجيا مستقلة وموارد بشرية قادرة على كسب الرهان، مع الاهتمام بتحقيق درجة أعلى من الأمان المعلوماتي والشبكي، وتفعيل مبادرات المؤسسات العامة والخاصة والمجتمع المدني لإنشاء مواقع معرفية.
- بناء اقتصاد المعرفة من خلال الاهتمام بالبحوث الأساسية، وزيادة الإنفاق المخصص لنشاطات البحث والتطوير ونقل التقنية وتوطيدها والتركيز على تحقيق التكامل بين الجامعات ومراكز البحوث والمؤسسات، والتي تُعد مراكز لتوليد المعرفة والحصول على التقنية.
- دعم الاستثمار الخاص وإحداث المؤسسات في المجالات المجددة وذات المحتوى المعرفي الرفيع.
- إرساء سياسات قطاعية نشيطة موجهة إلى اقتصاد المعرفة.